الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس –المدية–

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

الموضوع:

النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية الجزائرية ما بعد الحرب العالمية الأولى 1919–1954.

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطلبة:

1–لجلط محمد عثمان.

2–جلال محمد لمين.

إشراف:

د/ ناصر بوقرو.

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مقنوش	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
ناصر بوقرو	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
رشيد مياد	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441هـ/1442هـ 2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين على كل حال نتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف بوقرو ناصر على توجيهاته العلمية التي سرنا عليها إلى غاية اللحظة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة التخصص على المجهودات والنصائح المقدمة ونوجه الشكر للأستاذ بوقرو ناصر الذي ساعدنا في ضبط خطة الموضوع.

شكرا للجميع

لجلط محمد عثمان

جلال محمد لمين

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى...

إلى والدي العزيزين حفظهما الله الذين مازلت أشق طريقي بفضل دعواتهما

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى كل (الحراقة) الذين لم يصل قاربهم التعيس إلى الضفة الأخرى.

لجلط محمد عثمان

احمد الله واشكره على اتمام هذا العمل المتواضع ...

وأهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما الله عزّ وجلّ: " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي ارحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا " *سورة الاسراء_الآية 24*

الى من رسمت لي درب النجاح والى من أحن وألطف عليّ من النسيم العليل التي صبرت على شقائي وسعدت بسعادتي، الى الحضن الدافئ " أمي الغالية فاطمة " أطال الله عمرها ان شاء الله.

والى أخي إسحاق، أختي، سيهام والى كل اصدقائي كل باسمه ومقامه ... صديقي رابح مدني، رضا زيّان، فارس والى كل الاصدقاء الذين شاركوني في الحياة الجامعية ...

الى " روح الدكتور المرحوم بشير مديني رحمه الله " والى كل أساتذتي، والى كل من اتسع لهم قلبي وأحببتهم وأحبوني ولم تتسع لهم نبرات صفحتي.

جلال محمد لمين

قائمة المختصرات

ح.ع.1 ⟵ الحرب العالمية الأولى

ح.ع.2 ⟵ الحرب العالمية الثانية

(د.د.ن) ⟵ دون دار النشر

(د.س) ⟵ دون سنة

(د.م.د) ⟵ دون مكان النشر

ح.ا.ح.د ⟵ حركة انتصار الحريات الديمقراطية

تر ⟵ ترجمة

ج ⟵ الجزء

ط ⟵ الطبعة

ص ⟵ الصفحة

ص ص ⟵ الصفحات

المقدمة

عاشت الجزائر تحت ضل الإستدمار الفرنسي عدة تقلبات حاسمة في تاريخ كفاحها ضده عبر قرن وربع قرن من الزمن بواسطة أساليب كفاحية مختلفة عن بعضها البعض ، فالقرن التاسع عشر تخللته بعض المقاومة السياسية متمثلة في صورة حمدان خوجة واحمد بوضربة غداة مجيء الاحتلال الفرنسي ثم ميزته مقاومة ذات طابع عسكري خاصة تلك التي كانت بزعامة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ،وكذا أحمد باي متحصنا بأصوار مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري ، ثم جاءت انتفاضات شعبية بزعامة المقراني وشيوخ الزوايا متممة لصورة عدم الخنوع والركوع للاحتلال وللحكم المدني ،هذه المقاومات والانتفاضات أزعجت المستعمر الفرنسي زمنا طويلا بالرغم من النقص الحاد من شموليتها إلا أنها برهنت على مدى تعلق الشعب الجزائري بحريته وباستقلال وطنه بفضل تأثير الروح الوطنية والوازع الديني وخاصة التلاحم الاجتماعي التي حاولت فرنسا جاهدة على تجريده من حدته .

وبعد توالي الهزائم العسكرية أيقن الجزائريون أنه لابد من تغيير المقاومة المسلحة والبحث عن أسلوب جديد يتماشى وقدرة بقائهم أحياء يرزقون على الأرض الجزائرية، فجاء العقدين التاسع والعاشر للقرن التاسع عشر معلنين ولادة مجموعة من النخبة حيث تألفت من خليط استقطب علماء وأطباء وفقهاء وبعض البرجوازيين... الخ، العامل الكبير الذي جمعهم هو إحساسهم بالظلم المسلط على الشعب الجزائري ورغبتهم في تغيير الأوضاع في جل المجالات "السياسية الدينية الثقافية الاقتصادية ".

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وما خلفته من اشمئزاز جزائري تجاه الإدارة الفرنسية، لجأ حينها الحاكم العام شارل جونار لإخماد المجتمع الجزائري عبر توابل سياسية تمثلت في طرحه لقانون يسمح بعودة الصحف والجرائد وإنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية فهذا المناخ السياسي الذي وفره جونار تزامنا مع أحداث العالم الغربي والإسلامي المتراكمة ساهمان في خلق ساحة سياسية بامتياز مكنت هي الأخرى في إفراز ما يسمى بالتيارات الوطنية : تيار ليبرالي "فدرالية النواب المسلمين" وتيار استقلالي "حزب نجم شمال إفريقيا" وتيار شيوعي "في صورة الحزب الشيوعي" ليخرج من بطنه فيما بعد الحزب الشيوعي الجزائري وأخيرا تيار إصلاحي تمثله جمعية العلماء المسلمين.

وبعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية دخلت التيارات الوطنية في منعرج جديد أملته وقائع الحرب، فتوحدت تلك التيارات السياسية في شاكلة مشروع بيان الشعب الجزائري 10فيفري1943،إلا أن مجازر 8ماي1948 حتمت على زعماء هذه التيارات السياسية الافتراق مجددا، ويعودوا إلى انقساماتهم المعهودة، كما اعتبرت هذه المجازر سكين حاد نحر

جسد الحركة الوطنية ،لكن نفس هذا السكين أثبت للشعب وللمناضلين المكافحين بأن حرية الجزائر أرضا وشعبا لن تأتي بالحوار والانتخابات وبوسائل اللاعنف كالثورة بالقانون ،فصعدت حتمية الرصاص ضد المحتل بدل مسايرته عبر ما سبق.

وهذا ما سيتجسد فيما بعد في تأسيس جناح عسكري سري من طرف حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والذي سمي بالمنظمة الخاصة، الذي سيلعب دورا بارزا في تكوين الرعيل الأول للثورة التحريرية. لتثبت فيما بعد أزمات الحزب السياسية فشل النضال السياسي على طول الخط في إطار مواجهة الاحتلال الفرنسي وإلزامية التوجه للعمل المسلح.

دواعي اختيار الموضوع

إن اهتمامنا بالسياسة والإعلام خصوصا الحقبة التي عاشتها الجزائر في ضل الحركة الوطنية الجزائرية يرجع إلى الحركية التي شهدتها الساحة الجزائرية خاصة بعد مضي الحرب العالمية الأولى.مما جعلها عاملا مهما في إثارة فضولنا للمزيد من الاطلاع والبحث في تكون وتطور النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية والغوص في طياته .

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن نتيجة الاطلاع فقط،بل محاولة منا لإضافة لبنة أخرى في مجال البحث العلمي ولتسليط الضوء على أهمية الإعلام كوسيلة نضالية .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كونها تسعى لطرح موضوع كليا بدراسة عميقة لواقع النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية الجزائرية، مما يتطلب تأطيره نظريا، واستنباطه علميا. وفضلا عن ذلك تتضح أهمية الدراسة في كشف مضمون ورسالة ذلك النشاط الحاصل ما بعد ح.ع.1 والى غاية تفجير الثورة التحريرية، وإبراز الفائدة التي تنجم جراء دراسته دراسة موضوعية هادفة لإيصال دور فاعليه في تنوير الشعب الجزائري نحو محل إعرابه أمام فرنسا.

الإشكالية

الإشكالية تطرح جدلا يحوم حول مدى تأثير النشاط السياسي والإعلامي على الحكومة الفرنسية وعلى مسار تطور الحركة الوطنية الجزائرية، وبما تميزت هذه المقاومة السياسية عن غيرها من المقاومات الجزائرية التي ناهضت الاستعمار،

وللإجابة عن هذا الإشكال طرحنا جملة من التساؤلات التي نهدف من ورائها تبيان مدى تأثير هذا النشاط السياسي والإعلامي على مصير الجزائر المستعمرة ككل وهي التساؤلات التي يمكن حصرها فيما يلي :

- ما هي هذه الاتجاهات التي ظهرت بعد 1919 وما هي ظروف نشأتها؟ وما هي أنواعها الإيديولوجية؟
- فيما تتمثل الوسائل التي اعتمدتها التيارات في طرح مطالبها السياسية وكيف فعّلت النشاط السياسي؟
- هل التيارات تآلفت فيما بينها سياسيا وهل كانت تربطها علاقة جيدة مع بعضها البعض؟
- ما هو الدور الذي لعبه الإعلام بمختلف توجهات أقلامه في طرح القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الجزائري؟
- ما هي أهم الصحف الوطنية بعد 1919 التابعة لكل تيار وهل ساهم هذا النشاط الإعلامي في تبلور الوعي الوطني؟
- هل الأزمات التي عاشتها الحركة الوطنية أثرت على تطور مسار النشاط السياسي؟
- كيف كانت نظرة الإدارة الفرنسية تجاه النشاط السياسي وما هو موقفها من النشاط الإعلامي للحركة الوطنية؟

الدراسات السابقة للموضوع

لقد قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا كرسالة عطاء الله فشار "النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها" 1914-1954 رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، وكذلك رسالة سومية بوسعيد "القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البصائر نموذجا" رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ورسالة بوعبد الله عبد الحفيظ "فرحات عباس بين الاندماج والوطنية"1919-1962 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. وكذا رسالة سليمان قريري "تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية"1940-1954 بحث مقمد لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

المنهج المتبع في الدراسة

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا إتباع منهجين، المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات ووصفها وصفا دقيقا لأهم المراحل التي مر عليها النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية سواء داخل الجزائر أو خارجها.

والمنهج التاريخي التحليلي الذي يتناول الأحداث والمحطات التاريخية التي عرفها هذا النشاط، وإحاطة منا بدراستها وتحليلها للخروج بنتيجة تعتبر تفسيرا منطقيا لمسار تطور له.

الخطة المعتمدة في الدراسة

من خلال جمعنا المادة العلمية لهذا الموضوع ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة بالموضوع، ففي المقدمة حاولنا قدر المستطاع تصوير المقاومات الشعبية ومن لمحنا لأسباب فشلها، ثم أشرنا الى تحولها من مسلحة إلى ثقافية سياسية، وفي المدخل تحدثنا عن ظروف تشكل ما يسمى بالنشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية.

أما الفصل الأول، الذي عنوناه بـتشكل النشاط السياسي والإعلامي 1919-1931 فتضمن هذا الأخير ثلاث مباحث :المبحث الأول يحمل عنوان 'تيار المساواة'، حاولنا فيه التطرق للإرهاصات الأولى لنشأة حركة الأمير خالد ثم تناولنا نشاطه السياسي مع ذكر برنامجه ومحاولته تخفيف الضغط المسلط ضد الأهالي، وسعيه النضالي بواسطة جريدته، وموقف الإدارة الفرنسية منه.

أما المبحث الثاني المعنون بالتيار الإدماجي الممثل في فدرالية النواب المسلمين متحدثين فيه عن ظروف تشكله ومطالبه ورؤيته لوضعية الجزائر في إطار الاستعمار الفرنسي ومواقفه اتجاه أهم القضايا والأحداث الحاسمة في فترة تواجده على الساحة السياسية.

ثم نذهب بكم إلى المبحث الثالث المعنون بالتيار الاستقلالي والذي تحدثنا فيه هو الآخر عن كيفية نشأته خارج الوطن وفي أوساط الطبقة العمالية الكادحة وترعرعه في حضن الحزب الشيوعي الفرنسي ثم طلاقه منه وبداية تحوله إلى أرض الجزائر مقارنة ببدايته خارجها، ومن ثم احتكاكه بالقوى الوطنية وبالجماهير الشعبية إلى أن يتزعم الساحة السياسية في البلد.

أما الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان تصاعد النشاط السياسي والإعلامي 1931-1945 حيث تناولنا ثلاث مباحث، المبحث الأول: عنوانه نشاط جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي حيث تطرقت فيه إلى نشأة الجمعية وكذا جهودها في عقد المؤتمر الإسلامي وموقفها من المشاريع الفرنسية، وكذا الدور الذي لعبته الجمعية في الساحة السياسية الجزائرية وأهم ما جاء فيه هو جهودها في فصل الدين عن الدولة، كما ساهمت في رفع الوعي الشعبي في الجزائر، وموقف جمعية العلماء المسلمين من الإدارة الفرنسية وسياستها التعسفية. أما المبحث الثاني، تحدثنا فيه عن إسهامات الشيوعيين الجزائريين في مجال السياسة وكذا دور صحافتهم في نقل أوضاع الأهالي خاصة الاقتصادية والاجتماعية وتركيزهم على هذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى، وتحميلهم المسؤولية للإقطاعيين وكبار التجار لا للحكومة الفرنسية. أما المبحث الثالث، المعنون بتطور البيانيين والاستقلاليين أهم أسباب الانقسام الذي طال أعضاء فيدرالية النواب المسلمين، وكذا ظروف تأسيس حركة البيان الجزائري وأثره في النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية، كما تناولنا تأسيس حزب الشعب وأهم ما جاء في نشاطه السياسي ونضاله الإعلامي وموقفه من الإدارة الفرنسية، إضافة إلى رد فعل الإدارة الفرنسية اتجاهه.

أما الفصل الثالث، الذي عنوانه النشاط السياسي ما بعد الحرب العالمية الثانية يحمل مبحثين. المبحث الأول المعنون تحت اسم التحولات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية. حيث تطرقنا لموقف الحركات السياسية من مجازر 8 ماي 1945 وانعكاس ذلك على الساحة السياسية، ثم موقف الاتجاهات السياسية من قانون الإنتخابات 1946_1948، ثم رد فعل التيارات السياسية من مرسوم سبتمبر 1947 الذي جاء كنموذج إدماجي ولتلميع صورة فرنسا الديمقراطية المسالمة أمام الرأي العام العالمي، ثم تناولنا نشأة الجبهة المشتركة 1951 وإبراز أهم المواقف السياسية واتجاهاتها. أما المبحث الثاني، فتناولنا فيه انسداد الطريق السياسي وبداية بزوغ فكرة عدم جدوى مقاومة المحتل بالطرق القانونية وبالسلمية وأن حتمية الاستقلال لن تأتي إلا برفع السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي وصولا لنقطة: ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

عرض أهم المصادر والمراجع

وبعد أن أنهينا البحث بخاتمة تضمنت بعض النتائج المتوصل إليها وهي بمثابة الإجابة عن تساؤلات إشكالية الموضوع، وقائمة للمادة المعتمدة من مصادر ومراجع، ومجموعة ملاحق تمثلت في بعض الوثائق الخاصة بالموضوع واعتمدنا

لإنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن العقون (بعنوان الكفاح السياسي من خلال مذكرات معاصرة) وكذا فرحات عباس (بعنوان ليل الاستعمار) وكذا محمد حربي (بعنوان الثورة الجزائرية – سنوات المخاض) وبن يوسف بن خدة (بعنوان جذور أول نوفمبر 1954). أما بالنسبة للمذكرات الشخصية نجد مذكرات مصالي الحاج 1889- 1938.

أما المراجع نجد سعد الله أبو القاسم (بعنوان الحركة الوطنية الجزائرية ج2 –ج3) وأيضا العربي الزبيري (بعنوان تاريخ الجزائر المعاصر ج1)، وكذا محفوظ قداش تحت عنوان (تاريخ الحركة الوطنية).

أما الرسائل الجامعية نجد بوعبد الله عبد الحفيظ بعنوان فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1889-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر. كريمة بن حسين الحياة السياسية في قسنطينة من 1930-1939، رسالة ماجستير للحصول على دبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة. ومحمد بكار نواب الادارة الاستعمارية في الجزائر 1919-1956، مذكرة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس.

مدخل تمهيدي: من العمل المسلح إلى الكفاح السياسي

قبل أن يسدل الستار عن فعاليات القرن التاسع عشر ميلادي داخل الجزائر المستعمرة وإن استثنينا ثورة الشيخ بوعمامة 1881 والانتفاضات التي حدثت بعدها، فإن هزيمة المقراني وثورته قد دقت آخر مسمار في نعش المقاومة الشعبية بحيث مثلت ضربة قاضية على روح التمرد ضد الاحتلال.

إلا أن هذه الأحداث لقحت الشعب الجزائري وضمَّدت جراحه من ناحية استيعابه أنه لا يمكنه مجابهة عدوه بدون امتلاكه لنفس العتاد، والعدد والوسائل، وهذه الاحداث قدمت للجزائريين صورة حقيقية عن المحتل الفرنسي المشبع بالخبث. ثم أتت الثمانينات هذا القرن لتعنون للتاريخ عن ميلاد نخبة جزائرية بينت ملامح بداية تغيير مجرى النضال من مسلح إلى ثقافي ممزوج بمطالب شبه سياسية، ومن ثم بدأت ملامح النهضة الفكرية الجزائرية خاصة في فترة ما بين 1900-1919 بأشكال مختلفة.[1]

فيقول سعد الله رحمه الله في هذا السياق: «... فالانتعاش الثقافي بعث الحياة في الشخصية الوطنية واستعاد الثقة.» كما أدى التطور العالمي إلى يقظة الجزائريين واطلاعهم على حقائق جديدة. فالمنافسة بين ألمانيا وفرنسا، التي بلغت أوجها خلال أزمتي المغرب الأقصى، قد فتحت أعين الجزائريين على ضعف فرنسا. وقد وصلت أخبار المسألة الشرقية بما في ذلك الثورة التركية، إلى الجزائريين عن طريق الحجاج، ورسائل المهاجرين، والصحافة الوطنية والفرنسية.[2]

بالإضافة لدخول الجرائد والمجلات من المشرق والبعثات الطلابية إلى الخارج مما ساهم مساهمة جمة في ايقاظ الوعي الجزائري، كما ساهم الأدب الشعبي في المحافظة على الكيان الجزائري فنجد دور المدَّاح في الأسواق والمناسبات والمقاهي مثيرا للعواطف، وقد كان يقص قصصه وأساطيره ويذكر بالغزوات ويحول الهزيمة إلى نصر.[3]

ويضيف محمد قنانش أن هناك رياح جديدة هبت من الشرق، بعثها جمال الدين الأفغاني بمجلة "العروى الوثقى" التي كانت تصدر بباريس. ثم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني المصري، وما قام به من دعاية في الأوساط الفرنسية ضد الاحتلال الإنجليزي ثم الجمعيات السرية والمؤتمرات العربية وأخيرا نهضة تركيا الحديثة.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص188.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص188.

[3] الحواس، الوناس: نادي الترقي ودوره في ح. و. ج. كنوز المحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص74.

[4] محمد قنانش، الحركة الإستقلالية في الجزائر ما بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص32.

ويرى الكاتب ضيف الله أن الصحافة لعبت دوراً كبيراً في تهذيب العقول، وفي رفع المستوى الثقافي، وفي غرس المبادئ السامية في النفوس مثل: "الحرية، توحيد الأمة العربية، الفداء بتحرير الأوطان، النهوض في وجه الإستعمار". فهذه الموضوعات تطرقتها الصحافة ثم تبناها زعماء كبار ناضلوا في سبيل المبادئ التي آمنوا بها كل حسب جهاده في الميدان السياسي أو العسكري وكذا الميدان الإصلاحي والديني.[5]

بذلك كان لهذه الأحداث السياسية والفكرية دور كبير في إثارة الوعي لدى الجزائريين، وكان لها أهمية بالغة لاسترجاع الشخصية الوطنية والقومية.

وحتى الجزائريين –الطبقة المثقفة منهم– أدركوا قيمة وأهمية الصحافة في ايقاظ الشعوب فسارعوا لإنشاء صحف وطنية عربية دعوا فيها إلى نبذ الخرافات والبدع التي تفسد الدين وإلى التربية والتعليم. فكانت أول صحيفة عربية وطنية جزائرية هي جريدة الحق التي أنشأت سنة 1894 بعناية، وظهور مطبعة "بيير فونتانا" الذي أنشأ بدوره صحيفة المغرب سنة 1903. وجريدة الفاروق عام 1913 وهي صحيفة عربية إسلامية ذات بعد مغاربي وإسلامي.[6]

على جانب آخر، يرى يحي بوعزيز انه من بين أسباب اليقظة الفكرية هو ظهور جمعيات ونوادي ثقافية قامت بنشاط ثقافي عارم في مطلع القرن العشرين، ساعد في رفع المستوى الفكري والثقافي، وبهذا يكون قد ساهم في إيقاظ العقول وطرق أبواب السياسة. ومن بين هذه الجمعيات والنوادي نجد الجمعية التوفيقية ونادي التقدم ونادي صالح باي، جمعية الهلال ونادي الترقي والجمعية الراشيدية...إلخ.[7]

إضافة لمبالغة المستعمر في تطبيق سياسة الزجر والتفقير والتجهيل كل هذا أدى إلى رد فعل كان لابد منه فخلق نوعاً من الوعي السياسي على يد نخبة من الجزائريين المفرنسين وغيرهم أمثال الطيب برحال، لكي يناهضوا هذه السياسة ويحثوا الناس على النضال للحصول على بعض الحقوق.[8]

---

[5] محمد الأخضر، ضيف الله: محاضرات في النهضة العربية الحديثة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص73-74.

[6] محمد علي، دبوز: نهضة الجزائرالحديثة وثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ص4-7.

[7] يحي بوعزيز: الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1918، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص13.

[8] يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص14-15.

أما عن حركة الهجرة الواسعة من الجزائر إلى المشرق العربي وأروبا فكان لها دور بارز في توسيع أفاق النشاط السياسي من مطلع القرن 20م إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. لأن المهاجرون تعرفوا على ما يجري في العالم من حركات سياسية وكفاح ضد الاستعمار فاحتكوا بالهيئات والأحزاب السياسية. ويقول عبد الرحمن بن إبراهيم في هذا الصدد: «فيبدو لنا أن الجزائريين عندئذ قد فهموا أن التنظيم السياسي ونشر التعليم وإيقاظ الجماهير كانت أفضل بديل عن النشاط العسكري في مفهومه القديم، فقد تعلموا من الأحزاب السياسية الأوروبية لعبة المساومة، والمناورة، وتكتيك المنظمات الجماهيرية المنظمة بإحكام، بدلاً من ثورات عسكرية غير ناضجة وسيئة التنظيم».[9]

ومن عادة الحرب أنها تحدث دوما تغييرات عميقة في حياة الشعوب: فمن نتائجها في روسيا مثلاً إندلا ع ثورة أكتوبر 1917 وقيام النظام البلشفي. بينما مهدت الطريق لظهور النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا. ولئن لم تشهد الجزائر حينئذ احداثاً بهذا الحجم من الأهمية، فلقد لاقى المجندون الجزائريون كمية معتبرة من المحن والشدائد في الحرب العالمية الأولى، ففتحت أعينهم على وضعيتهم المزرية والبائسة كمستعمَرين –بفتح الميم– ولهذا سنرى عودة أحد أحفاد الأمير عبد القادر ليحمل مشعل النضال السياسي من جديد. بعد تسريحه من الجيش الفرنسي برتبة نقيب من صنف الأهالي.[10]

وعبر هذه التراكمات التاريخية تخمَّر النضال السياسي في خضم التطورات الهائلة فأنتج نشاط سياسي وإعلامي متمثلا في صورة تيارات سياسية بتنوع ايديولوجياتها وبأفكار راديكالية وليبرالية ووطنية وشيوعية عملت على إيصال صوت الجزائريين بالفكرة والقلم.

[9] عبد الرحمن بن إبراهيم، بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص31.

[10] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص61.

الفصل الأول: تشكل النشاط السياسي والإعلامي بعد الحرب العالمية الأولى 1919–1930

1. تيار المساواة

1.1. الإرهاصات الأولى في نشأة حركة الأمير خالد

2.1. رسالة الأمير إلى الرئيس الأمريكي ويلسون

3.1. نشاطه السياسي

4.1. وسائل الأمير خالد الإعلامية

5.1. مواقف الأمير خالد من القضايا الجزائرية عبر جريدته

2. التيار الإدماجي

1.2. ظروف تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

2.2. نشاطه السياسي

3. التيار الإستقلالي

1.3. ظروف تأسيس نجم شمال إفريقيا

2.3. أولى نشاطات النجم السياسية

3.3. النشاط الإعلامي للنجم

1. تيار المساواة

1.1. الإرهاصات الأولى في نشأة حركة الأمير خالد

انفردت شخصية الأمير خالد بجملة خصال وخصائص رفعته إلى مصاف الرجال الذين لهم القدرة على إدارة دفة الحكم، والتصرف من واقع حال الجزائر، ومخاطبة الشعب الجزائري برّمته. فالأمير خالد كما صهرته تجربة الحكم الاستعماري وقولبته، فضلا عن حياته النضالية مع الشبان الجزائريين التي جعلت منه شخصية عامة لا نظير لها، فقد اكتسب ملامح وخصائص الرجل الذي يوصف أو كما يُعرف في الأدبيات الفرنسية باسم "رجل دولة"،[11] فتمكن من التوجه بتجربته وسياسته إلى جميع الجزائريين، وانتزع الاعتراف بهما من السلطة الفرنسية ذاتها، وهكذا فإن تجربة الأمير خالد تكشف عن قدرة الإنسان الجزائري على التعاطي مع الحياة العسكرية والمدنية ضمن إطار الحياة الجزائرية في خصائصها وإبعادها الاجتماعية والتاريخية، فقد كان مثال الرجل الذي استوعب الحداثة والتراث على المستوى الفكري وكذا الممارسة والتجربة الشخصية والتي جعلته يفلت في كثير من الأحيان من سياسة الإدماج ومحاولات الاحتواء من قبل الإدارة الفرنسية وكذا بعض الجزائريين الذين تبنّوا نمط الحياة الفرنسية وبعض الامتيازات السياسية والاجتماعية التي صدتهم عن التفكير في استعادة الحياة الإسلامية والعربية وتراث الأمة. لقد استقبل الليبراليون والفرنسيون بالهتاف والتصفيق الأسلوب الذي طرح الأمير خالد من خلاله قضية بلاده في محاضراته طوال سنة 1914، وبلغة امتزج فيها الفخر بالسياسة وضم فيها ما يميز العرق العربي واستعادة الأصالة السياسية التي تجمع بين الشعبين وكتبت صحيفة (الأزمنة) الفرنسية في ذلك: "ولقد نظرت باريس إليه بعين امرأة خاضعة لتأثيره". غير أن الحاكم العام للجزائر استقبل ردود الفعل هذه بغضب جامح. وأصبح الأمير خالد واحدا من دعاة ومؤسسي الاتجاه الليبرالي الذي يمثله جماعة ابن تامي قبل الازمة والموجه لإجراء إصلاحات ليبرالية في الجزائر. ولم يتردد الأمير خالد في دعم هذا الاتجاه فكان مما قاله بهذا الشأن: "انه لا يستطيع الثقة بالإدارة الجزائرية التي يجب عليها تطبيق القوانين التي حددها مجلس النواب الفرنسي في فيفري 1914، وعلى هذا طُلب الى الامير خالد بأن يحدد مباشرة الحقوق التي يرغب حزب "الجزائر الفتاة"[12] في استردادها لمصلحة المواطنين، فطلب الامير خالد استعمال ما يلي:

[11] بسام العسلي، الامير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط3، دار النفاس، لبنان، بيروت، 1987، ص 106.105.

[12] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري ما بين الحربين العالميتين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص36 .

1-استخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا وتأمين الحماية لها.

2-رفع الضغط الذي يمارسه النظام عن المواطنين والقبائل جميعها دون استثناء.

3-إجراء تمثيل صحيح ونزيه للمواطنين الجزائريين في كل الهيئات الاستشارية والمجالس التشريعية.

وقال أيضا في حديثه: "ان من يطلق عليهم اسم ممثلينا قد صنعوا في الحقيقة للعمل ضد استرداد حقوقنا الشرعية وخدمة مصالحهم الشخصية فقط، في حين ان الجزائر الفتاة باستقلاليتها وعدم وجود مصالح الشخصية لأفرادها، تمثل أصدق تمثيل الرأي العام الجزائري ومختلف قضاياه الاجتماعية والسياسية والثقافية".

-كما كان الامير خالد من أنصار مبدأ القيام بالثورة العربية التي أقرها المؤتمر العربي الاول في باريس في جانفي1913 واظهر حماسا كبيرا للمشروع ومعه فرسان الصباحية الجزائريين وقد قال سنة 1915 لصحيفة "الازمنة": إن تدخل الالمان في شؤون الامبراطورية العثمانية سيكون حافزا للقيام بثورة ضد السلطة الغير شرعية.[13] وفي سنة 1919 أعلن الامير خالد تشكيل وفد جزائري وارساله الى "مؤتمر السلم" وذلك ما استنفر الادارة الفرنسية التي ظنت ان الامير خالد يعمل على تحقيق الاستقلال للجزائر والجزائريين من خلال المؤتمر حيث وصفتهم "بالحفنة من المتعلمين والطموحين والمتآمرين" والذين ارادوا نشر الفوضى نتيجة إصلاحات 1919 ذلك لان نسبة النواب المسلمين غير محددة ومقيدة. وامام هذا الموقف حاول الامير خالد تشكيل حزب إسلامي واحد وموحد يضم القبائل والعرب وسواهم ويكون لهذا الحزب فروعه في كل مكان. حيث كان يقول "لنبتعد عن العقلية العرقية فالدين الاسلامي يضمنا جميعا". يظهر من خلال العرض السابق لمقومات الامير خالد طوال سنتي 1919.1920 انه بقي مخلصا من وجهة النظر السياسية لمبادئ حزبه، ويبرز ذلك واضحا عبر ما كانت تطرحه "الاخبار" من ترحيب بالحقوق التي أمكن اكتسابها بقانون 1919[14] وخاصة ما تملي به من الصراحة في مناقشة المجالس البلدية، الامر الذي تحول الى مدرسة كبرى لتعلم الحريات السياسية، وكذلك قول الامير خالد الى اخوانه المسلمين وهو يطلب إليهم "منح ثقتهم الكاملة لأولئك الفرنسيين الذين يعملون بكل صدق

[13] بسام العسلي، نفس المصدر السابق، ص120-126.

[14] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، جزء الثاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص336.

فرقة الصبايحية: هي من اصل تركي تعني الجندي و هي فرقة خيالة عسكرية عميلة لفرنسا استفادت منها في معسكراتها في شمال افريقيا.

منى اجل تمثيلنا تمثيلا صحيحا". وحدد الامير خالد في جويلية 1919 في صحيفة الإقدام مطالب الجزائريين المسلمين هي:

1-إزالة او رفع القوانين الاستثنائية.

2-اقامة المجتمعات المشتركة او المختلطة.

3-ازالة الحواجز العسكرية.

4-ضم أقاليم الجزائر الثلاثة وإخضاعها للقوانين المطبقة على الاقاليم الفرنسية ذاتها.[15]

وطالب الامير خالد باسم مسلمي الوطن الجزائري إجراء تمثيل للمواطنين الجزائريين في المجالس الفرنسية التشريعية والتنفيذية مع منح مسلمي الجزائر حقوق المواطنين الفرنسيين ذاتها بدون أي تعرض او تغيير في حالة المسلمين الشخصية. كما عارض الامير خالد سياسة الادماج الكامل للجزائريين بفرنسا، وخاض في سبيل ذلك صراعا حادا مع صديقه "جان ميليا" الذي كان يطالب بإدماج الجزائريين إدماجا كاملا. وكانت حجة الامير خالد في ذلك ان:

1-مشروع الدمج هو مشروع خيالي لان كتلة المسلمين لا تريده وهي لا ترغب في نوعية المواطن الفرنسي، ولا ترضى لحالتها بديلا بسبب تمسكها بالعقيدة الدينية

2-ان فرنسا ذاتها لا توافق ابدا على مثل هذا البرنامج الاجتماعي خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق الفرنسيين في وطنهم[16].

كما نشرت جريدة الإقدام في عددها 23. في سبتمبر 1921. ما يلي: "ليوم ونحن نمارس ذات الحقوق ونضطلع بذات الواجبات التي يضطلع بها الفرنسيين، بات لزاما علينا ممارسة الحقوق بصورة مشتركة دونما أي احتواء أو احتجاج".[17] كما قامت نفس الجريدة بإدانة الشيوعية بقولها: ان قضية المسلمين الجزائريين هي قضية عرقية ولا يمكن حلها بوسيلة صراع الطبقات. وعند قدوم وفد برلماني فرنسي الى الجزائر في اكتوبر 1921 عارض فيه الامير خالد منح حقوق الاستقلال للمستوطنين الفرنسيين وطالب بإلحاق الجزائر بفرنسا سياسيا واداريا مع الاستجابة لرغبات المسلمين

[15] ابو القاسم سعد الله، الرجع السابق، ص341.

[16] محفوظ قداش، وثائق وشهادات في تاريخ الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص27.

[17] بسام العسلي، نفس المصدر، ص140-141.

في الاحتفاظ بحالتهم الشخصية، وكان في رأيه أن تستمر فرنسا بممارسة دورها الوسيط او الحاكم بين المستوطنين وبين الجزائريين المسلمين.

وكان كل ما يريد قوله: "اننا نريد ابدا البقاء تحت الوصاية الفرنسية ذلك لأنها هي وحدها القادرة على توجيه مصالح جميع العناصر من سكان الجزائر بصورة متوازنة وعادلة".[18]

اما فيما يخص اصلاحات 4 فيفري 1919 التي قامت بها الدولة الفرنسية وقدمتها كترضية للأهالي الجزائريين جزاء مشاركتهم في الحرب، وبعد حملة متعددة الجوانب من الشعب الجزائري كان على رأسها الامير خالد والتي طالب فيها بحق الشعب في تقرير المصير، كما عرفت مشاركة بعض الاحرار الفرنسيين.

لقد كانت هذه الاصلاحات في نظر الاهالي ضربة قاسية لآمالهم ولمطالبهم المتمثلة في المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثلما استووا في الواجبات دون شروط، وقد كانت هذه الاصلاحات كتلهية وذر الرماد في العيون من اجل كسب الوقت وقد ضمت ما يلي:

1-إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن مقومات الهوية الاسلامية وشرط اللغة الفرنسية كلغة رسمية.

2-حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية ورفع نسبة التمثيل الجزائري في هذه المجالس.

3-لها حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته والحصول على الوظائف في الدولة بشرط التخلي عن الدين الاسلامي مع الغاء قانون الانديجينا لهذه الطبقة.

والذين تجري عليهم هذا القانون، والذين بلغ عددهم في القطر الجزائري نحو 400 ألف نسمة يجب ان يحصلوا على المؤهلات التالية:

[18] بسام العسلي، نفس المصدر، ص142-143.

الضباط او الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي، معطوبو الحروب، ملاك الاراضي، والتجار، المثقفون بالفرنسية ذوو الشهادات والحائزون على الاوسمة، الموظفون عند الدولة الفرنسية .... كل هؤلاء وجب ان لا يتجاوز عمرهم 25 سنة.[19]

2.1. رسالة الامير الى الرئيس الامريكي ويلسون

بعد ازمة تيار النخبة ونهاية الحرب العالمية الاولى قدم الامير خالد استقالته من كافة المناصب النيابية التي كان يشغلها ليتفرغ للعمل السياسي. وفي 28 جوان 1919 ومع انعقاد مؤتمر فرساي كان الامير خالد آملا ان يوفي الرئيس الامريكي بوعوده المعلنة اثناء الحرب العالمية الاولى.[20] (10)قام الامير خالد ورفاقه بعد خروجهم عن جماعة ابن التهامي، وحرروا عريضة من اجل ان يقدمها الوفد الجزائري الى المؤتمر وذلك يوم الجمعة 23 ماي 1919 بباريس بفندق "كرييو" وقدموها للملازم "جورج بنويل" ضابط المشاة الامريكي باللجنة وقد امتنع عن الامضاء وذكر الاسماء خوفا من السلطات الفرنسية. والاخير قدمها لكاتب الرئيس السيد "كلوز"، والذي أكد وصول العريضة التي تضم كل القضايا الجزائرية، كما اوضح الامير خالد ان الشعب الجزائري سئم من الوعود الفرنسية وخرقها للبنود وانه حان الوقت للاعتراف بالمطالب المشروعة للجزائريين والاحتكام للشرعية الدولية، واعتمدت هذه الوثيقة على تصريح الرئيس الامريكي ويلسون "لا يُجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها" وبذلك تقرر أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيرها، كما طلب من الرئيس الامريكي ترشيح لجنة معينة من قبله من اجل دراسة وتتبع اوضاع الجزائريين والسياسة الفرنسية المنتهجة في حقهم. وجاء في العريضة: "... تحت الوصاية القاسية للإدارة الفرنسية وصل الاهالي الى درجة من الاستعباد والخوف من قمع وحشي لا يرحم اغلق كل الافواه ... رغم كل هذا فإننا باسم مواطنينا وجهنا لكم هذا النداء لنستعطف المشاعر النبيلة للرئيس الامريكي ويلسون وامريكا الحرة، نطلب منكم إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الامم. إن شروطكم الاربعة عشر (14) من اجل سلم عالمي. سيدي

[19] عبد الرحمن ابن ابراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة ، 1920_1936جزء1 ط1 الديوان الوطني للكتاب، الجزائر،1984، ص75

[20] عبد الرحمن ابن العقون، المصدر السابق، ص77

الرئيس. قد قبلها الحلفاء والقوات العظمى المركزية. ينبغي ان تكون اساسا لإنعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين".[21]

3.1. نشاطه السياسي

لم يكن ظهور حركة الامير خالد ظاهرة غريبة في السياسة الجزائرية، فقبل الحرب العالمية الاولى كانت كتلة النخبة تحت قيادة الدكتور ابن التهامي، وكذا كتلة المحافظين التي كانت تحت قيادة ابن موهوب وابن سماية، وكلاهما كان اصلاحيا غير سياسي. لقد كانت حركة الامير خالد حركة سياسية وطنية بحيث وانه رغم القانون الفرنسي فإن الجزائريين رغم انهم كانوا رعايا فرنسيين إلا انهم لم يحصلوا على الجنسية الفرنسية بدون التخلي عن الاحوال الشخصية، باستثناء ابن التهامي وجماعته، كما ان الامير خاد سمح للجزائريين بأن يصبحوا فرنسيين داخل احوالهم الشخصية استنادا الى ثقافته المفرنسة وخدمته في الجيش، حيث قال الامير خالد في حوار مع جريدة "لانازيون" يوم 10 جوان 1922 " إن حركتنا ليست دينية ولكنها بالقوة السياسية، لان القضية هي قضية استقلال جميع الاقطار العربية" كما ينكر الامير خالد سياسة إدماج الجزائريين بالتجنيس ومعارضا لها، وبذلك فصل الامير خالد نفسه عن جماعة النخبة 1919 وقد كتب في جريدة الإقدام "إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل اي إطار غير إطارهم الخاص. وقال انه حلم فقط أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم، أولا لأنه شرط لا تتقبله الجماهير الشعبية، وثانيا لان فرنسا نفسها لن تصدر قرارا بالتجنيس الجماعي لأنها تخشى رؤية الكولون تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري، وختم الامير حديثه مخاطبة جماعة النخبة بقوله: إذن لا تتحدثوا عن الإدماج".[22]

لقد نادى الامير خالد سنتي 1919-1921 ببرنامج إصلاحي قائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وقضية التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي ووقف القوى العقابية والقوانين الاستثنائية وخلق جامعة جزائرية والتعليم الاجباري باللغتين وتطبيق القانون العام دون تمييز.[23]

---

[21] محفوظ قداش، المقاومة السياسية والطريق الاصلاحي الثوري، تأليف عبد القادر بن الحراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987، ص52.

[22] عبد الرحمن ابن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936.1920، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب والفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص71.

[23] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، 1992، ص360-363.

لقد رحبت الطبقات الجزائرية بهذا البرنامج، فقد أرضى أغلبية جماعة النخبة لاعتماده فكرة المساواة وأرضى كتلة المحافظين بنغمته المعادية لسياسة الإدماج. كما جذب انتباه الفلاحين والعمال، كما اغتنم الامير خالد فرصة زيارة الرئيس الفرنسي ميليران الذي كان رئيس لجنة الشؤون الاهلية من قبل الى الجزائر في ربيع 1922 عشية الاحتفالية المئوية للاحتلال، كما انها حدثت عندما كان العالم كله يشهد جائحة بدون سابقة " لتحقيق التوازن الأخلاق وخطب أمامه و أمام الرسميين الفرنسيين والشعب الجزائري والكولون بفصاحة اللسان وانتباه كبير وسط الحضور، واضاف الامير خالد مخاطبا ميليران ان الجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية من فرنسا و الترخيص لهم بتقلد جميع المراتب والمناصب السياسية وان الجزائريين يجب ان يحصلوا على تمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي لكي يعبروا عن طموحاتهم، وكما اشار الامير خالد الى أن ايدي وقلوب الجزائريين متجهة نحو فرنسا، وانه يأمل ان لا تدفع بهم الى اتجاه اخر.[24]

ورغم اعتدال مطالبه، فإن الرسميين الفرنسيين كانوا مشتبهين في حركة الامير خالد والحق ان ما طالب به خالد لم يكن جديدا، فنفس المطالب كانت قد قدمت الى السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا منذ اواخر القرن الماضي من جهات جزائرية مختلفة، وان ما اثاره الامير خالد في مطالبه هي التركيز على قضية "التعويض". وهذه القضية قد طالبوا بها جماعة النخبة 1900.1914 حين قبلوا مبدأ الخدمة العسكرية مقابل الجنسية الفرنسية، إذا كانت فرنسا نفسها مستعدة لتعويضهم بمنح الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وفي سنة 1922 كان "ميليران" ونائب كاتب الوزارة الداخلية "دافيد" قد استاءوا من مطالب الامير خالد.[25]

وقد اصبحت السلطات الفرنسية قلقة من نشاطات خالد الوطنية ومن مطالبه وقررت نفيه من الجزائر 1923 وكان هذا القرار أوصت به "فيدرالية رؤساء البلديات والنواب". وأمام الاتهامات الموجهة للأمير خالد من قبل المجلة الاستعمارية "لافريك فرانسيز" والتي صرّحت بفشل الحزب المتطرف في الجزائر نتيجة تقاعد الامير خالد وميل الرأي العام الجزائري نحو "المعتدلين". ولكن اتهامات الرسميين الفرنسيين

[24] أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص 364-365.

[25] بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفاس، بيروت، لبنان، 1984، ص152.

4.1. وسائل الأمير خالد الإعلامية

تعد جريدة الإقدام إحدى أبرز الجرائد الوطنية التي ظهرت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي لسان حال جماعة الأمير خالد. ورغم قصر عمرها نسبيا 1919-1923 إلا أنها استطاعت أن تعبر عن مجمل الانشغالات والهموم المتعلقة بالجزائريين، وأن تكون وسيلة مؤثرة للتوعية والمعارضة والمقاومة وكذا صاحبها الأمير خالد الذي كان شخصية فاعلة في الحراك السياسي لتلك الفترة.[26]

حيث أصدرت الإقدام أول عدد بتاريخ 2 فيفري 1919 وهي جريدة وطنية أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية، ثم أضيفت لها طبعة باللغة العربية بداية من سبتمبر 1920 وكان مقرها في "12 نهج لالير بالجزائر العاصمة وحدد ثمنها ب 25 سنتيما". قد اتخذت الإقدام اسما لها إلى جانب عنوان فرعي تمثل في "الإسلام الرشيدي"، وأما شعارها فتمثل في "جريدة الاتحاد الفرنساوي العربي". وهي جريدة علمية أدبية سياسية اقتصادية من أجل الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا.[27]

وفي هذا الموقف كان الأمير خالد من الأوائل الذين أيدوا فكرة تأسيس صحافة جزائرية حرة، فكتب في هذا الشأن مقالات يدعو فيها لصالح صحافة حرة تدافع عن مصالح الجزائريين وتنقل عنهم معاناتهم وتساهم في توعيتهم، وكان حلمه أن تصبح لديه جريدة يومية بإدارة وأقلام جزائرية. وعن أهمية الصحافة ودورها يقول: "الصحافة إذا كانت محايدة وصادقة، كانت الصديق الوفي، تكمل تعليمه وتربيته وتحيطه علما بكل المواضيع السياسية والاقتصادية والتجارية.... إنها تدافع عنه وتسجل تظلماته ومطالبه كما أنها تنفعه من خلال ما تنشره من إعلانات".[28] ورغم إيمانه بأهمية الصحافة ودورها، فقد اعتمد الأمير خالد في بداية نشاطه السياسي على العمل الميداني والاتصال المباشر بغيره من النخب الجزائرية والجماهير الشعبية، لذلك عندما أعلنت جريدة "الإسلام" في نوفمبر 1913 انضمام الأمير خالد إلى الشبان الجزائريين، وظلت تتبع أخباره ولقاءاته بباريس والجزائر الذي أعلن من خلالها تبنيه لبرنامج الشبان، وفي تاريخ 23 أفريل 1914 أعاد نشر حوار له بجريدة". أكد فيه أنه سيعتزل العمل العسكري ما دام الإدارة الفرنسية la

[26] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ط1، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص56.

[27] كرليل عبد القادر، تطور الصحافة الوطنية 1939.1919، ط2، المركز الوطني للدراسات، 2006، ص13.

[28] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص299.

République du var" لم تلبي مطالب الشبان الجزائريين في الحصول على حقوقهم السياسية مقابل قبولهم لقانون التجنيد الإجباري.

بدأت علاقة الأمير خالد المباشرة بالعمل الصحفي بعد استقالته من الجيش وانضمامه إلى حركة الشبان الجزائريين التي أنشأ بعض أعضائها جريدة "الإقدام" وهي التسمية التي أطلقها كل من صادق دندن صاحب جريدة "الإسلام" سابقا، والحاج معمر صاحب جريدة "الراشدي" سابقا، على جريدتهما الجديدة، ويبدو أن اسم "الإقدام" كان أُسوة بجريدة الإقدام.

كما مرت جريدة الإقدام بثلاث مراحل وفي كل مرحلة كانت تختفي لمدة قصيرة ثم تعود للظهور بفكر وشعار جديدين كما تناسبت كل مرحلة من هذه المراحل مع التطورات التي عرفتها حركة الشبان الجزائريين عبر نشاطهم السياسي ومواقفهم في مختلف القضايا المطروحة على الساحة السياسية في تلك الفترة، كما أنها كانت واجهة للخلافات التي برزت بين تيارات حركة الشبان الجزائريين.

بدأت المرحلة الأولى بتاريخ 7 مارس 1919 إلى غاية 18 ديسمبر 1919 تاريخ أول توقف للجريدة نتيجة الخلافات التي ظهرت بين أعضائها إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية في نوفمبر 1919، وخلال هذه الفترة أشرف على إدارتها كل من صادق دندن والحاج معمر وجاء عنوانها كالآتي: "الإقدام"، "الإسلام ـ الراشدي" باللغة الفرنسية. وكان شعارها "الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا" وهذا يعبر عن البعد ألمغاربي لنضال حركة الشبان بحيث لم تفصل في نشاطها النضالي بين الجزائريين وغيرهم من شعوب شمال إفريقيا، وتولى خلال هذه المرحلة مجموعة من المثقفين الجزائريين والفرنسيين من أصحاب التوجه الليبرالي نشر مقالاتهم والتذكير بالوعود التي أعطتها فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى لتحسين أوضاع المجتمع الجزائري والسياسية، وإلغاء القوانين الاستثنائية وتوسيع القاعدة الانتخابية للأهالي خاصة بعد إصرار الكولون على رفض إصلاحات 1919. وفي هذا السياق حدد العدد الأول للجريدة في 7 مارس 1919،[29] فمن ضمن الأهداف التي من أجلها ناضلت الجريدة ما يلي:

- تمتع الجزائريين بالحقوق السياسية كمواطنين فرنسيين دون تخليهم عن مقوماتهم الدينية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.

[29] أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص302.

- إلغاء قانون الأهالي، وهي أهداف تتناسب والجهود التي قدموها من أجل الأمة الفرنسية والعمل مع نظرائهم الفرنسيين من أجل تطوير "الوطن الأم" داخل المجالس المنتخبة. عكس هذا البرنامج التوافق بين مختلف التوجهات السياسية التي كانت لها أدوار سياسية قبل 1914. ومن خلال الالتفاف حول الأهداف التي وضعها الشبان لنشاطهم بعد الحرب العالمية الأولى والتي ركزت على مشاركة الجزائريين في مختلف المجالس المحلية من أجل تسيير شؤونهم والدفاع عن أهلهم أما تعسف الإدارة الفرنسية واقتراح مشاريع تنموية لتحسين أوضاعهم، إضافة إلى نشاط لجنة العمل الفرنسي الإسلامي الذي كان حيزا هاما في الجريدة وقد ترأس هذه اللجنة السيناتور ورئيس بلدية ليون "هيريو" وقد جعلت من الدفاع عن مصالح الشعب وتحسين أوضاعه وقضاياه السياسية عبر تكاثف جهود الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية بباريس، إضافة إلى شخصيات مثل الدكتور صوالح وابن التهامي وبوضربة والحاج معمر والصادق دندن.[30]

اضطرت جريدة "الإقدام" إلى التوقف بعد الانقسام الذي تغلغل داخل حركة الشبان الجزائريين، فكل من ابن التهامي وعمر بوضربة وصادق دندن وكل المتجنسين تبنوا موقف والي الجزائر، أي الجنسية الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية وذلك على أمل أن يكونوا متساويين مع الأوربيين، وبعدد كبير لتصبح لهم الأغلبية في مختلف المصالح والمؤسسات الإدارية والمنتخبة، أما الأمير خالد والنائب حاج موسى والقايد حمودة والحاج عمار وشخصيات أخرى كمحمد بن رحال يطالبون بالجنسية مقابل الحفاظ على المقومات الشخصية وأوجز الأمير خالد في هذا الشأن برنامجه في منح الجزائريين حق المواطنة الفرنسية في نطاق قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وربط الولايات الجزائرية الثلاث بالوطن بدون قيد أو شروط وإلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري وإحداث جامعة عربية والتعليم الإجباري باللغتين.[31]

عادت جريدة الإقدام للظهور مرة أخرى في 5 مارس 1920بعد انسحاب الصادق دندن من على إدارتها وبقي الحاج عمار مشرفا عليها إلى غاية 20 جوان 1921 بينما تولى الأمير خالد القسم العربي وحده، لكن لم يكن نشاطه الصحفي مكثفا بسبب انشغاله بالانتخابات وكذا الهجمات المتكررة لشخصه وتارة أخرى لمواقفه من قبل الإدارة الفرنسية وعملائها فتوقفت. وفي 2 ديسمبر 1921 ظهرت الجريدة من جديد تحت أشراف وإدارة الحاج عمار والقايد حمود بحيث كان احمد بهلول يرأس قسمها باللغة الفرنسية، أما قسمها العربي يتكون من جريدتين تحت إشراف الأمير

[30] محفوظ فناش، الأمير خالد وثائق وشهادات، ط2، ص20، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

[31] الزبير سيف الإسلام، المصدر السابق، ص62.

خالد وفي أكتوبر من نفس السنة أصبح الأمير خالد المدير السياسي والمشرف العام عليها إلى غاية تاريخ توقفها سنة 1923 وفي هذه المرحلة حملت شعار "الجريدة الديمقراطية للاتحاد الفرنسي الإسلامي"،[32] ويعني ذلك تشارك كل أبناء الجزائر والأوربيين إلى تشارك تسيير إدارة بلادهم دون تمييز أو فوارق عنصرية كانت أو غيرها.

جمعت الإقدام من خلال برنامجها الذي جاء في العدد الأول منها جميع التوجهات السياسية والاقتصادية التي عبرت عنها الكثير من جرائد النخبة الجزائرية قبل 1914، حيث عكفت على انتقاد سياسة الإدارة الفرنسية ودعت إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والتمثيل النيابي فعال في كل المجالس المنتخبة المحلية، وخلال هذه الفترة عرفت الجريدة نقلة نوعية في نشاطها ومواضيعها باللغتين العربية والفرنسية وقد سعى الأمير خالد إلى تحويل الجريدة من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية ومضاعفة سحبها، لكن المصاعب المالية استعصت على الأمير خالد وحالت دون تحقيق ذلك. ومن خلالها أكد ودعا إلى وحدة كل مكونات الأمة الجزائرية. وقد تناولت الجريدة جميع القضايا الجزائرية خاصة وأحوال العالم الإسلامي والعربي خاصة كموضوع الجامعة العربية والثورة التركية وغيرها. وقد بلغ عدد المقالات التي نشرها الأمير خالد خلال هذه المرحلة ثلاثة وأربعون مقالا في مواضيع مختلفة اجتمعت حول محور واحد وهو الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا.

إلى أن بدأت نهاية مسار الجريدة بعد أن خابت آمال الأمير خالد في إمكانية إحداث تغيير ممكن في الجزائر وانتهى بتاريخ 6 أفريل 1923 وفي العدد 27 نشر رسالة بجريدة الإقدام شرح فيها الأسباب التي جعلته يعتزل السياسة وجاء فيها: "بما أنني منهك القوى بطول خدمتي في الجندية، وبما أنني غير صالح للجندية مع ضعف البنية التي حتمت على أن أجنح إلى الاستراحة التامة ومن جهة أخرى اهتمامي المتزايد بشؤون أهلي، فإنني قد تخليت عن الأعمال السياسية، وتأخرت عن الوظائف النيابية بالمجلس المالي والعضوية بالمجلس العمومي وبالمجلس البلد".

وبعد نفي الأمير خالد توقفت جريدة الإقدام سنة 1923 وبذلك اختفى منبر من المنابر التي دافعت عن الجزائريين ومصالحهم وحقوقهم وهويتهم.

[32] إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائر، 1991.

5.1. مواقف الأمير خالد من القضايا الجزائرية عبر جريدته

1. موقفها من قانون الأهالي 1922/05/26

نشرت جريدة الإقدام في عددها الصادر يوم الجمعة 26 ماي 1922 جزء ثان لمقال بعنوان "القاعدة الشاذة في القطر الجزائري: القانون الأهلي والقوى الزاجرة"، وحسب صاحب المقال "قايد حمود" فالسلطات الفرنسية أحدثت بأمري 19 اوت و11 سبتمبر 1847 أي في عهد الجمهورية الثالثة قانونا مختصا بعقوبات متعلقة بالأهالي المسلمين.[33] وفي هذا الصدد يقول "عمار بوحوش" في كتابه التاريخ السياسي للجزائر أن الأوروبيين سنة 1881 أتوا بقانون جديد سمي بقانون الأهالي وهو عبارة عن نصوص ضبطت بقصد فرض النظام والانضباط وسط السكان الجزائريين، كما حدد المستوطنين الأوربيين إجراءات لمعاقبة الجزائريين ودفع الضريبة ومنع حمل السلاح .... وجاء هذا القانون عقب ثورة الشيخ بوعمامة ليكون ساريا لمدة سبعة سنوات وظل يتجدد حتى سنة 1944 وتضمن 27 مخالفة فرضت على الجزائريين.

كما تحدث قايد حمودة عن التعديلات التي جاءت على قانون الأهالي مثل قوانين 27 جوان 1888. 25 جوان1897، 21 ديسمبر1904، 24 ديسمبر1907، 5 جويلية1914، وغيرها.

2. موقفها من القانون الإجباري 1921/11/18

تطرق الأمير خالد في مقال في جريدة الأقدام في عددها الثالث والخمسين لقضية التجنيد الإجباري بعنوان "التجنيد الجبري والإصلاحات" وتطرق من خلالها إلى مختلف القوانين والمراسيم. وبسبب انتهاج الفرنسيين لسياسة أهلية تهدف إلى تحقيق الإدماج، لأن الجزائر التي تحصلت على ميزانيتها المستقلة ومندوبياتها المالية وعدد آخر من المؤسسات أصبحت تثير مخاوف الفرنسيين من إمكانية المستوطنين في "الاستقلال عن فرنسا" مثلما فعل الأمريكيون مع بريطانيا من قبل، ولذلك أقدم المشرعين الفرنسيين مثل "سيمسي" في 1912.02.03/1911.12.28 أصدر مرسومان ينظمان تجنيد الأهالي المسلمين إجباريا في الجيش الفرنسي.[34] وحسب الأمير خالد فإن النص تمثل في تجنيد كل شاب جزائري فاق سنه 18 سنة لمدة ثلاث سنوات ويظل تحت تصرف الوزارة الحربية الفرنسية وأجرة 250 فرنكا، واعتبر الأمير خالد

[33] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص172.

[34] مسعودة بالسعي، التجنيد الإجباري وأثره على الجزائريين، مذكرة شهادة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، 2013، ص24.

هذا العمل خرقا للقوانين الدولية وبحقوق الإنسان، كما أضاف في قوله متسائلا. ‹‹ لماذا ينجو أبناء الترف من هذا كله؟››

والاجراءات الاستفزازية من الكولون قد دفعت الامير خالد ومؤيدوه الى موقف أكثر راديكالية، حيث نقل معركته الى فرنسا نفسها وقام بعقد عدة مؤتمرات واتصالات مع المهاجرين الجزائريين والعمال المغاربة واليساريين الفرنسيين والمنفيين السياسيين، وقد عقد في جويلية 1924 مؤتمرين في باريس تحت رعاية الاتحاد العالمي وهو منظمة يسارية كانت تؤيد القضية الجزائرية، وقد احتج الامير خالد ضد الاعمال غير الانسانية للاستعمار واوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والفساد الاداري والاكاذيب الامبريالية. وبذلك دخل الامير خالد في حركة التحرر والمقاومة السياسية من اجل تحقيق مطالبهم، وفي سنة 1924 جاء هيريو الى رئاسة الوزارة وأطلق شعار "اتحاد اليسار... فرصة للإصلاحيين في التغيير" وقد اغتنم الامير خالد الفرصة وأرسل برقية من منفاه، عّبر فيها عن فرحته في عهد جديد للأهالي الجزائريين ودخولهم طريق التحرر، والغاء القوانين الاستثنائية، والتمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، والعفو السياسي العام، وحرية التعليم والمساواة في المسؤوليات العسكرية .... وختم برقيته اننا نأمل ذلك من روحكم الليبرالية".[35] وفي 3 جويلية 1924، بعث الامير خالد رسالة الى رئيس الوزارة الفرنسية باعتباره أحد المدافعين عن القضية الجزائرية الذي كان قد نفي لدفاعه الصريح عن المصالح الحيوية لمواطنيه، وقد نشرتها جريدة "لومانيتي". وقد تضمنت النقاط التالية برنامج المطالب الاكثر استعجالا:

- تمثيل الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة مساوية لنسبة عدد الكولون.
- إلغاء كامل القوانين الاستثنائية والاجراءات الاستثنائية ضد الجزائريين، وإلغاء المحاكم الردعية، والمحاكم الجنائية، ونظام المراقبة الادارية، مع إلزامية العمل بالقانون العام.
- المساواة في المسؤوليات وحقوق مع الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- دخول الجزائريين الى كل المراتب المدنية والعسكرية دون تمييز.
- تطبيق قانون اجبارية التعليم وحرية الرأي بالنسبة للجزائريين.[36]

[35] ابو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص366-367.

[36] بسام العسلي، نفس المرجع، ص128.

- حرية الصحافة والاجتماع.
- فصل الاسلام عن الدولة الفرنسية.
- إعلان العفو العام.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية الفرنسية على الجزائر.
- الحرية المطلقة للجزائريين للعمل في فرنسا.

وختم الامير خالد برقيته الى هيريو بقوله ان هذه المطالب لا تتناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم، واضاف بان لديه املا مؤكدا في ان هذه "الاماني الشرعية" ستلقى عناية مؤكدة من الحكومة الفرنسية.

3. مشاركته في انتخابات البلدية 30 نوفمبر 1919

شاركت في هذه الانتخابات ثلاث قوائم

القائمة الاولى: وهي قائمة خالية من المترشحين الجزائريين وانما شخصيات غير معروفة تدافع عن حقوق المسلمين وقدم هذه القائمة المحامي "لادميرال" والصحافي "بارزخان" مديرة جريدة الاخبار. القائمة تزعمها الاستاذ صوالح وابن التهامي وبوضربة والتي طالب بالتجنس دون شروط، وشكلوا تجمع أطلق عليه اسم" رابطة العمل"، وجاء في جريدة الاقدام ردا على هذه القائمة وقالت: "لم يبق في الجزائر متجنس واحد يمكن ان يشرف بتمثيله في المجالس لان القائمة لمت شملهم".

القائمة الثانية: هي لتيار النخبة تزعمها الامير خالد بصفته مرشحا مسلما عارض فكرة التجنس وضمت قائمته عدة شخصيات عاصمية غير متجنسة مثل: حاج موسى، حاج عمار. وقد دعا الامير الى تزكية قائمته لقوله: "عليكم باختيار قائمة المسلمين إذا كنتم لا ترغبون بدعاة التجنس". وقال ايضا: "لا تنسوا آباءكم كم كانوا يمتثلون لأوامر جدي عبد القادر". وبذلك رفع الامير خالد صوته في الامة يدعوا الى الاصلاح والنهضة ودعوتهم للتمسك بدينهم، كما نادى بإلغاء القوانين الاستثنائية وكذا اصلاح الحالة الاجتماعية للجزائريين ومساواتهم مع الفرنسيين والسماح بالتمثيل النيابي واستعباد المعمرين، وفي الانتخابات فاز الامير خالد ب 940 صوت مقابل 332 لصالح ابن التهامي.[37]

[37] نور الدين بنيو، اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار الناشر للنشر، بيروت، لبنان، مارس 2015، ص145.

4. مشاركته في انتخابات 10 افريل 1920

أصبح الامير خالد الذي كان يتمسك بأفكار حركة الشبان يحظى بثقة كبيرة من الاهالي مما مكنه من الفوز في انتخابات فيفري 1919 التي ألغيت، فكانت هذه الانتخابات فرصة، وتمكن من الفوز مرة اخرى وضمان نجاح محمد بن رحال والدكتور موسى وابن عمورة وقائد حمودة وجاءت مطالبه كالآتي:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الأوروبيين والجزائريين القاطنين بالجزائر
- الغاء كل القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية
- الغاء الرقابة الادارية وضرورة تطبيق القانون العام
- ارتقاء الجزائريين في جميع الرتب المدنية والعسكرية
- حرية التعليم والصحافة والاجتماع
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة
- انتخابات 12 جويلية 1921:

بعد إلحاح اصدقاء الامير خالد عاد هذا الاخير الى منصبه وعند عودته كتب وقال: "انه لم يجد عند رجوعه الى النيابة الا الود والمحبة لدى الجميع". بعد ذلك ظهر الامير خالد مجددا على رأس القائمة وضمت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين مثل " فيكتوريا روكان" وضم برنامج مطالبه نفس مطالب الانتخابات السابقة.

6.1. نفيه ووفاته

لما شعر المستعمر بخطورة نضال الامير خالد وانصاره اجبر على الرحيل الى الاسكندرية سنة 1923، استقر هناك وعاد لنشاطه السياسي في فرنسا ابتداء من ماي 1924 للتعريف بالقضية الوطنية، كما ساند ثورة عبد الكريم الخطابي سنة 1925 على المستوى المغاربي اثناء الغزو الاسباني كما طلب منهم الاندماج في الاحزاب والمنظمات النقابية، ك مصالي الحاج الذي انضم للحزب الشيوعي الفرنسي، وهذه الطريقة مهدت لتكوين منظمة مغاربية تمهد لتكوين اتحادية لعمال شمال افريقيا. وأصبح ما طرحه الامير خالد هو الاساس الذي تبناه الوطنيون الجزائريون في برامجهم الحربية، فتصدى الليبراليون لأنهم ادانوه باعتباره مساندا للشيوعيين وكان ذلك تأثيرا كبيرا على نفسيته، ورغم الضغوطات واصل عمله السياسي، فبعد وصول احزاب اليسار الى السلطة في ماي 1924 برئاسة " ادوارد هيريو" أرسل له رسالة تضمنت مجموعة مطالب درسناهم سابقا. وفي سنة 1924 حوكم الامير خالد في الاسكندرية من طرف المحكمة من

قنصلية فرنسا في مصر بتهمة حمل جواز سفر مزور مع اعتراف الامير خالد بالتهمة المنسوبة له، وقال "انه كان مضطرا لذلك". وصدر في حقه النفي الى دمشق واستقر هناك مع ابن عمه سعيد واستمر في نضاله عن القضية الجزائرية عبر الصحف المشرقية، حيث قال: "إنني سعيد فيما قاسيته في سبيل الوطن ولا يزيدني الا قوة واملا وفخرا وشرفا". توفي الامير خالد بمسقط رأسه في سوريا يوم 9 جانفي 1936 عن عمر ناهز 61 سنة.[38]

2. التيار الإدماجي

1.2. ظروف تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

يرتبط تاريخ تأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين 11سبتمبر1927م، بإصلاحات 04فيفري1919م،[39] فذلك الانقسام الذي حدث بين الشبان الجزائريين بسبب مضمون تلك الإصلاحات التي نصت إحدى بنودها الحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي على الأحوال الإسلامية، وهذا ما رفضه الأمير خالد وجعله يحقق شعبية كبيرة بين الجزائريين مكنته من تزعم المشهد السياسي وخاصة الانتخابات، لكن بعد نفي الأمير خالد أضحت الساحة السياسية فارغة ومتاحة للنواب بأريحية لتشكيل فيدراليتهم. فميلاد هذا التيار يربطه المؤرخون أمثال سعد الله بانتخابات سنة1919م،ففي ذلك التاريخ انقسمت كتلة النخبة إلى جناحين سياسيين: يناديان بأهداف مختلفة على طول المدى، فالليبراليون الذين كانوا يشكلون قسما كبيرا من النخبة، نشدوا دمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس الجماعي، ونادوا بالتعليم الفرنسي وإتباع طريقة الحياة الفرنسية، وبالمساواة التامة مع الفرنسيين، كما رفض هذا التيار التطرف كطريقة عمل والوطنية كهدف،[40] فالفترة الممتدة ما بين 1919 و1923 مثلت زعامة التيار الإصلاحي من النخبة الذي كان تحت قيادة الأمير خالد، فبدأ الليبراليون يبحثون عن طريق آخر بعد أن وجدوا أنفسهم محل شك من الأهالي الجزائريين، ومحل خوف من الكولون، ومتروكين من فرنسا وملاحقين من الإصلاحيين.

اجتمع البعض منهم حول جريدة "التقدم" التي كان يحررها الدكتور ابن التهامي، وانضم آخرون منهم إلى جماعة ذات ثقافة أوروبية تسمي نفسها 'المستضعفون' الذين كانوا يصدرون مجلة "la vois des humbles" أو صوت المستضعفين. نادت هذه الجماعة بتحرير الجزائر عبر المدارس والدفاع عن المساواة في الحقوق،[41] ومثلت سنوات 1923-

[38] نور الدين بنيو، اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار الناشر للنشر، بيروت، لبنان، مارس 2015، ص145.

[39] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ط4، ص 352.

[40] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 353.

[41] بن إبراهيم عبد الرحمن بن العقون: مرجع سالق، ص 163.

1924-1925م نقطة تحول بارزة في مسار النواب، ففي الأولى نفي الأمير خالد وبعض الزعماء البارزين من حزبه، كما استغل هذه الفرصة الكولون سنة 1924م وقاموا بانتخابات بلدية مشكوك فيها فألغوا قائمة الإصلاحيين لصالح الليبراليين، أما الثانية فكانت تعيين موريس فيوليت سنة 1925م كحاكم عام للجزائر فظن النواب أن فيوليت سيستعمل سياسة واقعية وإنسانية بدلا من سياسة استعمارية في الجزائر خاصة مع قرب مناسبة الاحتفالات المئوية لذكرى الاحتلال.

ويجدر بالذكر أن معظم أعضاء هذا الحزب كانوا يعتقدون في التعاون مع فرنسا وكانوا معتدلين في مطالبهم السياسية والاجتماعية، وفي نفس الوقت كانوا مؤيدين متحمسين للاندماج وللثقافة الفرنسية.

نتاج التعليم الفرنسي، فكان جلهم معلمين وصيادلة وأطباء ومحامين... أو كما يسمون حملة الشهادات.[42]

تعود بدايات تأسيسها حينما أيقن المنتخبون المسلمون في أعضاء المجالس البلدية والمستشارين العامين، بضرورة تنسيق عملهم والتوجيه لاسيما أمام الجمعيات الأوروبية خاصة التي ضمت رؤساء البلديات لمواجهة قانون 4 فيفري 1919.[43] فحاول الشباب الجزائري الأكثر التزاما في السياسة أن يجتمع منذ 1926، فبدأ الأمر بالمندوبين الماليين المسلمين بالمطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان رمزيا ففي جوان 1927 قدم ابن التهامي تصريح إلى دار العمالة "الولاية" بمدينة الجزائر بإنشاء اتحادية المسلمين الجزائريين، يكون مركزها بشارع عنابة رقم 02 مدينة الجزائر.[44] وفي 11 سبتمبر 1927 بنادي الترقي "الجزائر"، حيث تم الإجماع بحضور أنصار الإدماج الكلي المعارضين للأمير خالد والمقتنعين بالتجنيس والمطالبين بالرقي في إطار القوانين الفرنسية.

لقد تقرر في هذا الاجتماع أن تنظم الجمعية على النحو التالي: صالح سي مصطفى رئيسا، ابن باديس أب عبد الحميد ومحي الدين زروق وسيسبان والطاهر عمار كنواب للرئيس، مصطفى مولاي وبن خلاف شكيكن وفلي والحاج وحمو مساعدين، حمو قايد أمين عام وعبد النور تمزالي أمين الخزينة، علي الشريف الطاهر مكلف بالأرشيف، عمر بودرنة مندوب الرابطة الفرنسية لمصالح المسلمين، وكان مطلبها الرئيسي هو تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.[45]

---

[42] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 19.

[43] مومن العمري الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى ج ت و (1926-1945)، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص2.

[44] بن إبراهيم عبد الرحمن بن العقون: مرجع سابق، ص 164.

[45] خديجة نعيجي: إسهامات كتلة النواب المنتخبين في تفعيل النشاط السياسي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015، ص39.

كما أسندت الرئاسة الفعلية لابن التهامي النائب بالمجلس العمالي لعمالة الجزائر، ومدير جريدة التقدم التي صدرت في ماي1923م، وبإنشاء جمعية النواب سطع ابن التهامي معها وأكد في تصريحاته عبر جريدته "أن ارتباط الأهالي بفرنسا سيكون قوي".

وعند تعيين موريس فيوليت كحاكم عام على الجزائر سنة1926م دعمه النواب المسلمين خاصة بعد توجيهه نداء للفرنسيين داعيا إياهم للتنقيص من تطرفهم قائلا: ‹‹إن الاستعمار ليس من واجبه الحصول على المال والغنى فقط بل وأيضا حفظ ومساعدة وإنقاذ الشعوب المغلوبة على الفقر والشقاء ›› وبطبيعة الحال موريس أراد تلطيف الأجواء ما بين الجزائريين والفرنسيين فمارس السياسة بكلامه حيث بين مثله مثل الين سبقوه أن الاستعمار أتى ليساعد الشعب المغلوب على أمره وهذه الفكرة ما هي إلا تلميع لصورة إدارة الاستعمار الفرنسي لا غير. ولعل السقطة السياسية التي وقع فيا ابن التهامي والتي عرفت بحادثة الاتصال "بديروكس"dorex"" النائب في مجلس الشيوخ، جعلت النواب يقفون مع موريس فيوليت maurice violette أي ضد ابن التهامي بطريقة واضحة. ورغم جهود النواب _ماعدا ابن التهامي_ وإقرارهم بذهاب الوفد لباريس لتقديم مطالبهم، الا أن فيوليت قد استقال من منصبه وحل محله بورد baurd.[46]

وفي هذا الصدد قام مجموعة من النواب بقسنطينة سنة 1930م بإنشاء اتحادية هدفها التعاون والتنسيق أيام الانتخابات أعضاؤها من الإدارة الفرنسية برئاسة شريف سيسبان،[47] ففي البداية كانت اتحادية قسنطينة تابعة لاتحادية العاصمة التي لم يكن لها نشاط بارز مثل التي في قسنطينة.[48]

أما اتحادية الجزائر فانقسمت هي الأخرى لفرعين الأولى بزعامة الدكتور بن التهامي والثانية بقيادة المندوب المالي الدكتور "سايح بني هني"، ويرجع ضعف هذه الأخيرة إلى الخلافات التي وجدت بين أعضائها. في حين أن اتحادية وهران لم تعرف نشاطا مميزا، وهذا التغيير سيؤدي فيما بعد إلى استقلال اتحادية قسنطينة عي اتحادية العاصمة في شهر

[46] بن إبراهيم عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي، مرجع سابق، ص 165-166.

[47] سيسبان: محمد الشريف سيسبان من قبائل الشمال القسنطيني، خريج جامعة الآداب والحقوق، تقلد منصب مستشار وطني في عهد فيشي، انتخب مستشارا جمهوريا في مدينة قسنطينة، من المنظّمين الأوائل لفدرالية النواب المسلمين، قدم له وسام شرف جزاء خدماته الإدارية بعد 1952، زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة ص681.

[48] عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945) دراسة تاريخية أيديولوجية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1996، ص 285.

جوان1930م، فبعد أن انضمت عناصر جديدة كابن باديس الأب وابن اليعقوب والدكتور بن جلول أضحى التنافس بين عائلتي بن جلول ومحمد بن باديس واضح وبشكل صارخ في ميدان الانتخابات والمجالس العامة فأضحى بن جلول وأصدقاؤه ينعتون سيسبان ومحمد بن باديس بجماعة "بني وي وي" وعملوا على تنحيته من رئاسة الاتحادية سنة 1931م. فرافق هذا التغيير ضخ دماء جديدة ومثقفة في شاكلة محامين وصحافيين وأطباء وصيادلة مثل فرحات عباس من سطيف، والدكتور الأخضري من قالمة، وليشاني وطهرات وبومنجل.[49]

أما عمالتي وهران والجزائر فقد تغير رئيسان الحركتان فأصبحت الأولى تحت قيادة الدكتور بشير والثانية تحت قيادة المكي، مما يتضح لنا أن الاتحاديات الثلاث وبالرغم من التراشق السياسي والاحتدام الذي وقع بين بن جلول ومحمد بن باديس إلا أنها عملت على رص الصفوف وتنسيق العمل لكنها فشلت.[50]

ومن هذا وذاك يتضح لنا أن جل النواب المسلمين المؤسسين للفدرالية كانوا يرون أن فرنسا هي وطنهم الأم ومخلصهم ومنقذهم، فحاولوا تكوين مجتمع مشابه لحد ما المجتمع الفرنسي وان صح القول قريب منه، ويرجع هذا التوجه السياسي الاجتماعي إلى تأثرهم بالثقافة الفرنسية نتيجة نشأتهم وترعرعهم في المدارس الفرنسية. وكذا أن معظم أفراد الفدرالية سافروا إلى فرنسا ولاحظوا مدى الفرق الشاسع بين الجزائر وفرنسا من حيث المعاملة وبالتالي استنتجوا أن فرنسا أوروبا ليست هي فرنسا الجزائر المستعمرة فالتقرب منها سياسيا والتشبع بطريقة عيشهم وتقليدهم كان هو الهدف والحل الأمثل لمشاكل الجزائريين حسبهم.

2.2. نشاطها السياسي

أ. مطالب فيديرالية النواب المسلمين الجزائريين

يشير محفوظ قداش في كتابه "تاريخ الحركة الوطنية" أن من بين أهم الأعمال الضرورية التي ارتأى المنتخبون المسلمون فعلها –بعدما تأسست المنظمة القوية لرؤساء بلديات الجزائرية غداة الحرب العالمية الأولى– هي ضرورة ترصيص

[49] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011، ص147.

[50] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011، ص148.

وتنظيم صفوفهم وتوحيد أنفسهم داخل إطار القوانين الفرنسية،[51] ليوطدوا علاقاتهم مع الأوروبيين فأسسوا فدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في 1927م، فقامت هذه الجماعة بوضع جملة من المطالب كما يلي:

1- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.

2- المساواة في الأجور والمنح وفي الوظائف الإدارية بين الأهالي والفرنسيين.

3- المساواة في الخدمة العسكرية بين المسلمين والأوروبيين.

4- إلغاء القوانين والإجراءات المفروضة على العمال الأهالي القاصدين فرنسا لرخصة الذهاب.

5- إلغاء القانون الخاص بالأهالي "الأنديجينا" الذي سمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين.

6- تحسين حالة الثقافة والتعليم المهني والتدريب بالنسبة للأهالي وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية بالجزائر.

7- إقامة مجامع انتخابية ممتزجة حسب قانون 1919م في انتخابات المجالس العمالية والمجالس المالية.

8- إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية المؤسسة طبقا لقانون 1919م في البلديات المختلفة بالنسبةداخل المجالس، للانتخابات في المجالس العامة والمندوبات المالية.

وليحقق النواب المسلمين أهدافهم المسطر لها في مطالبهم خاصة مسألة التمثيل النيابي، ناضلوا بشتى الطرق والوسائل للوصول للغاية المنشودة،[52] ومن أجل توحيد عملهم وتنسيق جهودهم والدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم، كما تعمل على الحصول على التعاون مع السلطات العامة لتضع احتياجات السكان بعين الاعتبار، وبالرغم من ليونة مطالبهم.

[51] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص 300.

[52] كريمة بن حسين، مرجع سابق، ص 97.

إلا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية سلكت طرقا ملتوية، لتبعد العناصر الوطنية فوضعت شروط قاسية سواء بالنسبة للناخب أو المترشح[53] وبالتالي ترشح الأشخاص الملائمين كان نادرا.[54]

فيرتسم لنا أن المطلب الرئيسي الذي ركزت عليه الفدرالية وناشدته هو التركيز على المطالبة برفع عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية المنتخبة،[55] فالملاحظ لهذه المطالب يتضح له أنها لم تجلب شيء جديدا وبقيت تدور في قالب المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى وكررها الأمير خالد فيما بعد وهنا وجب طرح التساؤل مفاده: هل أنصار ونواب هذه الفدرالية لم تكن لهم الشجاعة السياسية لفرض مطلب جديد وحيوي يتناسب ومشاكل الجزائريين؟ أم الظروف السياسية هي التي فرضت هذه المطالب؟ أم تفكير النواب تجاه السلطة الفرنسية هو من جعل هذه المطالب بهذا الشكل؟ أو طموحهم للحصول على مقاعد في المجالس البلدية والانتخابية أكثر هو ما أدى إلى تليين هذه المطالب؟

لكن الذي يقرأ ما بين السطور يدرك بأن أعضاء الفدرالية تأثروا بالثقافة الفرنسية بسبب نشأتهم وترعرعهم في المدارس الفرنسية، ولكي ننصفهم لابد أن نشير بأنهم حاولوا أن يحسنوا أوضاع الجزائر وسكانها، لكن حسب رؤيتهم هم، فإيمانهم الكبير بفرنسا وثقتهم المطلقة بها، جعلهم يبذلون كل ما بوسعهم لتحقيق مطالبهم عبر تحرير المقالات في مختلف الصحف والجرائد، وبتشكيل الوفود، وبإلقاء الخطب في الجمعيات والنوادي.

ب. موقفها من الاحتفالات المئوية

يعد تاريخ الذكرى المئوية لاحتفالات المستعمر الفرنسي على أرض الجزائر من بين أهم الأحداث التي ميزت بداية العقد الثالث للقرن العشرين ميلادي، فحاولت الحكومة الفرنسية أن تُظهر عبر الاحتفالات قيمة ومدى أهمية الانجازات الفرنسية بالجزائر، وفوائد الاحتلال الفرنسي، هذا في العلن أما الغير معلن فكانت الاحتفالات رمز لانتصار المستعمر[56].

[53] شروط الناخب: سن25، سكن بالمنطقة عامين فأكثر، عمل بالجندية البرية والبحرية، الملكية، استثمار الأرض، توظف بالحكومة أو العمالة أو البلدية، العضوية، شهادة مدرسة ابتدائية. أنظر محمد، ناصر: المقالة الصحفية "نشأتها وتطورها وأعلامها" 1903-1931، المجلد الأول، (د، ن)، (د، ب)، (د، س) ص346.

[54] شروط المترشح: ولاءه لفرنسا، الطاعة والتجسس على المواطنين الجزائريين، الخدمة العسكرية في الجيش انظر محمد ناص: مرجع نفسه ص 346-347.

[55] رابح وبلاح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 235-236.

[56] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص339.

وبخصوص المنتخبون أو النواب فكانت مواقفهم من الاحتفالات المئوية ناصعة الخنوع لمن يدفع أجورهم، فابن جلول قد صرح بعد عودته من باريس عام 1930م: "نحن فرنسيون قبل كل شيء، وكل العالم لابد أن يعرف أن مدة إقامتي في **الوطن الأم فرنسا** أشعرتني بقوة الروابط وعمقها، التي تجمع في فرنسا الفرنسيين بالمسلمين الجزائريين". كما ساند هذا الرأي حمو بلحاج الذي كان يشتغل في منصب مدرس بالمدرسة الثعالبية، حيث ألقى خطابا باسم هيئة التدريس فقال فيها. "إن من حقنا اليوم أن نفرح ونحمد الله، إذ أراد الله بنا خيرا وبعث لنا هؤلاء الرجال الفرنسيين، يوم سعيد بظروفه الشاعرية، وانه تاريخ مسطر مسرور في أفئدتنا وأن هذا اليوم يعد طلوع فجر جديد في مستقبل هذا الوطن لأنه قضى على البربرية والفوضى". أما النائب سيسبان فقد عبر عن موقف الأهالي من الاحتفالات فصرح قائلا: "لئن كان سكان البلاد قد دافعوا عن أرضهم فقد دافعوا عن استقلالهم، وقد قاموا بذلك لأنه واجب مقدس، لكن المقاومة انتهت فما إن لمسوا النوايا الطيبة لإخوانهم الفرنسيين حتى أقبلوا عليهم بدون أية فكرة مسبقة كلما سنحت لهم الفرصة لمثلي الأهالي لإبراز انجازات فرنسا بالجزائر إلا وجدتموهم مستعدين للقيام بكل ما تراه فرنسا واجبا وطنيا".[57]

كما صرح المندوب المالي بن باديس الأب لرئيس الجمهورية في قسنطينة قائلا: "إن الأجيال الجديدة تحلم بأسرة فرنسية، تتوسع كل يوم ليستقبل في حضنها كل من يرغب في العمل بإيمان راسخ في سبيل عظمتها الغير فانية، سيدي رئيس الجمهورية ارفعوا هذه التطلعات إلى فرنسا واعملوا على عدم تخييبها". وصرح الزناتي ما يلي: "إن الاحتفال بالذكرى المئوية يجب أن يكون بالنسبة لنا عيد 14يوليو أي انتصار الحق والحرية على الاستبداد".[58]

ج. دور النواب في حل الأزمة الاقتصادية 1929م 1933م

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1919م حصل ازدهار غير مسبوق للاقتصاد الأمريكي ميزه تقدم صناعي مذهل صاحبه نمو سريع في الاقتصاد المالي، فأضحت الوظائف موجودة بشكل كبير، والقروض متاحة شكل أكبر، عندها أضحى المال في يد الجميع فكان إنتاج وشراء وتمويل السيارات يعكس مدى الرخاء الذي وصل إليه الفرد

[57] الياس نايت قاسمي: مئوية الاحتلال الفرنسي وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص339.

[58] شارل روبير، أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص666-667.

الأمريكي، بحيث تضاعف إنتاج مصانع السيارات أكثر من مرتين فأصبحت مدة 10 ثواني تساوي إنتاج سيارة واحدة.[59]

وهذه الرفاهية التي حدثت في أواخر العشرينات أدت إلى خلق مستثمرين من شتى الطبقات قاموا بضخ مبالغ ضخمة في البورصة فارتفعت أسعار الأسهم إلى قيم خيالية ولا واقعية، فتضاعف الاستثمار وارتفعت الأسعار إلى أن وصل تاريخ24اكتوبر1929م حين تم عرض أكثر من 13مليون سهم على لائحة البيع لدى بورصة "وول ستريت"، العرض كان أكثر من الطلب وبالتالي انخفضت أسعار الأسهم ،ثم تهاوت إلى القاع، فبدأ المستثمرون يرون أموالهم تتبخر أمام أعينهم، والأمر لم يتوقف هنا ففي الأيام التي تلت ازداد عدد الأسهم المعروضة إلى20 مليون سهم فأصبحت الأسهم بدون قيمة حينها غرق المستثمرون في ديون كبيرة، مما أجبر البنوك على إعلان إفلاسها، أما الدولة الأمريكية فقد عجزت عن مواكبة الطلب المتزايد على السيولة النقدية أي أنها لم تتمكن من تحويل الممتلكات إلى نقود بأسرع وقت ممكن وبأقل خسائر ممكنة، وهنا حدث ما يصطلح بالكساد الاقتصادي الكبير. وعلى ضوء هذه المعطيات يتبين لنا أن تأثير الأزمة على الاقتصاد الأمريكي امتد لخارجها فالبنوك الأمريكية حاولت حل الأزمة باسترجاع مبالغ ضخمة من مصارف أروبية فانتقلت الأزمة إلى هناك وانهار الاقتصاد الأوروبي، فانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين وانخفض مستوى الدخل الفردي كذلك.[60]

أما الجزائر في إطار الاحتلال الفرنسي لها فقد نالت هي الأخرى نصيبها من هذه الأزمة العالمية وعانت من أثار الأزمة التي بلغت حدا من الخطورة والشمول والاتساع والعمق لم يعرف لها مثيل وقد شملت هذه الأزمة جميع البلاد الرأسمالية[61] ومع بداية سنة 1931م بدأت الجزائر تعاني من أثار الأزمة الاقتصادية في وقت سمحت الحكومة الفرنسية للمعمرين بتسويق إنتاجهم من القمح والخمر في الأسواق الفرنسية[62] وبما أن الزراعة كانت أساس ثراء الجزائر فاحتلت هذه الأخيرة المرتبة الثالثة في منتجي الخمور بعد بريطانيا وفرنسا، لكن التصدير كان مقتصرا على فرنسا ومستعمراتها وبهذا الشكل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ضعيف مما أخر الأزمة الاقتصادية إلى 18 شهرا من حدوثها[63] لكن

[59] الزبير بن بردي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، تقرير إعلامي 23نوفمبر2020، رابط الفيديو: https://youtu.be/9IGrjMhQ7Cs

[60] الزبير بن بردي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، تقرير إعلامي 23نوفمبر2020، رابط الفيديو: https://youtu.be/9IGrjMhQ7Cs

[61] البلاسي نبيل محمد، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، د ن، د، ط، ص 75.

[62] قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص390.

[63] شارل روبير، أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ص602-603.

الجزائر تضررت من مخلفات هذه النكبة الاقتصادية العالمية بحيث انخفض من جرائها إلى 36% في المتوسط وانخفض حجم التجارة الدولية إلى الثلث[64] وعبر هذه الأحداث شهدت الجزائر أزمة فلاحية أدت بدورها إلى: تدني أسعارها وخاصة مادة القمح التي عرفت زيادة في المنتوج، فالإنتاج الموجه للمطاحن الجزائرية ارتفع إلى 2700000 قنطار في حين أنها لا تستوعب سوى 800000 قنطار، وهذه الزيادة المفرطة جعلت المضاربين يخفضون سعره خاصة في سنة 1934م[65] فتعرض القطاع الفلاحي لأثار الأزمة بشدة، وارتفعت الضرائب إلى 41% حينها لجأ الفلاحون لرهن عقاراتهم مما أدى لتضاعف ديونهم وبالتالي انتشار حالة الفقر والبؤس، ولم يجد لا الحرفيون ولا الإساكفيون ولا الطرازين زبائن، فوصفت جريدة صوت المستضعفين "la voix des humbles" هذا الوضع قائلة: ‹‹انه جيش معتبر من أربعة ملايين جائع يجوبون كامل القطر الجزائري رث الثياب، وسخون يهيمون حفاة الأقدام في الأوحال والثلج، قرائهم من تراب وغطائهم السماء يملئون حواف الطرقات بالجثث ويزرعون في طريقهم الأوبئة ...››[66].

وفي هذا السياق يأتي دور فدرالية النواب المسلمين حيث وبداية من 1932م نبه المنتخبون الإدارة من مأساة الفلاحين، وطالب المستشارون العاميون لمدينة الجزائر من السلطات التفكير في وسائل مالية التي من شأنها حماية البؤساء والأهالي في السهول المرتفعة من الموت،[67] كما تطرق فرحات عباس في إحدى جلسات المجلس العام الذي عقد بقسنطينة إلى انعدام كل تمثيل نقابي كفيل بحماية مصالح العمال، ودعا في هذا الشأن إلى: "أن تكون الأجور متطابقة على الأقل مع غلاء المعيشة، وتفعيل نشاطهم أكثر". كما قاموا بإنشاء فيدرالية البلديات الفلاحية العامة بقسنطينة، هدفها الضغط على الحكومة المركزية، لاتخاذ الإجراءات لحماية سوق القمح الجاف، حيث صرحت هذه الفدرالية أنه حان الوقت للتعبير عن قدرتها، وقامت بتحريض جميع البلديات بالاستقالة، فاستجابت 70بلدية و4 مستشارين و3نواب ماليين في عمالة قسنطينة، بدأت من قسنطينة ثم عمت في الجزائر ووهران، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على أن عمالة قسنطينة كانت تمثل القلب النابض للفدرالية ومصدر قوتها وقرارها فدائما ما كانت المبادرة السياسية تأتي من قسنطينة ثم تتجه للعاصمة ثم وهران وهذا ما يؤكد على قيمة وعلو كعب فرحات عباس وغيره من كوادر الفدرالية فرع قسنطينة.

[64] البلاسي نبيل محمد: مرجع سابق، ص75-76.
[65] قداش محفوظ: نفس المرجع ص391.
[66] نفس المرجع، ص436.
[67] نفس المرجع، ص293.

كما كانت هناك مبادرة من طرف النائب قاضي عبد القادر بإنشاء "جمعية الفلاحين الأهالي "في25ماي1934م لحل مشاكل الفلاحين بعد انهيار أسعار القمح والضرائب العالية، لكن رفض الإدارة الفرنسية النقاش مع هذه الجمعية أدى بعبد القادر إلى توجيه برقية إلى الوالي العام "كارد" للفت نظره إلى: الوضعية المزرية وتوضيح المصاريف الكبيرة التي يدفعونها على فلاحهم، كما أنهم إن لم يسددوا ديونهم فسيتم إخراجهم من أراضيهم وعليه طالبه بإلغاء نزع الأراضي، لكن هذا النداء لم يأتي بأي نتيجة مما زاد الأمر سوءا.[68]

أما بن جلول: فاحتج في إحدى جلسات المجلس العام في 10اكتوبر1935م على هذه المأساة، وذلك الأجر المقتضي للمسلمين الذي حدد بـ 6.50 فرنك، بينما بلغ أجر العامل من الأوروبيين بـ 15 فرنك، فالفرق واضح جدا بين قيمة العامل الجزائري لدى إدارة الاستعمار وقيمة العامل الأوروبي عندها، وعليه اقترح بن جلول توحيد الأجور ورفع مبلغها إلى 9 فرنكات.

وبالرغم من جهود النواب الرامية لتحسين ولو القليل من وضعية العمال والفلاحين إلا أن هذه الأزمة تسببت في تذمر الأهالي خاصة أن الإدارة تصلب رأيها ولم تتفهم مشاكلهم، فقاموا بمظاهرات عديدة في فترة قصيرة احتجاجا على أوضاعهم[69] وبخصوص التطور الاقتصادي يقول فرحات عباس: ‹‹إننا نود لمستعمراتنا أن تطور نفسها، وأن تصبح عنصرا في التوازن الاقتصادي وفي الحياة الوطنية لفرنسا...فانه من المهم أيضا أن يشعر بها الأهالي أكثر فأكثر في مستعمراتنا، فبهذه السياسة سيحبون الوطن الأم››[70].

3.2. دور صحافة الإدماج في تنمية النشاط السياسي

عرفت الصحافة الجزائرية ما بين الحربين قفزة نوعية، وانتشارا واسعا بوجه عام،[71] كما برزت صحف جزائرية بلغت ما يقارب 60صحيفة بالعربية والفرنسية، من بين هذه الصحف أخذت12 صحيفة صدى واسع وأهمية بالغة

[68] كريمة بن حسين :الحياة السياسية في قسنطينة من 1930-1939، رسالة للحصول على دبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1984، ص139.

[69] كريمة بن حسين، نفس المرجع، ص 140-141.

[70] فرحات عباس، الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، ص124.

[71] عبد الله مرتاض، نشأة الصحافة العربية وتطورها في الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 33، وزارة الثقافة، السنة السادسة، جوان1996، ص34.

أثرت على الحياة الفكرية والسياسية للجزائريين،[72] فهذه النهضة الصحفية التي شهدتها الجزائر يعود الفضل فيها كثيرا إلى التأثيرات المشرقية والمغربية، وخاصة إلى النخبة الجزائرية في تلك الفترة التي فضلت الصحافة كوسيلة للتعبير عن أفكارها لكونها واسعة الانتشار.[73]

ولعبت صحافة الاندماج دورا هاما في زخم هذه الزحمة الإعلامية الرائعة ففي بادئ الأمر كانت جريدة "الإقدام "L'Ikdam " التابعة للأمير خالد من خلال مطالبها ومقالاتها تذهب للاعتدال بدرجة كبيرة في معارضة إدارة الاستعمار، كما كانت هذه الأخيرة منبرا للجميع فاستفاد منها النواب بعد رحيل الأمير خالد ومنهم الدكتور "محمد صالح بن جلول" الذي أعاد نشرها تحت إدارته ما بين 1930-1933،[74] فكانت الإدارة الاستعمارية تتابع مقالات جريدة الإقدام عبر أجهزتها الأمنية، وكانت صارمة تجاه ما كان يكتب فيها، وبسبب هذه المتابعات تعرضت الجريدة للتوقيف عن النشر بسبب صراحتها. لكن جريدة التقدم "Le Progrés" التابعة للجناح الإدماجي للدكتور "ابن تامي" استثنيت من المتابعات، فهذا الأخير كان حامل للجنسية الفرنسية وموالي للإدارة الفرنسية كما خرج عن حركة الأمير خالد وعارضه هو وحركته أكثر مما عارض اللوبي الفرنسي المتمثل في المعمرين.

استعمل بن تامي جريدة التقدم وجعلها منبرا يعارض به حركة الأمير خالد بداية بمعارضته نتائج الانتخابات التي كانت في صالح الأمير خالد التي خصت الجزائريين غير المتجنسين، وبطبيعة الحال لا تخدم بن تامي كحامل للجنسية الفرنسية، فأودعوا شكاوي ضده، وفي الأخير مستشارية الشرطة ألغت نتائج الانتخابات البلدية بزعم أن هذه الانتخابات قد اعتمدت على التعصب الإسلامي. ووضحت الجريدة في عددها الأول أن السيادة الفرنسية في الجزائر قضية لا نقاش فيها وأنها ستسعى جاهدة لتدعيم ممثلي المسلمين لنيل الحقوق مما يزيد من الانسجام بين المسلمين والإدارة الفرنسية ويقربهم إليها.[75]

---

[72] عبد الرحمن عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص33.

[73] سليمان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الاثار،2007-2008 ص65.

[74] محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1919-1956، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس 2013-2014، ص70.

[75] جريدة التقدم عدد 1، 25ماي1923.

وبعد أن تكتل النواب داخل هيكل تنظيمي جديد في صورة فدرالية المنتخبين المسلمين سنة 1927، بزعامة "ابن التامي" الذي لعب دورا كبيرا في إبعاد الأمير خالد، فبدأ الاعتماد على النخبة المثقفة من المتجنسين ذوي التوجه الإدماجي يتضح أكثر فأكثر من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا إلى الأبد دون جر الجماهير في اللعبة السياسية، متخذين في ذلك سياسة تنادي بمسالمة ومسايرة الاستعمار وتشريعاته.

وفق هذا الطرح والعقيدة السياسية المتمثلة في مسالمة الاستعمار وقف المعلمون الاندماجيين إلى صف ابن تامي مدعمين طرحهم في جريدتهم "صوت المستضعفين" التي دافعت عن حقوق الأهالي وهي جريدة إدماجية أسبوعية صدرت باللغة الفرنسية ما بين 1929-1931 تحت شعار: ‹‹الأمر لا يتطلب تأسيس أمة جديدة لكن دعم الشعور بالوطنية الفرنسية››،[76] وبالتالي كانت منبرا للنواب خلال الحملات الانتخابية. لكن البداية كانت مع جريدة التقدم في مدينة الجزائر والتي نشطت بداية من 1923م إلى غاية1931م،تعبيرا عن اتحاد الجمهوريين المسلمين الفرنسيين[77]،فالتف حولها النواب المنتخبين المسلمين وكان لها دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية. كما كانت لهم جريدة أخرى تحت عنوان الوفاق "L'entente" التي أسسها وأدارها بن جلول في 29أوت1933،بينما كان فرحات عباس رئيس تحريرها.

كما عارضت سياسة الإدارة وهاجمت تصرفات المعمرين خاصة رؤساء البلديات[78]،ولعبت دورا كبيرا في بلورة أفكار ومبادئ مناضليها وأنصارها وتشكيل الإطار العام لها: ‹‹مثل المطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي، إلغاء القوانين الاستثنائية، رفع عدد النواب في المجالس المنتخبة ... ››.[79] وتضمن العدد الأول منها بيان تمهيدي طويل يوضح فيه الاهتمام بمطالب الجزائريين، التي هي سبب ظهورها من: تمثيل نيابي للأهالي في هيئتهم الشخصية، توسيع القانون الانتخابي والموافقة الجماعية على مشروع بلوم فيوليت. وأصبحت هذه الصحيفة صحيفة رسمية لاتحاد النخبة المسلمة لفرع قسنطينة.

[76] La voie des humbles, Avril 1931.

[77] عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق ص 34.

[78] بكار محمد، مرجع سابق، ص 184.

[79] لونيس رابح، وبلال بشير، مرجع سابق، ص236.

كما كتب فرحات عباس سلسلة من المقالات، نشرت في هذه الجريدة، تعرض فيها لبعض القواعد السياسية التي رآها صحيحة وشرعية مثل: الاحترام المطلق للإسلام واللغة العربية والحضارة الإسلامية، التخلي عن خرافة التفوق، المطالبة بالمساواة، "لا يوجد غالب ولا مغلوب".[80]

وذهب فرحات عباس بعيدا في ميدان العدالة عبر مقالاته الصحفية فأراد من خلالها أن يبرز طريقة تعامل المحاكم مع الأهالي عكس طريقة تعاملها مع الأوربيين وفي هذا السياق يقول فرحات عباس ما يلي: ‹‹وعن العدالة. لقد حملت فرنسا إلينا تشريعاتها وقوانينها، فهل تعرفون كيف يطبق من يكنون لكم العداء التشريعات والقوانين؟ راجعوا حوليات العدالة وسوف تعلمون أن الأوروبي يستطيع أن يغتالنا وهو على يقين انه لن يعاقب››[81] وفي هذه القضية استدل فرحات عباس بجزء من مقال دونته جريدة "ليكو دالجي" في نفس سياق طرح فرحات عباس قائلة :‹‹من أجل خمسة وعشرين فرنكا كان مدينا له بها، قتل فحام اسباني عاملا أهليا، وخرج بريئا ...››.[82] ومن هذا وذاك يترجم لنا هذا النشاط الإعلامي على أن نواب الفدرالية في شاكلة بن جلول وفرحات وغيرهم قد اعتمدوا على الصحافة ليعبروا عن مواقفهم السياسية، فالصحف هي من قدمتهم للرأي العام من خلال مطالبتهم بالمساواة وتأييدهم لمشروع بلوم فيوليت وبرنامجه الاندماجي.[83]

لكن وبالرغم من أن هذه الصحف دافعت وطالبت بحق الجزائريين ولو بالشيء القليل من مصالحهم إلا أنها كانت تعتبر صحف فرنسية من حيث جهازها التحريري وعجزت عن التأثير في أغلبية الشعب الجزائري الذي لم يكن يجيد الفرنسية.[84]

إلا أنها تمكنت من مرافقة جميع الانتخابات المحلية بحملاتها الدعائية لصالح حركة الإدماج التي سيطرت على الوضع السياسي داخل البلاد قبل أن يفتح حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج فروع له في الجزائر بعد الذي

[80] بن العقون بن ابراهيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص334-375.
[81] فرحات عباس: مرجع سابق، ص122.
[82] ليكو دالجي، 08مارس 1928.
[83] بن العقون بن ابراهيم عبد الرحمن، مرجع سابق ص380
[84] عواطف عبد الرحمن مرجع، سابق ص36.

حدث في الملعب البلدي مع بداية شهر أوت 1936 وخطاب مصالي الشهير بجملته التاريخية "هذه الأرض ليست للبيع".

3. التيار الاستقلالي

1.3. ظروف تأسيس نجم شمال إفريقيا

خلّف وقوع الحرب العالمية الأولى في أوروبا أثرا بالغا على تاريخ الشعوب خاصة المستعمرة، وبلا شك أسفرت هذه الحرب الموت والخراب وأتت بالويلات أثناء وبعد حدوثها، لكن التاريخ سجل أيضا على أنها نشرت شيئا من الوعي وأيقظت الشعوب من سباتها، فهذه شروط "ويلسون" الشهيرة، وقبلها أثار اليقظة العربية الإسلامية. والدعاية الألمانية ضد الاستعمار التي صاحبت الحرب وأعقبتها خاصة عبر مجلة "الشرق الجديد" التي كانت تصدر ببرلين.[85]

عبر هذه الأحداث هاجر الجزائريون إلى فرنسا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية والخانقة، ومن بينهم نجد مصالي الحاج الذي ولد بمدينة تلمسان سنة 1898،فوالده كان فلاحا، كما قاتل مصالي في الحرب ع1 في صفوف الجيش الفرنسي، ثم عاد إلى الجزائر سنة 1921.لكنه عجز أن يجد عملا في بلاده فعاد إلى فرنسا وبدأ يتكتل هو وأقرانه الجزائريين في الطبقات العمالية.[86]

وفي فرنسا أيضا تمكن الأمير خالد من الاتصال ببعض الجزائريين الذين سافروا إلى فرنسا بسبب حاجتهم للعمل،ومن بينهم حاج علي عبد القادر ومصالي وغيرهم من العمال الجزائريين فزرع فيهم فكرة الاستقلال والحرية، كذلك اتصال هؤلاء العمال بالأمير شكيب أرسلان حيث حملوا عنه فكرة التحرير في ضل الشريعة الإسلامية، كما أنهم تأثروا بدعاية العمال في فرنسا خاصة عمال الحزب الشيوعي الفرنسي.[87]

وكما هو ملاحظ تلك الهجرة التي قام بها الجزائريين نحو فرنسا والذي ميزها العمال عن غيرهم من فئات المجتمع الجزائري،جعلت الحركة الشيوعية الدولية تقوم بدور مساعد في نشأة النجم، فوجود أي طبقة عمالية في أوروبا يسيل

[85] بن ابراهيم عبد الرحمن بن العقون، مصدر سابق، ص117.

[83] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، نشر مكتبة الأنكلو المصرية (د س)، ص322.

[87] بن ابراهيم عبد الرحمن بن العقون، المصدر نفسه، ص118.

لعابها وتريد أن تحتويه لصالحها، فكانت الجمعية الدولية الشيوعية الثالثة "الكومنترن"،[88] وراء المطالبة بتحرير المستعمرات عن طريق المطالبة بإنشاء أحزاب وطنية شيوعية وتنظيمات دولية "كالرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري أو اتحاد ما بين المستعمرات" والتي كان النجم أحد فروعها بموجب المادة الأولى من قانونه الأساسي الأول.[89]

وهكذا ينشأ النجم في جو مليء بالنضال والحركات السياسية التي عرفتها باريس آنذاك، وتحت ضل الحزب الشيوعي الفرنسي، استطاع النجم أن يستفيد من تلك المطالب الدولية الاستقلالية ليجعل منها مطالب وطنية جعلته يتميز عن غيره من التيارات الوطنية.[90]

وفي هذا الموقف ورغم رغبة اليسار الفرنسي المزيف استخدام النجم منذ نشأته كوسيلة لتنفيذ أوامر الكومنترن، وبالرغم من أن أهم قادة النجم قد احتكوا بالحزب الشيوعي الفرنسي على غرار الحاج علي عبد القادر الذي كان مناضلا بارزا فيه، فان علاقة النجم بالكومنترن كانت علاقة ظرفية ولم تكن إيديولوجية .[91]

ولهذا انتهج مؤسسي النجم نهجا جديدا مخالفا للتيارات الوطنية الأخرى بحيث اعتمدوا :

- تأسيس الحركة في نفس البلاد الفرنسية حتى تكون في مأمن من ضغط وفخاخ المستوطنين الفرنسيين.
- اتخاذ المرحلية في التنظيم والتسيير، فقد انطوى أعضاؤها المؤسسون تحت ضل الحزب الشيوعي الفرنسي حتى يتمرنوا. على العمل النضامي ويستوعبوا أساليب النظام الحزبي حسب الطرق العصرية.[92]

عبر هذه الوقائع يتأسس نجم شمال إفريقيا أثناء عام 1926، إذ يعتبر أول حركة سياسية جزائرية منظمة تنظيما حزبيا عصريا، فبدأ برئاسة الأمير خالد الشرفية ورئاسة حاج علي عبد القادر الفعلية، بينما تولى مصالي مهمة الأمين العام لهذا التنظيم.[93]

---

[88] هيئة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية، تعرف باسم الأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو، وبعد حل منظمة الكومنترن سنة 1943 تم تعويضها بهيئة "الكومنفورم" سنة 1947 بن يوسف بن خدة جذور أول نوفمبر المصدر السابق ص.

[89] أنظر الملحق رقم 4.

[90] الأمين شريط، المرجع السابق ص16.

[91] المرجع نفسه ص17.

[92] بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق ص125.

[93] أنظر الملحق رقم 5.

كان ميلاد هذا الحزب في صورة نقابة عمالية بمدينة باريس-فرنسا يوم02 مارس 1926 في جلسة تحضيرية، وفي جلستين تاليتين :في 20 جوان 1926 و02 جويلية 1926 استكمل التأسيس، وفي هذا الصدد يقول مصالي: «...فقد عرفت هذه الاجتماعات الأولى نجاحا معينا للفضول إلى حد الآن لم توجد لا في فرنسا ولا في الجزائر منظمة مثل منظمتنا...فمواطنونا كانوا حقيقة فرحين جدا ولكنهم حذرين كذلك لأننا لسنا معروفين. »[94]

كما أوضحنا هذا التيار الذي ولد في فرنسا ذاتها هو تيار استقلالي محض، برز بعد الحرب العالمية الأولى في شكل هيئة «نجم شمال إفريقيا» بين أوساط العمال الكادحين المهاجرين في ديار الغربة بفرنسا وأوروبا وفي كنف اليسار الأوروبي المزيف، حيث كان ينادي صراحة ودون لف أو دوران باستقلال الجزائر والشمال الإفريقي ،لذلك قلب له اليسار الأوروبي ظهره بأوروبا، فانتقل إلى الجزائر في أواخر العشرينات ،وبرز في الثلاثينات باسم حزب الشعب الجزائري.[95]

2.3. أولى نشاطات النجم السياسية

1.2.3. افتتاح مسجد باريس

خلال العشرينات كان زعماء النجم ما يزالون منعزلين عن الوطن، كان تأثيرهم فعالا فقط بين المهاجرين في فرنسا وغيرهم من بلدان أوروبا، ولم يستطع هؤلاء الزعماء أن يحملوا برنامجهم بفعالية إلى الجزائر إلا خلال الثلاثينات، نظرا لانقطاعهم عن الوطن بظروف مختلفة ولمعارضة الكولون.[96]

وفي غضون هذا الموقف لم يرد أعضاء النجم البقاء مكتفي الأيدي والأرجل، بل راحوا يفكرون في طرق وأساليب تمكنهم من استغلال كل ظرف وحدث مواتي يمكنهم من فرض نفسهم كواجهة وقبلة سياسية توصل صوت الجزائريين، وأيضا لتنشر دعايتها ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته. فكان افتتاح مسجد باريس فرصة مواتية انقض عليها النجم، وتبعا لذلك كانت الحكومة الفرنسية ترغب دوما في التعامل مع الجالية المسلمة، باحثة عن منهج سلمي لين لترغيبها وتوظيفها لخدمة مصالحها في المستعمرات، حتى تُبعد نشاطات الهجرة عن قضايا السياسة التي عرفتها المرحلة بين مهاجرين دول شمال إفريقيا .وهكذا تكون قد امتصت غضبهم بطريقة غير مباشرة.[97]

---

[94] مذكرات مصالي الحاج، تدير عبد العزيز بوتفليقة 1898-1938، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP 2007، ص 135.

[95] يحيي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال 3 وثائق جزائرية، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س)، ص04.

[96] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص376.

[97] أحمد مريوش، محاضرات في تاريخ الجزائر، 1900-1954، ج2، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص171.

وتبعا لذلك تتظاهر للرأي العام على أنها دولة ديمقراطية تتعايش مع الأديان وتحمي الحريات، فاختارت حكومة باريس شخص الشيخ بن غبريط المعروف بتعاونه معها والخادم لسياستها في المغرب للعب تلك الأدوار القذرة من خلال توليه عمادة مسجد باريس.[98]

كل هذه الأسباب زادت حدة التوتر وتنرفز الجالية المهاجرة، وبحسب ما ذكره سعد الله فان المعارضة توسعت أكثر بحيث نشرت جريدة عربية،[99] قصصا مصورة عن السياسة الفرنسية في الجزائر تضمن بعضها ما يلي: "إن العامل العربي يموت جوعا بينما يسمن البرجوازي الفرنسي...إنهم يبنون لنا مسجدا في باريس، ولكن طائراتهم تحطم مساجدنا في المغرب. حين لا يستطعون أن يقتلونا بضربات عصيهم، يجعلوننا نموت في ميدان المعارك".[100]

أما النجم فلم يبقى ساكتا متفرجا بل استنكر هذا الإجراء الفرنسي المزيف للحقائق، وللوضع المزري التعيس الذي يعيشه العمال المهاجرين، كما تساءل النجم كغيره من القوى السياسية عن بناء مسجد في باريس في الوقت الذي تزج فيه إدارة الاستعمار أبناء المسلمين في حروب لا ناقة ولا جمل لهم فيها، بل يحاربون إخوانهم في دول المغرب أو في سوريا.[101]

في هذا الوضع قام أعضاء النجم بنشر أول منشور سمي بمنشور شمال إفريقيا 1926 إذ تم نشره في 10جويلية1926. قيل فيه حول افتتاح المسجد ما يلي: "أيها الإخوة المسلمون!... قانون الأهالي يسحقنا، صوت صحافتنا العربية يختنق في تونس بطلنا الأمير خالد تعرض للابتعاد. بطلنا الكبير المسلم عبد الكريم معتقل :فرنسا تخلف كما فعلت على الدوام بالوعود المقدمة، من جانبنا نحن، فإننا نطالب بإطلاق سراحه". وذهب أنصار النجم بعيدا في القضية عبر هذا المنشور إذ واصلوا تصوير هذا الافتتاح على أنه مهزلة سيّستها الإدارة الفرنسية لصالحها فيتابعون من خلال المنشور ما يلي: "لتغطية كامل هذه الجرائم، يتم إعداد مهزلة بئيسة، سيتم افتتاح مسجد باريس. الدميتان:

[98] أحمد مريوش، المصدر نفسه، ص171-172.

[99] لم يذكر المؤلف اسم الجريدة.

[100] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص171.

[101] أحمد مريوش، نفس المرجع، ص171.

السلطان مولاي يوسف والباي سي محمد الحبيب سيجلسان في مأدبة إلى جانب ليو تاي سان ستيغ... الخ، هؤلاء وأولئك لا تزال أيديهم مضرجة بدماء إخواننا المسلمين".[102]

فيتضح لنا عبر هذا المنشور أن النجم أراد كشف لعبة فرنسا الامبريالية والتشهير بالملوك الذين خانوا شعوبهم، ولكي يقوم مناضلي هذا الحزب بالاحتجاج على هذه الألاعيب المقيتة والمطالبة بحقوقهم قام مناضلو النجم بدعوة الجالية المهاجرة والعمال المغاربة لحضور تجمع كبير أقيم يوم الأربعاء 14جويلي1926.[103]

ليس ذلك فقط، بل تصدى النجميون لذلك الحدث بكل وعي، ورفعوا شعارات مضادة ضده من بينها : "يسقط الاستعمار والظلاميون أعداء التقدم". وبناء عليه نجد أنصار النجم أنهم فسروا الحدث على أنه يضر بالدين الإسلامي أكثر مما يخدمه، ولهذا طالبوا باحترام الأماكن المقدسة وجعلها أماكن لتأدية العبادة والصلاة والخشوع لله.[104]

فيتبين لنا أن النجم لم يبقى مكتوف الأيدي تجاه هذه القضية، بل طالب واستنكر وعارض سياسة الإدارة الفرنسية مستخدما في ذلك لغة المناشير والتجمهر والتظاهر. وصور الاستعمار بالامبريالية، وتساؤله حول ماهية الافتتاح في ذلك الوقت دون غيره، معتمدا في ذلك على تعبئته وحشده للعمال المهاجرين الموجودين بديار الغربة وهذا ما ميز النجم عن غيره من التيارات الوطنية أنه اعتمد على الطبقة العمالية كمصدر قوة له ولأهدافه.

2.2.3. مؤتمر بروكسل 10–15فيفري1927

انعقد هذا المؤتمر ما بين10و15فيفري سنة1927.اعتبره الملاحظون حدث سياسي على الصعيد العالمي حيث حضرته شخصيات كانت تقود حركات التحرر في قارات مختلفة أمثال: "محمد حطة" الذي أضحى الوزير الأول لإندونيسيا بعد استقلالها، و"جواهر لال نهرو"، وهوشي منه زعيم جمهورية الفيتنام، والزعيم السنغالي "لمين غايي"وهذه الأسماء الرنانة كان لها وزن عالمي.[105]

[102] محفوظ قداش محمد قنانش، نجم شمال افريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر، أوذاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص55.

[103] محفوظ قداش محمد قنانش، المرجع السابق، ص55.

[104] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 171.

[105] عمار نجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص55.

ومن المشاركين أيضا في المؤتمر نذكر بعض السياسيين والأدباء الفرنسيين أمثال "فيلسيان شالاي" و"هنري باربوس"، وعليه أُعتبر هذا المؤتمر منبرا للشعوب المستعمرة حيث طالبوا بحق بلدانهم في الاستقلال فبدأت من خلاله تنبثق حركة تحرير الشعوب الآسيوية والإفريقية .[106]

وبدون شك انقض النجم على هذه الفرصة التاريخية وانتهزها لصالح قضيته الوطنية -الاستقلال- فأوفد إلى المؤتمر مصالي الحاج والسيد الشاذلي خير الله فانعقاد هذا المؤتمر مكنهما من التعرف على بعض الشخصيات مثل "نهرو"، "سوكارنو و"هوشي منه".[107]

وباسم نجم شمال إفريقيا، طلب مصالي من المؤتمرين أن يصادقوا على المطالب التالية:

- استقلال الجزائر.
- انسحاب قوات الاحتلال الفرنسي.
- تكوين جيش وطني.
- مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون وأعوان الامبريالية والمستوطنون والشركات الرأسمالية الخاصة، وإعادة الأراضي إلى الفلاحين الذين اغتُصبت منهم.
- احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.[108]

من خلال هذه المطالب يتأكد لنا أن النجم قد سلك مسارا وطنيا استقلاليا بالرغم من أن المطالب حملت صبغة اشتراكية شيوعية ،إلا أنها بينت أن النجم كان يرى بأن الاستقلال هو الحل الطبيعي للقضية الجزائرية، وبالكفاح السياسي كوسيلة للتوعية وعلى هذا الأساس شارك النجم في هذا المؤتمر تحت ضل الحزب الشيوعي الفرنسي[109]

[106] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص69.

[107] عمار نجار، المرجع السابق، ص55.

[108] نفس المصدر أعلاه، ص69.

[109] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، ط2، 2000، ص123.

وقد كتب الشاذلي خير الله مقالا في جريدة الإقدام التي صدرت بعد مؤتمر بروكسل تحت هذا العنوان "حق الشعوب في تقرير مصيرها" نقتطف منه هذه القطعة: "وهكذا حقا ان الشعوب التي تتألم هي نفسها التي تكافح، وجماهير الشمال الإفريقي التي اجتازت مرحلة تحمل الألم قد دخلت ابتداء من مؤتمر بروكسل في طور دقيق من كفاحها في ميدان الإيديولوجية الثورية" [110]

ويختم مصالي وفق مطالبه في هذا السياق بقوله: «هذه المطالب الأساسية التي نناضل من أجلها...و لا يمكن الوصول لتحقيقها إلا إذا توعى الجزائريون بحقوقهم وقوتهم، وتوحدوا وتجمعوا في تنظيماتهم من أجل فرضها على الحكومة الفرنسية.»[111]

لكن، هل مؤتمر بروكسل كان نعمة على النجم أم نقمة؟ فسنرى بعد سنتين فقط حل الإدارة الفرنسية لهذا التنظيم، وبطبيعة الحال هي لن تصمت على نشر غسيلها العفن أمام مرأى العالم ومسمعه. فيا ترى هل أخطأت قيادة النجم بكشف أوراقها مبكرا ؟أم كان لابد عليها الهجوم المباشر على النظام الاستعماري الامبريالي ؟

3.2.3. موقف النجم من الاحتفالات المئوية

كانت الإمبراطورية الفرنسية سنة 1930 في عز عنفوانها، وقد تميزت تلك السنة باحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وقد جرت الاحتفالات في جو متميز بالابهة والحفلات والمآدب والاستعراضات في كل مكان[112]

وفقا لهذا الطرح سخّرت إدارة الاحتلال من المصادر المعنوية والمادية الواسعة لإنجاح هذه التظاهرة، فوفّرت ما يقدر ب 130 مليون فرنك لتغطية الحدث. لتبين أنها قضت نهائيا على الدولة الجزائرية وتبين نشوة انتصار لتاريخها وجندها الذي أحرزته على حساب الجزائريين. وكذا لإزالة هيبة الجزائر واقتلاع مصادر القلق والإحراج الذي أصاب دول أوروبا لقرون كاملة من جراء البحرية الجزائرية.[113]

[110] محمد قنانش، محفوظ قداش، المصدر السابق، ص149.

[111] المصدر نفسه، ص60.

[112] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص70.

[113] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص170.

بالتأكيد كانت احتفالات1930و1931 مدعاة فخر متنام للأوروبيين، وتعزيزا لعقدتهم الاستعلائية. وقد كانوا متأكدين من أزلية الجزائر الفرنسية، والجزائر الخاضعة للاستعمار، ماعدا بعض الضلال التي لا تكاد تبرز على الجدول: الخوف من العدد وتعصب الإسلام ولاسيما بالنسبة للمتخصصين، احتمال تحالف بين الوطنيين والشيوعيين فبإمكان النزعتين المتطرفتين تبني «إستراتيجية حقيقية لمراقبة قنوات الاتصال بين باريس والجزائر»، إذ ما حاولت البلشفية استعمال الإسلام ضد الغرب .[114]

ونتيجة لذلك كانت هذه الاحتفالات بمثابة صدمة اهتزت لها مشاعر الجزائريين بنسب متفاوتة، وقد بدأ التساؤل عن معنى هذه الاحتفالات، وعن المصاريف الباهظة التي تنفق في الأشياء التافهة، بينما كانت الجزائر تمر بمجاعة متتابعة، وأزمة اقتصادية خانقة، والنواب الذين كانوا يقولون نعم لكل شيء لم يظهروا إلا في مناسبات الانتخابات: البلدية، والعمالية والمالية، بألبستهم اللامعة في استقبال الحكام وتقديمهم آيات الولاء والإخلاص لهم نيابة عن الشعب.[115]

في هذا الموقف ومن دون شك كانت ردود فعل قادة النجم الاستنكار والرفض جملة وتفصيلا فعبّر النجم عن مطالبه الاستقلالية الواضحة، وان سياسة فرنسا غير مرضية في الجزائر. وهذا ما جسدته نشاطات النجم خلال صائفة 1928 وتوزيعه للعديد من المناشير بالعربية والفرنسية، ومن بينها المنشور الذي اخذ عنوان: "النضال ضد الامبريالية الفرنسية، وقد تحدث المنشور عن مظالم الاحتلال وذكر عينات من تلك المظالم كما وقف عند الأساليب المجحفة في حق الجزائريين، كما نشرت جريدة الإقدام في صائفة 1928 بيانا صارخا ضد السياسة الفرنسية بعنوان: "من أجل استقلال إفريقيا الشمالية" أوضحت من خلاله أنه حان الأوان أكثر مما سبق للتصدي ومحاربة الامبريالية والاستعمار والمطالبة بالحقوق الكاملة الغير منقوصة.[116]

كما تشير بعض الدراسات أن مصالي ورفاقه وسعوا خلال هذه المناسبة من نشاطاتهم، وشكلوا مجموعات من المناضلين الذين أوكلت لهم مهام الاتصال بالأحياء الباريسية بجلب أكبر عدد من المناصرين للنجم والتشويش على فرنسا وإفساد مشروعها الاحتفالي. وقد دامت جولات المناضلين أكثر من أسبوعين. كللت في النهاية بعقد اجتماع استغرق

[114] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1919-1939، تر، محمد بن الباز، دار الأمة، طبعة وزارة المجاهدين، 2011، ص361.
[115] محفوظ قداش، محمد قنانش: المصدر السابق، ص254.
[116] أحمد مريوش، مرجع سابق، ص179.

ثلاث ساعات تطرق الحضور خلاله على الوقوف عند جرائم الاستعمار ومحاكمة المجرمين، كما طالبوا بإحباط مهزلة الاحتفالات والدعوة لمقاطعتها.[117]

ولهذه الأسباب ساهمت المنشورات لاسيما مقالات الجرائد، المتعلقة بتظاهرات الذكرى المئوية في الإسراع إلى توعية مناضلي النجم، وكانت هناك مناشير توزع في فرنسا، وبعض القصاصات المكتوبة باليد ملصقة في مدينة الجزائر. فكان التنديد بالنظام الاستعماري عنيفا.[118]

بالإضافة إلى أن تلك المقالات كانت تذكر بنشاط الفترة البطولية للإقدام، جريدة الأمير خالد، لكن بأسلوب أكثر ثوري وأكثر تعبيرا عن الإيديولوجيات العمالية وفي رسالة وجهتها اللجنة المركزية للنجم إلى عصبة الأمم بينت فيها مدى انتهاك الاستعمار الفرنسي للجزائريين من جملة انتزاع الأراضي والمجاعات وانعدام الحقوق السياسية...فنفيت رسالة اللجنة المركزية للنجم إلى عصبة الأمم مهمة فرنسا الحضارية. وقد كان التحليل الذي رسم ملامحه قادة النجم يوافق التحليل الذي تقوم به الجماهير الشعبية.[119]

في الحقيقة، الأمر لم يتوقف هنا بل حتى جريدة "لوبوبيلير" "le populaire" انتقدت الاحتفالات فكتبت: "حتى روما لم تأمر أبدا الغاليين بالاحتفال بذكرى سقوط ليزيا!" وتساءلت كما يلي: "لماذا عوض تبذير الملايين لتذكير الأهالي بوقائع تاريخية، تجرح في الصميم مشاعرهم العميقة، لم تخصص السلطات العمومية مبالغ هامة لأعمال النظافة والصحة العمومية؟".[120]

3.3. النشاط الإعلامي للنجم

كتب الأستاذ زهير إحدادن في تعريفه للصحافة الوطنية قائلا: «لا نقصد بالحافة الوطنية كل صحافة نشأت وتطورت في الوطن الجزائري كيف كان نوعها واتجاهاتها، ولكن نقصد بذلك نوعا من الصحافة الجزائرية لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بل أخذت تحاربه بشدة وتنشر ما يقوي الوعي السياسي.»[121]

---

[117] أحمد مريوش، مرجع سابق، ص171.

[118] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص366.

[119] المرجع نفسه، ص367.

[120] للاستزادة أكثر عد إلى محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

[121] زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص11.

أما الباحثة نور سلمان فعرّفت هذا النوع من الصحافة بأنها: «تلك التي تعالج شؤون الجزائريين المسلمين والمواطنين، وتدافع عن حقوقهم وتعبر عن مطالبهم» كما كان لها دور كبير في إقامة الروابط وتقويتها بين بلاد المغرب العربي والمشرق الإسلامي.[122]

وتبعا لذلك فقد أولى حزب النجم منذ خطواته الأولى كنقابة اهتماما بالغا الأثر بالصحافة ليستعملها كوسيلة لتفعيل الوعي الوطني الاستقلالي في أوساط الجالية الجزائرية عامة، وفي مناضليه خاصة، فبدأ بإصدار جريدة الإقدام الباريسي إذ تعد هذه الأخيرة أول صحيفة للنجم، حيث صدرت في 1926وأوُقفت في فيفري 1927 .فاستُبدلت بصحيفة "الإقدام الشمال إفريقي" (بعض الأعداد) والتي ألغيت بدورها في فيفري .وقد عبرت عن مقاومة الاستعمار والمطالبة بالاستقلال وتأسيس جيش وطني.[123]

إلا أن هذه الصحيفة ونشاطها لم يعمران طويلا وهذا راجع للعديد من الأسباب أهمها: البداية الحرجة لحزب نجم شمال إفريقيا. ومتابعات الإدارة الاستعمارية للنجم ولمناضليه وكذا صعوبة التعريف بالصحيفة ومسارها الإيديولوجي ناهيك عن إرسالها لداخل الوطن بسبب المضايقات الإدارية والبوليسية، إضافة إلى حله من قبل السلطات الفرنسية في عام 1929.

ولهذه الأسباب كان لزاما على مناضلي النجم أن يؤسسوا صحيفة جديدة مع بداية العقد الثالث للقرن العشرين، فتجرأ مصالي على تحدي السلطات الاستعمارية التي كانت منهمكة في التحضير للاحتفالات المئوية بإرساله في جانفي 1930 مذكرة إلى عصبة الأمم بجنيف منددا فيها بما سماه خيانة "الرسالة الحضارية" من طرف فرنسا، ومذكرا بالمطالب الاستقلالية التي طرحها تنظيمه السياسي في 1927.[124]

كما يضيف بلقاسم راجف في هذا السياق: «إن خيار أن نكون فرنسيين أو لا نكون قد أصبح منذئذ بمثابة الحد الفاصل بيننا وبين بقية الشخصيات والتنظيمات الجزائرية الأخرى، لقد شكلنا النواة الأولى لتنظيمنا السياسي، ولقد اتضح لنا أن إيقاظ الوعي الوطني من سباته عملية بطيئة وشاقة.»[125]

---

[122] نور سلمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (د،س)، ص119.

[123] محفوظ قداش، محمد قنانش: المصدر السابق، ص56.

[124] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص73.

[125] المصدر نفسه ص74.

وعلى هذا المنوال ولكي يخرج النجم من المأزق الذي كان فيه ويعيد تماسك صفوفه لكي ينطلق مجددا، أنشأت جريدة الأمة في أكتوبر 1930 كان شعارها "لسان حال الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين والمغاربة والتونسيين" ،فكانت مجلة شهرية تصدر باللغة الفرنسية، حيث كان مصالي مديرها السياسي وعمر العيمش مسيرها .فرحب المهاجرون بها، وكانت توزع بصفة واسعة في الناحية الباريسية، كما كان يرسل عدد من النسخ الى الجزائر وتونس، ومن جانب آخر أرسل بعض المتعاطفين من تلمسان وبلعباس ووهران والجزائر تبرعات مالية لها لتستمر في التحرير والنشر، والشيء الذي يثير الانتباه فيها هو أن سحبها بقي يزداد ولم يتوقف، فمن 3000نسخة في 1930ارتفع عدد السحب إلى 9000نسخة سنة1933 ليصل في عام1934الى 15000نسخة. وقد تم توظيف عدة مناضلين بفضل هذه الجريدة.[126]

ويؤكد بلقاسم راجف هذا الطرح بقوله: «كانت معظم النسخ توزع مجانا على المهاجرين من أبناء شمال إفريقيا وكانت الصحيفة تنشر أسماء المتبرعين بأموالهم لتدعيمها فكان ذلك يسرهم ويشجعهم كثيرا ،ثم شرعنا نطوف بشتى أنحاء باريس للاتصال بالجزائريين لتعريفهم بصحيفتنا والتحدث معهم عن محتوى مقالاتها.»[127]

أما الأعداد الأولى من الأمة فكانت تقدم تقارير عن نشاطات النجم واجتماعات اللجنة المديرة، وتنشر جدول الأعمال المصادق عليها خلال مختلف اللقاءات، ونددت بالمظالم المرتكبة في حق المهاجرين بفرنسا، مستشهدة بتجاوزات مصالح الشرطة، أما لهجة الجريدة فكانت تدهش القراء لأنهم وجدوا أنفسهم فيها فكان القارئ يرى فيها التعبير عن غضبه وعن أمله.[128]

ونتيجة لذلك أكد مسار خط هذه الجريدة على رغبة الجزائريين في استرجاع سيادة بلدهم، ونددت رفقة الأحزاب العمالية بالعالم الامبريالي الذي يتسم اقتصاده بفوضى الإنتاج وانخفاض الأجور، وبؤس الطبقات الكادحة وتقوية استعباد الشعوب المستعمرة.

[126] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص367.

[127] بن خدة، نفس المصدر، ص74.

[128] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص368.

فخرجت الأمة في أعدادها الأولى بخلاصة مفادها: "أن قضية السلم تكمن في تدمير أنظمة البلدان الامبريالية" ولهذا لم يعد النجم يرغب بأن يرى أبناء شمال إفريقيا يقعون في مصيدة الدعاية الامبريالية: "الوطن، الأم، الحرية، القانون، الحضارة". وبالتالي يكون النجم وعبر جريدته قد استخلص منهجا سلوكيا واضح لكي يقف بكل قوة ممكنة ضد سياسة الاستعمار ذات الرداء الامبريالي، فدعا إلى الكفاح من اجل العمال بواسطة جريدة الأمة.[129]

كما ساعدت هذه الجريدة العمال المطرودين من المصانع، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، لاسيما أن عددا هائلا منهم لم يكونوا يستفيدون من أية إعانة ولا منحة بطالة، فشجع قادة النجم المهاجرين على تكوين لجان للبطالين لمواجهة إعادتهم من قبل السلطات الفرنسية للجزائر بالقوة. ولكي نبين تأثير جريدة الأمة نستشهد بشهادة بلقاسم راجف حول قصة انخراطه في النجم كما رواها بنفسه فيقول: «في 1930 كانت لي فرصة استقبال "سي جيلاني" الذي قدم لنا جريدة الأمة. وكان أول مقال شد انتباهي، كتب في أربعة سطور: "إن تحررنا مرهون بعملنا". في العدد الأول من جريدة الأمة...»[130]

ومن خلال هذه المواقف يتبين لنا أن الجريدة استغلت واستثمرت في الأحداث الواقعة بفرنسا فكان موضوع البطالة مادة دسمة للجريدة أما حراكهم المبارك لأجل نيل تعويض مادي قد أثار الجريدة وفتح شهيتها، فجاء العدد الثاني من الأمة ما بين نوفمبر وديسمبر 1931 عبارة عن نداء أطلقته الجريدة مبرزة فيه وضعية العمال البطالين ومقدمة لمطالبهم ثم استغلت ذلك الظرف الاقتصادي والاجتماعي قائلة ما يلي : «أيها الرفاق الشمال إفريقيين لمعرفة حقوقكم، للدفاع عنكم ضد التهجير القسري إلى البلد...إن كنتم عائدين إلى الجزائر علموا إخوانكم بالبلد كيف ينتظم العمال الأوروبيين. ويناضلون ويطالبون بإعانات البطالة.» كما ختمت الجريدة هذا العدد التاريخي معلنة عن تضامنها التام مع العمال فقالت ما يلي:»...أعمدة هذه الصحيفة تحت تصرفكم، كاتبونا، قدموا لنا معلومات عن كل ما يهم العمال الشمال إفريقيين».[131]

قد كان الكلام السابق عن تحركات إعلام النجم في أراضي فرنسا، أما في الجزائر ومع بزوغ عام 1934 كانت أحداث قسنطينة بمثابة وجبة ساخنة لمن يريد أن يضرب الاستعمار واليهود في آن واحد، ووحده استحسن نجم شمال

[129] المرجع نفسه، ص368.

[130] للاستزادة حول الموضوع أكثر راجع مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي 2007.

[131] محفوظ قداش، محمد قنانش: المصدر السابق، ص80- 81.

إفريقيا عمل المسلمين الذين أظهروا وردوا على تدنيس المسجد وندد باستفزاز الإمبريالية الفرنسية، وتلك النزعة الثورية للجماهير أضحت محل استحسان وتشجيع. فقدرت جريدة الأمة إيجابيا رد الفعل الشعبي وأشادت بأولئك الذين نزلوا إلى الشارع قائلة ما يلي: «لقد خص القدر إخواننا في قسنطينة بالألم الفظيع الذي أصابهم وهم يتجرعون الإهانة التي لا توصف، كما خصهم كذلك بشرف ومجد الانتقام لأخطر إهانة لم يحاول أحد قط توجيهها ضد ثقافتنا وعقيدتنا الإسلامية. فعسى أن تكون تضحيتهم لم تذهب هدرا».[132]

فبالنسبة لجريدة الأمة اندرج رد الفعل الشعبي في سياق الكفاح الوطني، الذي كانت حركته تبرز في كل مناسبة وهذا ما يقلق الاستعمار لأنه كان يعلم أن كل مرة ستزداد الجماهير فيها روح قتالية ونضالية، فعمل على إيجاد أي وسيلة لمهاجمتها. وقمعها بغية تكميم أفواهها، وجعلها تفكر في كيفية كسب عيشها فقط.

صراخ جريدة الأمة لم يتوقف عند هذا الحد بل زاد من حدته خاصة بعد إيقاف أبرز وجوه النجم "مصالي، عيماش وراجف" وتفتيشهم في مقر صحيفة الأمة بتاريخ 28 ماي 1934، فربطت جريدة الأمة القمع ضد قادة النجم بالقمع الموجه ضد الجزائريين في قسنطينة واصفة الوضع في عددها الصادر بديسمبر 1934 بما يلي: "هل هذا حل؟ هل معالجة هذا القدر الكبير من البؤس تتم بالقمع؟ بينما ينتظر الشعب بنفاذ صبر، وقلق بالغ، نهاية هذا النظام الاستبدادي الذي دام طويلا...فليعلم الجميع، هذا التعسف في استخدام القوة لن يساهم سوى في مفاقمته".[133]

وتبعا لذلك جريدة الأمة لم تفوت الفرصة لتصوب سهامها تجاه السياسيين الموجودين داخل الجزائر، وبرودتهم المعهودة تجاه القضايا الوطنية والدينية الحساسة مثل حادثة قسنطينة، فوصفت الأمر على هذا النحو: «يبلغ صبر 15مليون شمال إفريقي منتهاه، فهم لا يستطيعون الاكتفاء بسماع الخطب، ووعود، وجولات نجوم سياسيين متعطشين للدعاية و"مشوي" بالشمبانيا، لا تفيد في ملأ بطونهم الخاوية ولا في كسوة أبدانهم العارية ومداواة أجسامهم المتهالكة»[134]

[132] محفوظ قداش، -المرجع السابق- ص430.

[133] محفوظ قداش، محمد قنانش، المصدر السابق، ص90.

[134] نفس المصدر، ص91.

وتابعت الجريدة تهجمها عليهم ناقلة مطالب الجزائريين كالأتي: «يطلبون منكم أيها السادة، أنتم يا من تتمتعون بكامل خيرات بلادهم، الخبز، العمل، الحرية، التعليم، المستشفيات، أعمال خيرية، وإنعتاقا يسمح لهم بالخروج من وضعية الجمود هذه».

لتختم الجريدة هذا العدد بعدما أطلقت فيه رصاصاتها موجهة اتهاماتها اللاذعة واللامتناهية تجاه الامبريالية الفرنسية والسياسيين الموجودين داخل الجزائر في شاكلة النواب المسلمين، بنداء للشعب الجزائري أكدت فيه على ضرورة تلاحمه ووحدته فيما بينه حتى يستطيع أن يمضي قدما، فجاء في نهاية العدد كالتالي: «ولكن الشعب صار يعلم أيضا أنه لا يمكنه أن يأمل في أي شيء، ما لم ينتظم بنفسه، وتوحد بقوة لإسماع صوته. فداحة الظروف الحالية تتطلب أكثر من أي وقت مضى، توحد مسلمي شمال إفريقيا».[135]

فحسب الجريدة الحل يكمن في وحدة الشعب وفي وحدة العمال خصوصا حتى يتمكنوا من المطالبة ولو بأبسط الحقوق الممكنة.

على العموم وعلى اثر مما سبق، لم يكن النجم أو النجمة كما يحلو لأنصاره تسميته في بداية أمره تنظيما حزبيا حقيقيا، وإنما كان مجرد هيكلة تنظيمية صغيرة تتولى استقبال الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين الذين يجمع بينهم قاسم مشترك أكبر يكمن في "الكفاح ضد الامبريالية".[136]

لكن أفعاله ونشاطاته وتحركاته العدوانية تجاه الاستعمار الفرنسي وإدارته وخصوصا مقالاته الصحفية الحادة خاصة في جريدة الأمة هي من عجلت بحله مرتين الأولى في 1929 وقد كان هذا قبل صدور جريدة الأمة ثم مرة ثانية أثناء اعتلاء الجبهة الشعبية لسدة الحكم في الجزائر سنة1936.

ولعل الشيء الذي يثير الفضول ويذهب بالفرد إلى طرح تساؤلات حول نشاط النجم مفادها: كيف لمجرد تنظيم أو نقابة تملك مقر صغير وهو عبارة عن محل ضيق بباريس لا يكاد أن يتسع لأكثر من عشرة أشخاص، في مساحة خلفية لمطعم بالدائرة الباريسية الثالثة،[137] أن يسيل العرق البارد لأكبر قوة استعمارية في العالم آنذاك؟ أكيد الجواب

[135] للاستزادة حول الموضوع أكثر راجع الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية".

[136] بن يوسف، بن خدة: جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص70.

[137] نفس المصدر، ص70.

سيكون في اعتماده على الحزب الشيوعي الفرنسي كغطاء سياسي فكري، لكن سرعان ما تحول النجم إلى وطني أكثر فأكثر لكنه بقي متمسكا بطريقة الشيوعيين في النضال والمتمثلة في اللعب على أوتار تنظيم المظاهرات والاحتجاجات الصاخبة تحريض العمال ضد إدارتهم واستعمال المناشير وأحيانا إثارة الشغب. وهذه الأمور كثيرا ما نجح فيها مناضلو النجم لأن جلهم قد تأطر لدى الشيوعيين ففهموا قيمة ولعبة ولغة المناشير والصحافة وهذا ما يبين لنا لماذا سرعان ما كانت صحيفة الإقدام الباريسي تصادر والأمة وغيرها من صحف النجم.

وفق هذا الشكل يكون النشاط الإعلامي للنجم قد أرهق إدارة الاستعمال بسبب أسلوبه الثوري المباشر. مما عجل بإدارة الاحتلال الفرنسي أن يتخذ إجراءات قمعية ضد النجم وصحافة ويصدر الأوامر بحل هذا التنظيم وصحافته في 1929 ثم 1936 لكن سرعان ما عاد النجم إلى ساحة النضال بوجه جديد متخذا من حزب الشعب الجزائري عنوانا له.

الفصل الثاني: تصاعد النشاط السياسي والإعلامي 1931-1945

1. النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين وأثرها السياسي والصحفي

1.1. الإرهاصات الأولى في تأسيس جمعية العلماء المسلمين

2.1. النشاط السياسي للحركة الإصلاحية مطلع العقد الثالث

1.2.1. عقبة جمعية علماء السنة الجزائريين

2.2.1. جهودها في تحقيق فصل الدين عن الدولة

3.2.1. المشاريع الفرنسية الإغرائية – مشروع فيوليت–

4.2.1. المؤتمر الإسلامي ونشاط الجمعية الشعبية داخل الجزائر

3.1. النضال الإعلامي لجمعية العلماء المسلمين

1.3.1. جريدة السنة المحمدية

2.3.1 جريدة الشريعة المحمدية

3.3.1. جريدة الصراط

4.3.1. البصائر – لسان حال جمعية العلماء المسلمين

2. اسهامات الشيوعيين في تطور النضال السياسي

1.2. تأسيس الحزب

2.2. تحركاته السياسية

3.2. دوره الإعلامي

3. تطور النضال السياسي والإعلامي للنواب وللاستقلاليين

1.3. أسباب إنقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين

2.3. بيان الشعب الجزائري فيفري 1943

3.3. تأسيس حزب الشعب

4.3. نشاطه السياسي

5.3. نضاله الإعلامي

1. النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين وأثرها السياسي والصحفي

1.1. الإرهاصات الأولى في تأسيس جمعية العلماء المسلمين

لقد لوحظ أن هؤلاء العلماء الذين كانوا مهملين ومضطهدين، قد هاجروا إلى الشرق الأدنى وإلى تونس والمغرب بينما بقي البعض الآخر في الجزائر، أصبحت بوادر الزعامة في الأفق وازداد طموح العلم والمعرفة وأصبحوا واعيين سياسيين ومصلحين ليبراليين دينيا، وكذا تأثير الجامعة الإسلامية حيث استعملها البعض من أجل أهداف إصلاحية في الجزائر ومن أجل تجدد يقظة البلاد السياسية، وهكذا فإن الجزائر خلال عهد النهضة كانت تقاد باتجاهين هامين أحدهما اتجاه جماعة النخوة والآخر اتجاه العلماء وأنصارهم[138].

ترجع فكرة إنشاء منظمة للعلماء المسلمين الجزائريين إلى فكرة ما قبل الحرب، وبناءاً على قول ديبارمي كان هؤلاء المثقفين قد اتجهوا إلى فكرة التعليم والنظام في القرن العشرين وتخلوا على نظام أو فكرة العصابات في القرن التاسع عشر ضد فرنسا، وأضاف أن العلماء قد تحدثوا عن فكرة خلق منظمة لهم قبل الحرب عندما كانوا مقتنعين أن تدهور الجزائر الاجتماعي والديني أصبح منذرا بالخطر وكذا محاولتهم في تحقيق هدف اتمام الخدمة العسكرية التي شنتها السلطات الفرنسية اجباريا للجزائريين ولعله أيضا الحصول على بعض الثقافة العربية والتوجيه الإسلامي الذي كان ينعدم في الجزائر، وقد شملت موجة المهاجمين الشباب زعماء المستقبل لجمعية العلماء كعبد الحميد ابن باديس ومحمد البشير ابراهيمي والطيب العقبي[139].

وتحت تأثير روح الإصلاح في الجزائر وحركة الجامعة الإسلامية في الشرق الأدنى، ويرجع بعض الكتاب الفرنسيين في أصل الفكرة الإصلاحية لدى العلماء إلى الحركة الوهابية، والحق أن العلماء أنفسهم أثبتوا نفس الرأي، كما مدحوا زعيمي الجامعة الإسلامية " محمد عبده – رشيد رضا" أول من نادوا بالإصلاح الديني والعقلي في العالم الإسلامي، وبناءاً على رواية الإبراهيمي، فإن ابن باديس قد زاره في سطيف سنة 1924 وأخبره بخطة خلق جمعية للعلماء في قسنطينة تحت اسم " جمعية الإخاء العلمي". وأضاف ابن باديس أن هذه الجمعية ستوحد جهود العلماء الجزائريين وطلابهم وأنها ستساعد على ربطهم جميعا ببرنامج مشترك، وقد رحب الإبراهيمي بالفكرة وعملوا على وضع خطة تتضمن الدستور، ومكان الاجتماع، والمدرين لإعداد الاجتماعي التأسيسي وقد جذب هذا الوضع أنظار المثقفين في البلاد كلها

---

[138] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1931**، ج1، ط4، دار الغرب الإسلامي لبنان، 1992.

[139] عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن عقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 19220–1936**، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984، ص 156.

وبناءا على رأي الابراهيمي وزعماء المشروع قد شعورا أن خلق مثل هذه المنظمة قد يؤدي إلى انقسام الطبقة المتعلمة، ذلك بحكم أنه كان هناك نوعان من المتعلمين في الجزائر خلال العشرينات، أولهم العلماء أي أولئك المثقفون الذي كانوا واعيين سياسيا ولهم اتجاه إصلاحي، والثاني قليلو الثقافة الذي لهم اتجاه ديني والذين تخرجوا من الزوايا المحلية وغيرها من المراكز الدينية، وأضاف الابراهيمي بأنه هدف العلماء تأسيس الجمعية للإصلاح الديني[140]. أي أنهم كانوا مقتنعين بإنشاء منظمة تضم المحافظين ومن أجل تحقيق ذلك وجب إنشاء منظمة مشتركة تختار بين شيئين في تناولهم الإصلاح، الأول هو التركيز على التعليم بهدف خلق زعماء جدد ذو كل مؤهلات لمواجهة تحدي خصوم الإصلاح، والثاني هو مواجهة الوضع حاليا دون خوف أو رأفة ووسيلة ذلك هي الاتصال المباشر مع الجماهير لإنقاذها ضد مستغليها، ولكن كان للعلماء تصوراتهم الخاصة عن بداية وتطور الحركة الإصلاحية في الجزائر فهم يرون أن الشكل الحديث للحركة الإصلاحية في الجزائر قد ولد بعد الحرب العالمية الأولى، وكان هناك عوامل كثيرة ساهمت في هذا التطور وهي:

- كان هناك تأثير الشيخ عبده صاحب حركة الجامعة الإسلامية وتبني فكرته عن الاجتهاد.
- تأثير مجلة المنار وكتب المصلحين الدينيين مثل ابن تيمية وابن القيم والشوكاني....
- الثورة التعليمية التي أحدثها ابن باديس بعد عودته من تونس والمشرق.
- عودة بعض الجزائريين من الحجاز منبت الإسلام ومركز النهضة الإصلاحية[141].

ولكن خلق جمعية العلماء المسلمين في الجزائر 1931 قد سبقته يقظة عامة للبلاد وقد غطت هذه اليقظة كل مظاهر الحياة الجزائرية، ففي الميدان الثقافي كان هناك إنشاء النوادي والجمعيات والهجرة الخارجية وفي النطاق النفسي كان هناك التفكير في الجهاد واعتقاد راسخ بوجود الأمل، وفي الحياة السياسية كان هناك شعور خاص نحو الإسلام واللغة العربية والقومية العربية وكان تأثير شخصية ابن باديس التي أثرت على المجتمع الجزائري وتموقع لمثقفي النخبة.

كما اعتمدت جمعية العلماء المسلمين على دستور يضم مجموعة من المواد، تنص المادة الأولى على أن الجمعية لن تتدخل في الشؤون السياسية بأي حال، وتصف نفس المادة الجمعية بأنها منظمة إرشادية وأخلاقية، وتحدد المادة الثانية أهداف هذه المنظمة بأنها تحارب الأمراض الاجتماعية وكل شيء يمنعه الشرع الإسلامي ويحرمه العقل الإنساني وتشجيعه الممارسة العامة وأضاف الدستور أن الجمعية ستحقق هذا البرنامج بكل الوسائل التي تراها مناسبة، فمهمتها

---

[140] أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 388-392.

[141] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الوطنية الجزائرية الأخرى 1931-1945**، ط1ن دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 126-127.

تتمثل في القيام بحملات توعية وإرشاد في كامل البلاد، وفي عقد اجتماعات عامة، وفي إنشاء فروع وهيئات إصلاحية ونواد ثقافية والمدارس الحرة. وكما جاء في مجلة الشهاب في عددها الصادر في ماي 1994 أن هدف الجمعية، فقالت أنه يتمثل في: " إصلاح الشعب الجزائري العربي من الوجهة الدينية والوطنية والأدبية العلمية"، وبناء على رأي الكاتب الفرنسي ديبارمي أن العلماء لهم هدفان هامان: أحدهما فوري والثاني طويل المدى. فالأول يتمثل في تجميع كل القوى المثقفة بما في ذلك المحافظون مثل: ابن عليوة تحت راية الإصلاح الاجتماعي، أما الثاني فقد كان يتمثل في فصل الجزائر عن فرنسا تحت علم الوطنية[142].

1.1.1. تأسيس جمعية العلماء المسلمين

على الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر ذي الحجة الحرام 1349هـ الموافق للخامس من ماي سنة 1931 اجتمع بنادي الترقي بعاصمة الجزائر اثنان وسبعون من علماء القطر الجزائري وطلبة العلم فيها إجابة لدعوى خاصة من لجنة تأسيسية متألفة من جماعة من فضلاء العاصمة عميدها السيد عمر اسماعيل وغرض الدعوة هو تحقيق فكرة تأسيس " جمعية العلماء المسلمين" كان اجتماعهم بصفة جمعية عمومية لوضع القانون الأساسي للجمعية وعينوا الرئاسة المؤقتة الشيخ أبا يعلي الزواوي والأستاذ محمد الأمين العمودي، وأقرته الجمعية العمومية بالإجماع، وفي اليوم الموالي على الساعة الثانية زوالا أعيد الاجتماع العمومي لانتخاب الهيئة الإدارية بطريقة الاقتراع دون اللجوء إلى الانتخاب السري والعلني، ووقع الاجماع على اختيار جماعة معينة جاءت كالآتي:

الأساتذة هم: عبد الحميد ابن باديس، محمد البشير الابراهيمي، الطيب العقبي، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي، ابراهيم بيوض، المولود الحافظي، مولاي ابن شريف، الطيب المهاجي، السعيد اليجري، حسين الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفضيل اليراتني.[143]

الأسماء السابقة ذكرهم وجب عليهم انتخاب رئيس لهم، ونائب رئيس، وكاتب عام، ومساعد، وأمين مال ومساعد، ويقدموه للحكومة للمصادقة عليه.

وفي اليوم السادس ماي 1931 عقدت الهيئة الإدارية أول جلسة بنادي الترقي برئاسة الأستاذ محمد البشير الإبراهيمي حضرها جميع الأعضاء ما عدا الأستاذ ابن باديس والطرابلسي وأعادت النظر في القانون الأساسي وأقرته

[142] عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن عقون، المصدر السابق، ص 185-188.

[143] سعيد بورنان، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، ط2، دار العولمة، الجزائر، 2001، ص84.

بالإجماع وقررت ترجمته باللغة الفرنسية وتقديمه للحكومة من أجل المصادقة عليه، وأثناء خطاب ابن باديس في نادي الترقي ختم الشيخ قوله: " هكذا بتأسيس جمعية العلماء المسلمين يبتدئ مثقفو الجزائر، لا فرق بين محافظين ومصلحين بداية عهدا جديدا مليئا بالاتفاق والصلح والوئام والأماني التي ستكون في صالح الإسلام والمسلمين في هذا الوطن الجزائري، كما تكون في صلاح جميع الأطراف التي كان النزاع ينهك من قواها الوطنية وأخوتها الإسلامية" وهذه هي فكرة ابن باديس في تبليغ الدعوة الإصلاحية[144].

2.1. النشاط السياسي للحركة الإصلاحية مطلع العقد الثالث

1.2.1. عقبة جمعية علماء السنة الجزائريين

إذ وصف ابن باديس لحالة الجزائر الدينية والاجتماعية والاقتصادية منذ بداية القرن الحالي كان صورة واضحة لجهود الطرق الصوفية وتلاشي الثقافة العربية واستغلال الثروات الوطنية من قبل العملاء من الإدارة الفرنسية والمعمرين والمرابطين المتواطئين مع السلطات الفرنسية من أجل تجميد الفكر وتشويه وجه الإسلام واتهامه بالتخلف وبعدم تقبل مزايا التحضر العلمي[145].

لقد بادر أصحاب الجمعيات الصوفية إلى الاستجابة من نادي الترقي بعد فشلهم في السيطرة على أوضاع جمعية العلماء وسقوطها في أيدي أصحاب النزعة الإصلاحية، كما أنهم كانوا على يقين بعدم الربط بينهما، لأن الفارق بينهما شاسع دينيا وسياسيا وفي المجال الاجتماعي والمطالب الإصلاحية. لذلك عمدوا بعد مرور ثلاثة أشهر إلى الإعداد لتوجيه الدعوات لسائر الشخصيات والعلماء الذين يتوسم فيهم إمكانية تأييد الفكرة وهي " العقيدة المذهبية السنية" ضد " العقيدة المذهبية الوهابية"[146]. وأعلن عن تأسيس الجمعية رسميا في 15 سبتمبر 1932 الموافق لـ جمادى الأولى 1351هـ وجعل رئيسها الشيخ مولود بن الصديق الحافظي الأزهري الذي نشر بيانا في سنة 1932 بجريدة الإخلاص يتضمن الدعوة إلى توقيع الصلح بين الجمعيتين، حيث ادعى أن الحرية القائمة بين الجمعيتين لم تكن بسبب خلافات عقدية طفيفة. وعلى أي حال تم تدشينها في 20 سبتمبر 1932 وعقد اجتماع وسجل في جريدة الإخلاص التي كانت لسان حال جمعية السنة، وقد أسسوا لها قانون يحتوي على 32 مادة وستة فصول وهدفت تعليم المسلم الجزائري وتهذيبه بالثقافة الصحيحة وحفظ عقيدته وتعريف فروض دينه وواجباته وتأديبه بآداب الشريعة الإسلامية وما إلى غير

---

144 أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ص 389.

145 عبد الحميد بوصفصاف، المرجع السابق، ص 275.

146 **عبد الحميد ابن باديس، العالم الرباني والزعيم السياسي، أعلام المساعين**، تأليف مازن صلاح المطبقاني، ط2، دار القلم، دمشق، 1999، ص 111.

ذلك من محاسن الدين الإسلامي، ولكن من جهة أخرى فإن جمعية السنة التي يقودها المحافظين كان لهم مواقف من الشيخين البشير الابراهيمي والشيخ الطيب العقبي الداعين إلى المذهب الوهابي المرتكزة على الأخذ بالأحكام من الكتاب والسنة رأسا، حيث حاولت جمعية السنة استنقاص من أهمية المذهب والتغيير منه بدعوى أنها كانت أسباب تفرق كلمة المسلمين، وكان هذا محاولة لانتقاد العقيدة الصحيحة في الجزائر والوقوف في وجه أصحاب الدعوة الإصلاحية وروادها المتأثرين بالمتطرفين الوهابيين من الشرق العربي – حسبهم- [147].

واستمرت الجمعية في نشاطها بعقد الاجتماعات والعمل المنظم، حيث كانت تقوم باستمالة أهل الزوايا من الطرق الصوفية ومن أهل العلم والمكانة من المحافظين، ومن جهة أخرى تسعى إلى إنشاء المدارس النظامية العصرية وإنشاء النوادي الثقافية ونجد مثال ذلك " إعلان جريدة الإخلاص في عددها الثالث – في ماي 1932 تحت عنوان نداء إلى أعلام وطنية العلم في كافة أنحاء الوطن"[148].

والهدف من هذا الإعلان هو الدعوة إلى الراغبين في مزاولة مهنة التعليم لتقديم المشاريع التهذيبية للقادمين إليها وبذلك أسست نادي في العاصمة اسمه " **نادي الإخلاص**" وبدأ الحافظي نشاطه فيه رداً على نادي الترقي والمدَّرِس عليه الشيخ العقبي، وكان تاريخ تأسيسه في 13 مارس 1933، أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فقد كان رد على تأسيس جمعية علماء السنة تمثل في إصدار كتاب يعتبر من أهم ما أنجزه أحد أبرز شخصيات ومسؤولي جمعية العلماء المسلمين، وقد تمثل في مقال نشره وهو العدد الثاني من جريدة السنة بقلم الشيخ العربي التبسي رحمه الله بعنوان " هذه جريدة السنة إلى أهل السنة"[149].

أما من جانب علماء السنة فقد ظهرت جريدة " الجحيم" باسم جوكلاري محمد الشريف وشعارها " **العصا لمن عصى**" وحجتها في ذلك قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه " ليس بعزيز من ليس في قومه سفيه" وكان عنوان الجريدة " **جريدة حرة مستقلة تدافع عن الشرف والفضيلة، تقوم بتحرير نخبة من شباب الزيانية**". وقد جاءت هذه الجريدة لشتم ورد الحقد للخصوم وقذف أهل العلم والفضل، كما أسسوا ورقة عفن أسموها " **العهر**"[150].

---

147 **المولود الحافظي**، هو المولود بن الصديق بن العربي، وأمه بنت يحي السحابي، و ينتسب إلى قرية بني حافظ ببني ورتلان – سطيف- 1880- 8 فيفري 1948. عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن عقون، المصدر السابق، ص 250.

148 عمار بن محمد بوزير، **الصحافة الجزائرية المكتوب أثناء الاستعمار الفرنسي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 16.

149 عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن عقون، المصدر السابق، ص 275.

150 عمار بن محمد بوزير، المرجع السابق، ص 16.

وكما أصدرت جمعية علماء السنة من خلال جريدة الإخلاص لسان حال الجمعية مقال بعنوان " الإصلاح المزعوم وأثره السيء في الوحدة الجزائرية". لقد تناول هذا المقال أسوء الأوصاف في حق أصحاب النزعة الإصلاحية جمعية العلماء المسلمين. وهذا هو حال الجمعيتين خلال فترة الثلاثينيات حيث كانت تسعى جمعية العلماء المسلمين إلى نشر الدعوة الإصلاحية وتهذيب الناس والدفاع عن الدين واللغة العربية وكذا تمكين وسائلها الصحفية التي كانت لسان حال جمعية المسلمين والتي كانت دائما ما يتم مصادرتها من قبل الإدارة الاستعمارية. وفي المقابل نجد جمعية علماء السنة التي لبست ثوب النزعة الدينية وكافحت من أجل عدم ذيع صوت ومطالب جمعية العلماء المسلمين وعدم انتشارها ومحاولة كسر نفوذها الذي تمثل في الجماهير الشعبية التي رحبت بها رغم الجروح التي قاست منها ولم تندمل بعد.

2.2.1. جهود جمعية العلماء في فصل الدين عن الدولة

تعد مسألة فصل الدين عن الدولة أهم ما تطرقت إليه الدولة الفرنسية مطلع القرن العشرين بصدور قانون الفصل في 9 سبتمبر 1905، وتتعلق هذه المسألة بالدين والدولة وهي بالتالي تندرج في ما كانت تهتم به جمعية العلماء المسلمين والتيار الإصلاحي ويتمثل في إصلاح الدين في ظل الدولة الفرنسية إذ أن فرنسا كانت دائما تتدخل في شؤون الدين الإسلامي وهو ما أعطى فرصة للجمعية لكي تواجه السلطة الاستعمارية وتطفي الشرعية على مطالبها في مسألة الدين والدولة، وبالتالي مهدت لمرحلة الكفاح السياسي الذي ظهر مع نخبة الشباب وجمعية العلماء المسلمين.

إن فرنسا كانت لها نظرة سلبية نحو الدين الإسلامي، اختزلته على أنه كتلة بشرية تحكمها أعراف وتقاليد دينية سميت بالديانة المحمدية وكانت ترى أنها تفتقر إلى الحيوية والفعالية السياسية ولا تقوى على تسيير مرافق المجتمع والدولة ومؤسساتها أي أنه نمط من أنماط السلوكات والعبادات التي توارثها الأهالي وأنه لا يرقى في خضم حياة الدولة الحديثة. والهدف من هذا كله منع التجاوب بين الإدارة العليا في باريس والحكومة العامة في الجزائر مع الأهالي من أجل عدم تقديم أي اصلاحات أو برامج لمصلحة أهالي المسلمين[151].

ولقد عملت جمعية علماء المسلمين على مطالبة السلطات الفرنسية بعدم التدخل في أمور العبادات والمعاملات الإسلامية وشؤونها تعود حصراً إلى المسلمين وخاصة علماء الإفتاء والقضاء وقد شكل هذا المطلب مع غيره من المطالب برنامجا إصلاحيا ساهمت به جمعية العلماء.

[151] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في خارج الحركة الوطنية**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، مارس 2013، ص 357.

ومع بداية فترة الثلاثينات قدمت جمعية العلماء المسلمين مجموعة مطالب إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في الجزائر في جوان 1936 جاء فيها " تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لما يتناسب مع أوقافها ومناقشة القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة وأضافت أيضا "المحافظة على الشخصية الإسلامية، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية، وفصل الدين عن الدولة بصفة عامة وتنفيذ القانون حسب مفهومه رغم الإدارة الفرنسية الرافضة لمطالب المؤتمر الإسلامي" [152].

كما جاء في جريدة البصائر قضية فصل الدين عن الدولة، وقدمت تقرير إلى الحكومة الجزائرية يوم 5 أوت 1944، حيث كانت القضية المنعرج الحاسم في المطالبة باستقلال الدين عن الدولة ووضع حد نهائي للتبعية السياسية، وقالت في هذا الصدد " نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وختمت في تقريرها ما يلي:

- تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بالجزائر يتألف من:

- العلماء الأحرار المعترف بعلمهم وأعمالهم للدين الإسلامي.
- بعض أعيان المسلمين المتقدمين البعيدين عن المناصب الحكومية.
- تشكيل جمعية دينية عن طريق الانتخاب أو التعيين.

إن الاهتمام بقضية الفصل يعكس مواجهة طبيعة جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر نفسها مسؤولة عن الأمة الجزائرية والدين الإسلامي وشعائره ومبدأ فصل الدين عن الدولة ومن جهة أخرى عكست حجم التسلط والاحتكار الفرنسي على الشؤون الإسلامية[153] .

3.2.1. جمعية العلماء المسلمين ومشروع فيوليت

خلال فترة الثلاثينات ظهرت بعض المشاريع الفرنسية التي وضعها الليبراليون المتعاطفين مع القضية الجزائرية ومن هؤلاء: نجد السياسي الفرنسي موريس فيوليت المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، حكم الجزائر من سنة 1925-1927 وأصبح نائبا في مجلس الشيوخ استغلاله منصب الحاكم العام في الجزائر وكان من المساهمين في السياسة الفرنسية في الجزائر وكتب كتابا بعنوان " هل ستعيش الجزائر" ومعايشته لذكرى الاحتلال الفرنسي وحرصه على السيادة في الجزائر

[152] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الإصلاحي السياسي**، ترجمة محمد بحوش، ط1، دار الحكمة، 2007، ص 229.

[153] أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 193.

جعله يقف موقفا وسطا بين مطالب الجزائريين وضغط المعمرين حيث يقول " إذا لم ننصف الجزائريين ونسارع في إدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري وعندئذ نفقد كل شيء"[154].

عقب الاحتفالات المئوية 1931 عينت لجنة من مجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت قامت باقتراح ادخال إصلاحات جديدة وقد ضم هذا المشروع ثمانية فصول وخمسين مادة لكن رفض في مارس 1935 من قبل مجلس الشيوخ وأعيد بعثه من جديد مع مجيئ الجبهة الشعبية سنة 1936، هذا المشروع في ظاهره يهدف إلى نفس الحقوق والواجبات وإلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية. أما في باطنه يهدف إلى مسألة تمثيل المسلمين بمجلس الأمة الفرنسي لتحقيق عملية الإدماج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المشروع لا يعطي حق الانتخاب إلا لفئات اجتماعية معينة لا يمكن أن يعبر عن إرادة الأمة وهم مجموعة من الضباط العسكريين الذي تخرجوا من الجيش الفرنسي ذوي السلوك الحسن.

أما موقف جمعية العلماء منه فقد علقت جريدة الشهاب حول هذا المشروع بأنه عاجز عن تحقيق مطالب المسلمين، فمن المسلمين من كان يرى فيه اندماجا مقنعا ومنهم من كان يرى فيه ادماج لفئة معينة فقط من المسلمين ضمن كتلة الناخبين الفرنسيين ومنهم من رأى أنه غير ديمقراطي وغير عادل ويزيد من احتمالية حدوث انشقاقات داخل الجمعية، ومن هذا يتضح أن العلماء قد انتقدوا المشروع ولكن فشل المؤتمر الاسلامي في مطالبه وتهديدات الحكومة الفرنسية وضغط المعمرين جعلهم يؤيدون المشروع وجعله نقطة بداية الإصلاحات مع ضرورة المحافظة على الشخصية الإسلامية ووحدة الشعوب العربية في الشمال الإفريقي وينطوي ذلك من خلال مقاومة العلماء لعملية التجنيس وحرمت ذلك كما رفضت إمكانية الذوبان داخل أي كيان غريب، في المقابل نجد أن العلماء أحيانا يخففون من لهجتهم ويتظاهرون بالولاء للحكومة حسب ابن باديس الذي قال " إن الجزائر تكن لفرنسا عواطف مودة صادقة" [155].

وفي الاحتفال الذي أقيم بقسنطينة بمناسبة الذكرى الأولى للمؤتمر الإسلامي سنة 1937 دعا عبد الحميد بن باديس المسلمين إلى الابتعاد من أجل الحصول على مطالبهم وأعلن بأن مشروع فيوليت ما هو إلا خطوة أولى نحو تحقيق الإصلاحات ولكن خطوة ضرورية، كما أكد وقبل كل شيء على عروبة الجزائر وإسلامها ووظيفتها ووجودها كأمة

---

[154] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 84.

[155] عمارة رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2003، ص 181.

واحدة تستطيع أن تحافظ على مميزاتها ومقوماتها الشخصية مع تمتعها بالحقوق السياسية نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر وكذا في إطار وطنية الشمال الإفريقي وضرورة تذوق الأقطار العربية حلاوة الاستقلال تحت ظل العروبة والإسلام[156].

4.2.1. المؤتمر الإسلامي المنعرج الحاسم في مسار جمعية العلماء المسلمين

يعتبر المؤتمر الاسلامي الجزائري المنعقد بالعاصمة في 7 جوان 1932 أول تجمع من نوعه في الجزائر شاركت فيه كل الاتجاهات السياسية ومختلف الطبقات الشعبية، وقد ساهمت في انعقاده عدة عوامل منها ردود الفعل على الاحتفال المئوي للاحتلال الفرنسي، كان ابن باديس صاحب فكرة الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي وكانت الانطلاقة من قسنطينة، وقد كانت النقطة التي التف حولها الجميع هي مشروع فيوليت والذي يعكس حق منح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية واحترام حقوق الجزائريين الآخرين في العيش بروح القرآن ونصوصه، وإلغاء قانون الأهالي الذي كان مطلب الجزائريين ولكن حسب الشيخ الإبراهيمي الذي كان معاصرا ومشاركا في أحداث المؤتمر والذي اعترف بأن الرأي العام عند النخبة المثقفة كان متعلقا بمشروع فيوليت، غير أنه كان يدعم عدم الانحياز إلى أي من المشاريع الأربعة لأنها جميعها صيغت في وقت قد تجاوزت الأحداث، بالإضافة إلى أن حكومة الجبهة الشعبية قد أبدت الاستعداد لمنح جميع الحقوق للجزائريين، ذلك حسب رأيه كان من الأفضل وضع برنامج مستقل مستوفى من الظروف الجديدة ومن حاجة الشعب[157].

ومع انعقاد المؤتمر في ذلك اليوم المشهود، قد تداول على منصة الخطابة عدد من النخبة والنواب والعلماء وبعض الفرنسيين الاشتراكيين كالسيد سكوت الفرنسي. وافتتح المؤتمر الدكتور تامرالي بالفرنسية وتلاه الدكتور ابن جلول موضحا أغراض المؤتمر وأهميته، ثم تلاه ابن التهامي وعبد الوهاب وفرحات عباس ومن العلماء نجد ابن باديس والعقبي والابراهيمي وبعد ذلك أقر أعضاء المؤتمر بالإجماع على المطالب المذكورة على أنها مطالب الأمة[158].

ولقد سبق هذا المؤتمر تحضيري في الولايات الثلاثة اجتماعات في العاصمة وقسنطينة وتلمسان بإشراف لجان تحضيرية شارك فيها النواب والعلماء والنخبة والعمال وغيرهم من أشراف المجتمع هدفها جمع الكلمة حول نقاط المطالب،

---

156 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الثقافي**، ط2، ج2، 2005، ص 144.

157 أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص 151.

158 أحمد الخطيب، المصدر نفسه، ص 244.

انظر الملحق رقم 3 – مطالب المؤتمر الإسلامي.

ولقد شاركت في المؤتمر كل التيارات السياسية والاجتماعية، كما تكونت لجنة تنظيمية كانت مهمتها تنفيذ مطالب المؤتمر وتقديمها للسلطات الفرنسية في باريس وكذا العمل على الدعاية للمؤتمر في الأواسط الشعبية والتوعية العامة، كما تطبع القرارات الصادرة في المؤتمر باللغتين وتشكيل الوفد المغادر إلى باريس. هذا الوفد عدد أعضائه ستة عشر عضوا، عشرة من النواب لكل ولاية وثلاثة من العلماء وثلاثة من الشبان وقد حدد تاريخ السفر إلى فرنسا في يوم 20 جوان 1936. وفي باريس قابل الوفد رئيس الوزراء السيد ليون بلوم وعددا من المسؤولين واستقبلهم السيد لوبو المكلف بالشؤون الأهلية واستلم قائمة مطالبهم، كما عبر ابن جلول رئيس الوفد عن ثقته في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد لوبو، وفي ختام المقابلة أصدر ليون بلوم تصريحا شكر فيه الوفد وأنه فرح لاستقبال فرنسيين ودمقراطيين ووعد بضرورة تنفيذ هذه المطالب.

أ. نظرة تحليلية حول المؤتمر الإسلامي

لم يسبق هذا اللقاء الكبير تحضير يتناسب مع أهميته، فلم يكون هناك متسع من الوقت بين الدعوة للمؤتمر وانعقاده وكذا التخوف من ضغوط السياسة الفرنسية وما قد يحدث من تغيرات داخل فرنسا، كما أن المؤتمر قد انعقد في ظروف جعلت منه مناسبة اجتماعية وليست سياسية، أما العلماء فقد انحازوا على مبادئهم الأصلية بمشاركتهم في مؤتمر سياسي وأيدوا مشروع فيوليت حسب الكاتب أرلوند توينبي، كما شاركوا باسم الأفراد الذين كانوا يعبرون عن وجهة نظرهم الخاصة وليس باسم الجمعية والاتجاه الإصلاحي.

ونجد في شخصية ابن باديس وعلاقته بالسياسة الفرنسية في الجزائر وتقوم هذه الفكرة على " المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية" وهو نفس شعار مجلة الشهاب[159].

كما يلاحظ في ابن باديس الذي استعمل كلمة الحقوق السياسية خلال المؤتمر لأول مرة وفي نفس الوقت صرح أنه قاوم مشروع فيوليت لأنه يفتقر إلى التسوية في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، أما الطرف الثالث في هذه الظروف نجد مصالي الحاج الذي شارك في التجمع الشعبي للمؤتمر والقى خطبته التي تعتبر في حد ذاتها وثيقة تاريخية من وثائق السياسة الجزائرية المعاصرة، كما اعترف بضم حركته إلى حركة المؤتمر وعبر عن تأييده لبعض قرارات المؤتمر باسمه الشخصي وليس باسم النجم، فهو يؤيد المطالب الآتية التي تقدم بها المؤتمر لفرنسا لأنها مطالب شرعية، لكنه رفض قرار

[159] نور الدين ثنيو، المرجع نفسه، ص 391.

ربط الجزائر بفرنسا وعلى التمثيل النيابي، وختم مصالي خطابه بالدعوة إلى اليقظة والوحدة والانضمام إلى صفوف النجم لأنه المدافع عن حقوق الشعب وبضرورة اسقاط قانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية[160].

على أي حال فقد كان النجم يدعو إلى برلمان وطني وحكومة وطنية وإلى الاستقلال، وآخرون يدعون إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين تحت كنف فرنسا، إن الموالين كلهم بصفة عامة وفي ظروف غامضة وقد احتضنوا مشروع فيوليت الذي ألغته حكومة السيد دلادية في باريس 1938، إضافة إلى موقف حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا التي حلت نجم افريقيا وتجردت من دعمها لقضايا المستعمرات. ومن جهة أخرى صرح رئيس الوزراء الفرنسي دلادية " أن المواطنة الفرنسية لا تتناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية" وعليكم أن تعينوني على إبقاء هذا النظام، ولا تضطروني إلى استعمال القوة في وجهكم[161].

ب. مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936

في السابع من شهر جوان 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع شاركت فيه جميع الاتجاهات من النواب والنخبة والعلماء والشيوعيين وغيرهم من شرائح المجتمع، وقد انتهى بالمطالب الأخيرة التي رفعها الوفد المنبثق من اللجنة التنفيذية والتي رفعوها إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس[162].

وفيما يلي نص المطالب من جريدة الشعب في عددها الصادر في جويلية 1936، وهي كالآتي:

- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي تم تطبيقها على المسلمين بالتمييز العرقي.
- الحاق الجزائر بفرنسا رأسا وإلغاء الولاية العامة الجزائرية وإلغاء نظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع اصلاح هيئة المحاكم الشرعية.
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
- ارجاع المؤسسات الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها الجمعيات الدينية الرسمية.
- ارجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين للقيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية.
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية واعتبارها لغة رسمية.

---

[160] أحمد الخطيب، ص 196.

[161] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 170.

[162] محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيم 1929-1940**، تق أحمد طالب الابراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 11.

- التعليم الإجباري المجاني باللغة العربية وتعميمها.
- اصلاحات اقتصادية في تساوي الأجر والرتبة وتوزيع الإعانات المالية وتعميم الصناعة والتجارة دون تمييز وحرية تكوين جمعيات فلاحية ومراكز.
- حرية التصرف في الملكية والأراضي وإلغاء قانون الغاب.
- إعلان العفو السياسي العام عن المنفيين والمسجونين.
- المساواة في التمثيل النيابي وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.
- احترام حقوق الجزائريين وواجباتهم بما يتوافق حقوق وواجبات الفرنسيين[163].

3.1. النضال الإعلامي لجمعية العلماء المسلمين

يعد العمل الصحفي أحد الوسائل التي اعتمدت عليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لنشر دعوتها وايصال صوتها للرأي العام، إلا أن الحضارة تتطلب مجهودات والأخلاق وعدم الانحياز لأي طرف حتى يؤدي أصحابها رسالة الجمعية في المجتمع، وكان هدف الجمعية من هذا هو الاصلاح ودوره وأهميته في توعية الرأي العام، وأن انشاء مؤسسة صحفية كان من بين الأهداف التي سعت إليها الجمعية وشخصية عبد الحميد ابن باديس كوسيلة من وسائل تحقيق المشروع وكذا الرد على الصحافة الاستعمارية والمتواطئين مع الإدارة الفرنسية. إذا هذا هو مسعى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد مرحلة التأسيس، حيث أنشأت صحيفتها الأولى " السنة النبوية" سنة 1933 ثم " الشريعة المحمدية" و " الصراط السوي" ثم " جريدة البصائر" 1935 لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان سلسلتين كانت الثانية من 1945- 1956، فما هي أهم هذه الصحف؟[164]

1.3.1. تأسيس جريدة السنة النبوية المحمدية

ظهر أول عدد من هذه الجريدة الأسبوعية بتاريخ 3 من شهر أفريل 1933، وقد دامت حوالي أربعة أشهر نشرت فيها حوالي 13 عدد، وكان توقفها في 3 جويلية 1933، وقد اعتمدت في شعارها من قوله تعالى ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾، والحديث الشريف «**من رغب عني وعن سنني فليس مني**». ترأس تحريرها الشيخ الطيب العقبي والشيخ السعيد الزاهري تحت اشراف عبد الحميد ابن باديس والغاية من انشائها جمع المجتمع إلى السنة

[163] أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 261.

[164] نور الدين فليلة، **النشاط الصحفي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، رسالة ماجستير في قسم الدعوة والإعلام والاتصال، قسنطينة، 2002، ص 70.

المحمدية دون تفريق بينهم، وغايتنا أن يكونوا معتمدين بهدى نبيهم في الأقوال والأفعال[165]، وكذا الرد على جمعية علماء السنة من قبل جماعة الطرفين المنشقين عن جمعية العلماء المسلمين سنة 1932. وقد غلب على هذه الجريدة الطابع الديني نظرا لطبيعة مبادئها الملتزمة بعيدة كل البعد عن السياسة، ومن القضايا التي تناولتها قضية المرأة وكذا الأبيات الشعرية وإصلاح المجتمع من البدعة والظلال.

2.3.1. تأسيس جريدة الصراط السوي

في 11 سبتمبر 1933 أصدرت جمعية العلماء المسلمين جريدة تحت اسم الصراط السوي وكانت امتداد لجريدة السنة والشريعة وكان يشرف عليها الشيخ ابن باديس ويترأس تحريرها الشيخان العقبي والزاهري وأحمد بوشمال، صدر منها سبعة عشر عددا وأوقفتها الإدارة الفرنسية في 8 جانفي 1934، وحملت شعار من قوله تعالى ﴿ **قُلْ كُلُ مُّتَرَبِصٍ فَتَرَبَصُوا فَسَتَعْمَلُونَ مَنْ أَصْحَابُهُ الصِرَاطُ السَوِي وَمَنْ اِهْتَدَى**﴾، تناولت الجانب الثقافي كالتعليم وإنشاء المدارس وضرورة الحصول على رخصة من أجل التدريس.

كما نجد الجانب الديني في الدعوة إلى الدين الإسلامي ونبذ الخرافات ونشر الكتاتيب القرآنية ومحاربة الطوائف الطرقية وغيرها.

ولكن هذه الجريدة حلت من قبل الوالي العام للتخلص من مسؤولية العراقيل التي تطال من قبل الجمعية وجرائدها بعد القرار النهائي في 23 ديسمبر 1933 والذي يمنع الجمعية من إصدار أي صحيفة أخرى وبأية صفة. حيث يرى علي مراد أن ايقاف هذه الصحف من طرف الإدارة الاستعمارية سببه الدعاية ضد المرابطين وبدرجة أقل ضد الأهليين المعارضين للتطور الاجتماعي والسياسي للسكان الذين هم تحت مراقبتهم[166].

3.3.1. تأسيس جريدة البصائر الأولى 1935-1939

بعد الاضطهاد الذي تعرضت له جمعية العلماء المسلمين عملت إلى انشاء جريدة البصائر الأولى، وبعد رحيل " جان ميرانت" صاحب النزعة المعادية للإصلاح والصحافة الإصلاحية الوطنية ومجيء حكومة الجبهة الشعبية غيروا من مقصد الجمعية من خلال مطالبهم المشروعة حسب "السيد ميو" والابتعاد الكلي عن السياسة، فتم الترخيص لهم في

[165] محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 131.

[166] محمد ناصر، المرجع نفسه، ص 213.

إنشاء الجريدة وإصدار العدد الأول سنة 1935/12/27. وقد وضع السيد فرحات بن الدراجي[167] أسباب ودوافع الجمعية من الصحافة في مقاله الذي كتبه بعنوان " جمعية العلماء وحاجته إلى الجريدة". تعد هذه الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين وهي من أهم وأكبر الصحف العربية الجزائرية شهرة وانتشارا في المجتمع الجزائري صدرت في 27 ديسمبر 1935 وسميت بالبصائر نسبة إلى قوله تعالى ﴿ **قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ لِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَّ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَّا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظْ**﴾، وتناولت 83 عددا وكان يديرها ويترأسها الشيخ الطيب العقبي إلى غاية 30 سبتمبر 1937، ليستلم إدارتها وتحريرها مبارك محمد الميلي، بعد اتهام العقبي بمقتل المفتي كحول، وكانت الصحيفة أسبوعية كل جمعة وقد شملت معظم القطر الجزائري وخارجه وقد استمرت إلى غاية توقفها بتاريخ 25 أوت 1939 وقد صدر منها 180 عددا في ظرف 4 سنوات انتهت سنتها الأولى بتاريخ 8 جانفي 1937 بـ 50 عدد. وانتهت سنتها الثانية في 15 جانفي 1937 بـ 51 عدد، وانتهت سنتها الثالثة بـ 180 عددا في 25 أوت 1939[168].

وقد كانت تطبع بالعاصمة بالمطبعة العربية الإسلامية التي كان يملكها الشيخ أبو اليقظان وعندما انتقلت إلى قسنطينة كانت إدارتها بشارع لامير رقم 13[169].

وقد تناولت البصائر مختلف القضايا في المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى العلاقات والرسائل والبرقيات والشعر والنثر الحر، والملاحظ في هذه الجريدة أنه طغى عليها الجانب السياسي وما كانت تعانيه من الإدارة الفرنسية وأحداثها في المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية في فرنسا والمشاريع الإغرائية، كما ركزت على التعريف بالجمعية وحركتها الإصلاحية ومحاربة الطرقية وجماعة " وي وي" والدفاع عن الشخصية الإسلامية ومحاربة سياسة التنصير ومساندة القضايا الإسلامية والقضية الفلسطينية[170].

---

[167] ولد فرحات أبو حامد الدراجي سنة 1906 بقرية لتباتة قرب مدينة معسكر وهي قرية أنجبت العلماء أمثال عبد الرحمان الأخذري وزعماء مقاومة الزعاطشة كالشيخ بوزيان والدرقاوي، درس في جامع الزيتونة وتخرج منه سنة 1931 وانظم إلى جمعية العلماء المسلمين وعين معلما في مدرسة سيق وألقى العديد من المحاضرات والكتابات التنويرية والمنابر الإعلامية الإصلاحية كالصراط والبصائر، توفي في 13 ماي 1951 بمرض العضال.

[168] محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 212.

[169] عبد الملك، **أسلوب الصحافة العربية في الجزائر**، ص 40.

[170] بغناس عادل، **البصائر ودورها في الإصلاح**، رسالة ماجستير، الجزائر، معهد علوم الاعلام والاتصال، 2006، ص 222.

انظر الملحق رقم 4 – جريدة البصائر–

أما موقف الإدارة الفرنسية فيمكن استخلاصه ببقاء العلماء المسلمون الجزائريون في صراع عنيف ضد السلطة الاستعمارية وعملائها للدفاع عن مؤسساتهم الدينية والتعليمية وصحائفهم العربية يحتجون ويستنكرون تارة تعسف الإدارة الفرنسية وتارة أخرى يستنجدون برجال النخبة والنواب لتأييدهم ومساندتهم، وكثيرا ما يستعملون أسلوب الليونة مع فرنسا الديمقراطية[171].

لقد كان رجال الإصلاح على دراسة كبيرة بالواقع الاستعماري وعملوا جاهدين للمواجهة والصراع العلني المباشر لاقتناعهم أن مواجهة الاستعمار الفرنسي لا يكون إلا برد العدوان، لذلك اتبعوا استراتيجية موازية اتسمت بالغدر، فبعدما أن منعت فرنسا رخصة لتأسيس جمعية العلماء المسلمين في 31 ماي 1931 راجع لكون فرنسا يمكن لها مراقبة القوى الدينية والإشراف عليها وفقا لسياستها الاستعمارية ومحاولة استمالتها بواسطة المشاريع الإغرائية، ففي أعداد من جريدة البصائر نشرت الجمعية على لسان الشيخ عبد الحميد ابن باديس افتتاحية أعلن فيها " **وبعد فما ينقم علينا الناقمون؟ أينقمون علينا تأسيس جمعية إسلامية تهذيبية تعين فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى درجة سمعة فرنسا، فإذا كان ذلك صحيحا فقد أساء إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إلينا وتدلوا على رجعية وجمود لا يتناسبان مع المبادئ الجمهورية ولا مع حالة العصر**"[172].

ولكن بعد هذه المرحلة بدأت فرنسا بسياسة التسلط حتى جمعية العلماء المسلمين، فبعد أن أوقفت جريدة المنتقد في 1925، كما منع الحاكم – موريس فيوليت– ابن باديس من الوعظ والخطابة في مسجد تلمسان في 28 أفريل 1927، بدأت من سنة 1932 بانتهاء التسامح الساذج من طرف الإدارة الفرنسية عندما ظهر لها أن جمعية العلماء المسلمين دخلت الميدان السياسي وأعلنت النشاط الصحفي المعادي لفرنسا، حيث أن فرنسا كانت تخشى الدعوى الإسلامية بين كل المسلمين الجزائريين بغض النظر عن مذاهبهم ومكانتهم الاجتماعية، اقترح الكاتب بيرتون أنه من الأجدر اعادة استعمال قانون 18 أكتوبر 1892 القاضي بمنع الرخصة لكي يعرقل تطور حركة العلماء، وفي 17 فيفري 1932 اصدرت فرنسا مرسوما بإلغاء لجنة الشعائر الدينية ووضع المساجد تحت تصرف الكاتب العام ميشال

[171] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 217.

[172] **عبد الحميد ابن باديس العام الرباني والزعيم السياسي، أعلام المساعين**، تأليف مازن صلاح مطبقاتي، ط2، دار القلم، دمشق، 1999، ص 118.

من أجل التدخل في الشؤون الدين الإسلامي، ومما زاد سخط الجزائريين والعلماء هو قرار 29 جوان 1933 بوقف جريدة السنة النبوية المحمدية[173].

ورغم تقدم رئيس الجريدة أحمد بوشمال بطعن إلا أنه لم يقبل طلبه أمام مجلس الدولة وعلى إثر ذلك قامت جمعية العلماء بحركة سياسية عنيفة بالتنسيق مع المنتخبين المسلمين وهذا ما كشفت عنه جريدة " صدى الجزائر" في 5 ماي 1934، ورداً على هذه الحادثة أصدرت فرنسا في 15 مارس 1935 مرسوم مارسيل رينيه وزير الداخلية الفرنسية يقضي بتضييق الخناق على جمعية العلماء المسلمين، ولكن مع مجيئ الحاكم العام " لوبو" الذي عمل على خلق مناخ سلمي، كما أصدر مدير الشؤون الأهلية " ميليوت" الذي تفاوض مع الشيخ العقبي لوقف الدعاية السياسية من قبل الجمعية مقابل حل جمعية علماء السنة و قد قبل الشيخ العقبي وابن باديس بهذا الإجراء، كما تمنعوا من إنشاء جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين أواخر سنة 1935[174].

ومع نهاية سنة 1936 فقدت جمعية العلماء المسلمين أحد مؤيديها السياسيين وهم المنتخبين المسلمين حيث أصدر وزير الداخلية الفرنسية في 13 جانفي 1938 أمرا بحظر النوادي العربية الإسلامية بيع أو تناول المشروبات مجانا، إضافة إلى القرار التعسفي في 8 مارس 1938 الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية يمنع تدريسها من أجل عرقلة التعليم العربي الحر دون رخصة، حيث خصصت جريدة البصائر مقال طويل لهذا الموضوع. وفي 16 نوفمبر تم اقتتال الأمين العمودي وفرحات الدراجي بسبب الدعاية التي روجا لها في أواسط الجزائريين في نادي الترقي، كما تم في نوفمبر 1939 ايقاف جريدة البصائر ومجلة الشهاب عن الصدور مما أحدثا فراغ سياسي وثقافي في الأواسط الجماهرية.

إضافة إلى اتهام الشيخ العقبي بمقتل المفتي كحول وكذا تدهور حالة ابن باديس الصحية وكذا تضييق الخناق على العلماء من أجل الهجرة أو النفي، كما تم إغلاق نادي الإصلاح واستقالة الشيخ أبو اليقظان من اللجنة العلمية وإضافة إلى ذلك وفاة عبد الحميد ابن باديس في 16 أفريل 1940 الذي ترك فراغاً رهيباً في جمعية العلماء المسلمين بعد اعتقال البشير الإبراهيمي، وقد اتهمت إذاعة ألمانية السلطات الفرنسية في 19 ماي 1940 على لسان تقي الدين العلالي بأن ابن باديس مات مسموما على أيدي الفرنسيين[175].

[173] عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن عقون، المصدر السابق، ص 197.

[174] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 220.

[175] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 221.

2. اسهامات الشيوعيين في تطور النضال السياسي

1.2. تأسيس الحزب

تأسس الحزب الشيوعي في الجزائر سنة 1924م، وظل خمسة عشر عاما فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن منذ انعقاد مؤتمر " فيلبربان" الذي عقد في فرنسا سنة 1935 تحصلت المجموعة الجزائرية على الحق في إنشاء حزب مستقل، وبلا تحفظ بقي هذا الحزب يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا[176].

كما أن الضجة السياسية والاجتماعية التي أحدثتها التيارات الوطنية في العقدين الثاني والثالث للقرن العشرين ميلادي جعلت الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر يحس بعزلة عن الجماهير الجزائرية وعن تطلعاتها الحقيقية، فأدى بها الأمر لمراجعة وضعيته في الجزائر، فانتهى به الأمر بعد أخذ ورد إلى التنازل للشيوعيين الجزائريين[177].

وبعد جولة قصيرة في الجزائر لمبعوث الحزب الشيوعي الفرنسي " أندري فرات" "FERRAT André" رئيس تحرير جريدة " لومانيتي" السابق في ربيع 1934 أعلن فيه عن سياسة تعريب الفرع الجهوي الجزائري للحزب الشيوعي حتى يجد مسلك جديد وسياسة محلية تتناسب ورغبات الجزائريين[178].

2.2. تحركاته السياسية

في شهر أكتوبر 1934 أجريت الانتخابات العمالية " الولائية"، حينها تمكن الشيوعيون في الجزائر أن يعلنوا عن سياسة أحسن من التي سبقتها حتى وإن كانت أقرب للأوربيين في الجزائر أكثر من الجماهير الأهلية، على هذا المنوال كانت المطالب المعلنة في البرنامج الانتخابي كما يلي:

- العمل ضد الضغط والخطر وذلك لإلغاء قانون الإندجينا والعمل على المساواة في الحقوق السياسية والنقابية، وعلى فصل الدين الإسلامي عن الحكومة، وعلى حرية الصحافة والهجرة للعمل إلى فرنسا.....
- العمل ضد الحرب والضغوط الإمبريالية والفاشية ومنظماتها، والدفاع عن الاتحاد السوفياتي وأمن جميع العمال المقهورين.
- الدفاع عن العمال ومطالبهم المحقة، وعن الفلاحين الصغار والخماسين، وعن صغار الصناع والتجار ضد الضرائب المجحفة بهم ....[179].

---

176 بسام العسلي، **منهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)**، دار النفائس، بيروت لبنان، ط1، 1982، ص 121.

177 عبد الرحمان بن ابراهيم بن عقون، المصدر السابق، ص 392.

178 المصدر السابق، ص 392.

179 عبد الرحمان ابن ابراهيم العقون، المصدر السابق، ص 392.

وتبعا لذلك ولكي يجلب هذا الحزب النظر إليه خاصة لمطالب الجزائريين باشر في العمل، ففي 17 سبتمبر 1935 جاء للجزائر الشاب " إلياس بارطال" ALIES BARTAL والذي كان يعمل ككاتب لفرع الحزب بباريس، فبدأ عمله على رأس فرع الجزائر كمرشد، فقام بتوجيه رسالة طويلة لجميع المسؤولين في خلايا الحزب بالجزائر قائلا ومفتتحا كلامه بما يلي: « بمجرد قدومي من فرنسا لأخذ مسؤولية الأمين العام المرشد للحزب بشرط تعاون جميع الشيوعيين في عمل جدي»[180].

مما يبين لنا أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يتخلى كليا عن فرعه بالجزائر وارساله الشاب الياس بارطال خير شاهد على هذا الطرح، فهل كان هذا الأمر هدفه محاولة احتواء للحزب في الجزائر؟ أم مجرد مناورة حتى يستكمل الحزب سيرانه في ظل الحركة الوطنية؟

أما في 1936 فقد ميزها انعقاد المؤتمر الإسلامي وقام الشيوعيون بتلبية الدعوى للمشاركة في المؤتمر، بحيث أن النقطة التي التف حولها الجميع كانت مشروع فيوليت، وقد جمع المؤتمر لذلك كثيرا من المتناقضات لا في التخطيط فقط بل حتى في الأهداف الاستراتيجية أيضا. فالذي كان يهم النواب هو تطبيق مشروع فيوليت الذي وضع في الحقيقة من أجلهم، أما العلماء فكانوا مشاركين بنصف حماس وبطريقة غامضة على حد قول سعد الله: « كانت مطالبهم منحصرة في تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم»[181].

على جانب آخر الاشتراكيون والشيوعيون كان يهمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا مشتركين فيها، والتي جعلت من شعاراتها محاربة للاضطهاد والظلم في المستعمرات. ولهذه الأسباب والرؤى المختلفة للتيارات المشاركة في المؤتمر كانت صياغة قائمة موحدة من المطالب عملا ليس بالسهل فإذا أردت أن تتوحد سيكون لزاما عليك أن تتناسى الكثير من الخلافات وبالمقابل تقديمك للكثير من التنازلات[182].

ولعل اختلاف المطالب والبرامج المقدمة من طرف التيارات صورت حقيقة هذا الجمع الذي أريد له أن يصل إلى غاية واحدة بطرق مختلفة، فيقول توينبي في هذا الصدد « إن هذه هي إحدى الحالات التي عمل فيها الضغط

---

[180] نفس المصدر، ص 393.

[181] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 156.

[182] المرجع نفسه، ص 157.

الجماعي للرأي العام إلى جانب معتدلين بدل العمل إلى جانب المتطرفين كما حدث بالنسبة للخصومة التي وقعت حول التجنيس»[183].

والحديث عن الحزب الشيوعي الجزائري يجرنا إلى محل إعرابه أثناء وقوع الحرب العالمية الثانية فحكومة فيشي " حكومة الثورة القومية" لم تكن لها علاقة طبية مع روسيا الشيوعية ولذلك اضطهدت أيضا الشيوعيين في الجزائر واتهمتهم بالعمل المضاد لها. فقد حلت الحزب الشيوعي رسميا، لذلك كان نشاط أعضائه ضعيفا خلال 1940-1942، فلجأ الشيوعيون إلى العمل السري لكنهم كانوا في الجزائر خاصة " شديدي الاحترام للقانون"[184].

ويذكر سعد الله أنه رغم ذلك فقد اعتقلت حكومة فيشي بعض الشيوعيين وأحضرتهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة، ومضادة الاتجاه الذي تقوم هي عليه ولم يستأنف الشيوعيون نشاطهم إلا في نهاية سنة 1942 بعد نزول قوات الحلفاء[185].

ومع هذا السياق وعندما انتهت الحرب، وأطلق سراح الشيوعيين المسجونين في معسكرات الاعتقال في الجزائر عام 1944 كتب " أتيين فاجون" العضو الاوروبي في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري في مجلة " الحرية" لسان حال الحزب ما يلي: « **يحاول هتلر، رغبة منه في إضعاف العون الذي يبذل للشعب الفرنسي في هذه الدقيقة الحرجة تقوية حملته الإذاعية العربية، داعيا الجزائريين إلى الانفصال عن فرنسا ويقوم عملاء العدو هنا بالدعوة إلى الانفصالية في نفس الوقت الذي يكيدون فيه الأحقاد بين الأوربيين والجزائريين....**»[186].

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الحزب الشيوعي الجزائري أراد أن يوصل فكرة مفادها أن ليست جماهير الشعب هي التي كانت تنادي بالانفصال والاستقلال عن فرنسا، بل جماعات الإقطاعيين وأصحاب الملايين ورجال الاحتكارات. وكان الحزب الشيوعي يؤيد بقاء السيادة الفرنسية، وسياسة الدمج في الفترة الأولى التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لأن الشيوعية السوفياتية كانت تأمل في أن تكسب فرنسا وجميع معسكراتها إلى العالم الشيوعي

[183] نفس المرجع أعلاه، ص 157.

[184] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 180.

[185] المرجع السابق، ص 180.

[186] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 122.

كتلة واحدة، لكن انتخابات عامي 1945 و1946 في الجزائر أثبتت أن الجمهور الجزائري يقترع إلى جانب المنادين بالدمج[187].

كما يشير غليسبي أن وزيرا شيوعيا بمنصب وزير الطيران هو من اصدر الأمر أن تقصف المدن الجزائرية الثائرة في 8 ماي 1945. وبعدها بأربعة أيام فقط من نفس التهم وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي نداء إلى شمال افريقيا اتهمت فيه مصالي وغيره من زعماء حزب الشعب والجواسيس بالمسؤولية عن الثورة، وبعد مضي قرابة الشهر ذكر مندوبو الحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي ما يلي: « إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى... ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي»[188].

وفي هذا الموقف وعلى اثر هذا التصريح يفهم من كلامهم نقطتان مهمتان إحداهما: أن الحزب يرى صلاح الجزائر في بقاء الدولة الفرنسية فحسب خلاص الشعب الجزائري يكمن في تبعيته ووحدته لفرنسا. أما الأخرى وهي الأكثر حدة فتتمثل في تكفير كل شخصية أو تيار كان يطالب بالاستقلال والانفصال عن أمهم فرنسا فراح الشيوعيون يخونون أصحاب هذا الاتجاه الاستقلال لضعفهم وعدم قدرتهم على استيعاب ما تريده الجماهير الجزائرية.

3.2. دوره الإعلامي

عرف النشاط الإعلامي في الجزائر سواءاً من التيارات الوطنية أو من صحافة الاستعمار اختلافا واضحا من حيث نوعية وأسلوب أقلام محرريه وأفكارهم المتعددة الاتجاهات السياسية والثقافية، فهناك من راح بمطالب سياسية بحتة والآخر بمطالب اجتماعية وثقافية...إلخ. فالصحف الاستعمارية عملت على التشهير بسياسة وانجازات الاستعمار الفرنسي وايجابياته كشقه للطرق وبناءه للسدود، أما الصحف الوطنية فربطت المسألة الاقتصادية والاجتماعية بالوضع السياسي الاستعماري.

---

[187] جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر : خيري حمّاد، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961، ص 86.

[188] المصدر السابق، ص ص 85، 86.

على جانب آخر أولت الصحف الشيوعية اهتماما بالغاً بالاقتصاد والمجتمع أكثر من غيرها معتمدة على طرح ماركسي بحيث ضمن إطار قضية الكفاح أو الصراع الطبقي فحذرت الصحف الستوفية قبل مجازر 8 ماي 1945 هي حالة للمجاعة السائدة في المدن والأرياف الجزائرية[189].

فبعد أن استأنف الحزب الشيوعي نشاطه سنة 1942 لم تخلوا أعداد جريدة الحرية "La Liberté " لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري عقب نهاية 1944 من ركن أو عمود حول نقص التموين بالغذاء وانتشار المجاعة في شمال الجزائر وجنوبها، مدنها وأريافها، فقدمت الصحيفة العديد من الأمثلة حول معاناة الجزائريين من الجوع والبرد اللذين كثيرا ما يؤديان إلى المرض والموت حيث يقول: « **فمن بين 8 ملايين ونصف من سكان الجزائر، يوجد أكثر من 7 ملايين مسلمين، ويمكن أن نؤكد أن 6 ملايين يعيشون في ظروف جد مأساوية، لم يتمكنوا من الخروج منها خلال السنوات الأخيرة**»[190].

وعنونت الحرية " في بلد الصوف، الفلاحون يموتون بالبرد، الأطفال يتجولون عراة في الشوارع" فذكرت ما يلي: « في كل يوم نقرأ إعلانات غير مكتوبة باكتشاف جثث متجمدة في الشوارع، رأيت في الأسبوع الماضي امرأة تغطي رضيعها بجريدة في هذا الشتاء البارد، إلى أين تذهب أصواف إنتاج 800000 من خرفاننا سنويا»[191].

أسهم هذه الجريدة لم تتوقف عن هذا الحد من الذم تجاه الإدارة بل زادت من تصويب سهامها حدة أكثر فذكر عدد آخر ما يلي: « في قسنطينة، القبائل التل والصحراء يموت الناس جوعا، قرى بكاملها متجمدة ولا يوجد فحم ولا خشب، في الدواوير الرجال يسيرون أحيانا 30 كلم باحثين عن التزود بغذاء خيالي، ينتقلون في الطريق في الثلوج ولا يعودون إطلاقا إلى منازلهم، ... حينما تذوب الثلوج في جبالنا سيظهر حجم الكارثة»[192].

ولهذه الأسباب استمرت الصحيفة تروي حلقات مسلسل المجاعة، بحيث ذكرت فقط في صبيحة الأحد 30 ديسمبر 1944، 7 أشخاص ماتوا بسبب الجوع وكذا الكارثة التي حلت بقطيع الغنم في الهضاب العليا بتاريخ 10

---

189 عبد السلام عكاش، **الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2017/2016، ص 91.

190 عبد السلام عكاش، **تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب انتفاضة 08 ماي 1945**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد21، 2015، ص 02.

191 عبد السلام عكاش، **تفسير الصحافة الشيوعية** ....، نفس المقال، ص 03.

192 للاستزادة أكثر راجع: **عبد السلام عكاش، تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب انتفاضة 08 ماي 1945**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد21، 2015، ص 02.

جانفي 1945 أرجعت الآلاف من الرحل بدون دخل في مناطق تسودها المجاعة. وصورت هذه الصحيفة البؤس الواقع آنذاك بمدى تأثر الفلاحيين معنونة في إحدى أعدادها كالتالي: " في عين البيضاء المجاعة جعلت الفلاحين يبيعون هكتارا من الأرض مقابل شيء من القمح"[193].

ونتيجة لذلك حملت الصحافة الشيوعية النظام الاستعماري مسؤولية المجاعة ونقص التموين فهم يرون بأن البلاد تعرضت للنهب سنوات الحرب وفي ظل حكومة فيشي (Vichy).

هكذا كانت الجزائر خلال الحرب وعهد فيشي خاصة: بؤس في الحياة الاقتصادية، وفي الحياة السياسية الوطنية، واضطهاد وقمع من جانب الإدارة الفرنسية، فذكرت الصحف والجرائد الشيوعية أن المواد الغذائية كانت مفقودة، وأن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة، وكان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملاريا في لحظات[194].

وعبر نشاط هذا الحزب السياسي وطرحه الإعلامي يتبين لنا أن الحزب بقي تيارا مطلبيا يدعو لإصلاحات اجتماعية، تكون في صالح الكادحين أمام مستغليهم ضمن مبدأ عام يخدم الطبقة الكادحة[195].

فقد ظل على صورة الحزب الشيوعي الفرنسي، فكان يؤيد بقاء السيادة الفرنسية وسياسة الدمج في الفترة الأولى التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لسببين مهمين أولهما أن الشيوعية السوفياتية كانت تأمل في كسب فرنسا وجميع مستعمراتها في العالم عن طريق ثورة بروليتارية شاملة، أما الثاني كون الحزب الشيوعي الجزائري حليف قوي ووفي للحكومة الفرنسية الموجودة في الجزائر والمتمثلة في الجبهة الشعبية.

ولعل تحول مواقف الحزب السياسية خير دليل على تناقضاته ففي عام 1938 تحول من حزب مناوئ للنازية مع غيره من الأحزاب الشيوعية في العالم إلى حزب مناوئ للاستعمار بعد توقيع المعاهدة عام 1939 بين (الميثاق النازي – السوفياتي). لكنه غذى الروح الوطنية للتيارات الأخرى دون أن يشعر فبمجرد دعوته أثناء المؤتمر الإسلامي بالحاق الجزائر بفرنسا، ساهم في تفجير صراع بينه على أساس تصوره أن فرنسا هي أمهم ولا حياة بدونها، وبين من يرى الحل في رحيل هذه الأخيرة في صورة نجم شمال افريقيا.

---

193 نفس المرجع، ص 03.

194 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 190.

195 الصادق بخوش، **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 166-167.

3. تطور النضال السياسي والإعلامي للنواب وللاستقلاليين

1.3. أسباب انقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين

تتعدد أسباب الانقسام إلى انتهاجها لمبادئ الثورة الفرنسية المزعومة، وكذا ضغط المعمرين الذين أسسوا أحزاب معارضة لسياسة الإدماج وكذا فشل مشروع فيوليت والتخلي عن فكرة إعداد مشروع المواطنة لفئة من الجزائريين وانحياز الجبهة الشعبية التي كانت خيبة آمال الجزائريين بالاطلاع إلى فشل المؤتمر الإسلامي وسياسة العلماء في المشاهد السياسية[196]. كل هذا ساهم في إنشاء التجمع الإسلامي – الفرنسي باسم التجمع الإسلامي الجزائري في 31 جوان 1938 ضم جميع الجزائريين وذوي الجمعيات المختلطة الفرنسية وبعد انفصال فرحات عن ابن جلول حيث أصبح فرحات عباس وسطي معتدل متخلي عن سياسة الإدماج وحاول الإقتراب من مصالي الحاج والجماهير الشعبية حيث قال " إن مفتاح النجاح يكمن في النظام والانضباط وأصدقاء مناضلون هدفهم تعذيب الجماهير وتكوينهم سياسيا وتحريرهم اقتصاديا"[197] حمل برنامجه مطالب أهمها استعمال اللغة العربية وتحرير التعليم واجباريته وفصل الدين عن الدولة وضمان المساواة والحرية السياسية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كان هناك مشكل وهو أن النخبة استقطبها ابن جلول بفكره الاندماجي، أما الجماهير الشعبية لم تعد تستوعبها هذه المطالب البدائية بالإضافة إلى المعارضة الفرنسية والشيوعية والاشتراكية.

مع بداية العقد الرابع من القرن العشرين ومع بداية نزول الحلفاء وقواتهم في شمال افريقيا يوم 8 نوفمبر 1942 بادرت النخبة الجزائرية بقيادة فرحات عباس للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية مقابل المشاركة مع الحلفاء وفي 1 فيفري 1943 أصدر فرحات عباس بيان إلى الجنرال ديغول والرئيس الأمريكي روزفيلت والإنجليزي تشرشل

2.3. بيان الشعب الجزائري فيفري 1943

مثل بيان الشعب الجزائري مرحلة مهمة في مسيرة الحركة الوطنية والشعب الجزائري، فهو قد وجه إلى السلطات الفرنسية التي كانت تمر بلحظات عصيبة بسبب الحرب العالمية الثانية وتداعياتها، وكان هذا البيان يمثل المرة الأولى يصدر فيها وثيقة واضحة تتضمن بيانا بين مسيرة الشعب الجزائري نحو نظام عادل يليق به، ومن هذا المنطلق اعتبر البيان وثيقة

[196] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ص 163.

[197] فرحات عباس، **رجل الدولة**، ط2، منشرات تالة، الأبيار الجزائر، 2009، ص 32.

ايديولوجية/ سياسية فريدة في حوليات التاريخ الجزائري الحديث تحت الاحتلال الفرنسي، كما أن الوثيقة في حد ذاتها تعتبر الاستعمار الفرنسي قد كبل الشعب الجزائري وعطله في ارتياد الحياة المدنية الحديثة "إن الشعب الجزائري الذي وضع أمام هذه المسؤولية، ورغبته في العمل من أجل السلام والحرية، يرفع اليوم صوته من أجل التشديد بالنظام الاستعماري الذي سلط عليه".[198]

فالبيان في حد ذاته محاكمة الاستعمار والتشريعات والقوانين الاستثنائية والزجرية بمسيرة حق الشعب في الاستقلال والحرية والبحث عن النظام السياسي اللائق به، كما تقرره الشرعية الدولية الجديدة، ولعل هذا البيان على حد تعبير المؤرخ "**روني غاليسو**" يفصح عن "مرحلة حاسمة من الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ويعطي التصور الأخير، أي الثورة في نهاية المطاف"، ومن جهة أخرى نجد أن هذه القدرة قد تميزت من الناحية السياسية بنشاط فرحات عباس، وقد كان هذا الأخير في اتصال مع **روبير مورفي** القنصل المكلف في الإدارة الأمريكية بمتابعة القضية الجزائرية على خلفية تصريح الرئيس الأمريكي بحق الشعوب في تقرير المصير، إن فرحات عباس يستمد مشروعه السياسي من الواقع الجزائري مثلما عبر عليه أن السياسة لا ترتجل ولا تقلد من الجار، وإنما تخرج من أعماق الشعب نفسه وثقافته.[199]

وبناء على ذلك بدأ في تحضير رسالة قددمها للسلطات الفرنسية والحلفاء يوم **22 ديسمبر 1942** الموقعة من طرف فرحات عباس وعبد القادر سايع والدكتور تامزالي، وعنوانها "رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة"، حيث جاء في الرسالة ما يلي: "بعد أن يحققوا بعض الحرب كل القارات، ومؤقت فرنسا مشعل الحضارة والثقافة تصل اليوم إلى الجزائر، أو كانت هذه الحرب كما يصرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير الشعوب، والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك المسلمون الجزائريون فيها بكل قواهم والتضحية في سبيل الكفاح التحرري، وهكذا سميت بالاتحاد الوطني السياسي، وفي نفس الوقت تحرير فرنسا، لكن سكاننا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية، وهدفنا إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر، ويمنحهم الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية".[200]

---

[198] نورد الدين تنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص451.

[199] عز الدين معزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص157.

[200] عز الدين معزة، المرجع السابق، ص160.

ولكن تعبيرا عن حقوقهم أمام إدارة الاحتلال، وعدم ترحيب قوات الحلفاء يطالب فرحات عباس السابقة، كان لزاما عليه أن يختار طريق آخر أكثر راديكالية، قدما إلى عقد اجتماع في مكتب المحامي بومنجل بالعاصمة وقد حضره عدة شخصيات منهم االدكتور تامزالي رئيس الفرع القبايلي في المندوبيات المالية وفرسي أحمد والقاضي عبد القادر مستشار مالي، ورئيس جمعية الفلاحين والدكتور لمين دباغين وعسلة وهما عضوان في حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني وفرحات عباس والدكتور ابن جلول ومحمد الهدي رئيس الجمعية للطلبة المسلمين ومستشارون عامون ومندوبون ماليون وغيرهم ... قد اتفقوا على إصدار ميثاق جديد خاص بالجزائر.[201]

وبعد استشارته مع هذه الشخصيات، ثم الاتفاق فيما بينهم على تكليف فرحات عباس بتحرير تقرير يقدم إلى سلطات الاحتلال والحلفاء، ويقول عباس فرحات في هذا الشأن "**بعد عودتي إلى سطيف كتبت بيان الشعب الجزائري**"، وحرره وحده في بيته بسطيف، ويقول عنه بأنه "ملخص موضوعي ل 130 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، واستقراء للماضي، وتعبير صادق عن مطامع الشعب الجزائري"، وقد وضع عنوانا للبيان "**الجزائر إلمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري**"، وتركز على خمسة مطالب أساسية هي:

1/ إدانة الاحتلال وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة التعسف، واستغلال شعب لشعب آخر وهذا الاحتلال ما هو إلا شكل جماعي للعبودية الفردية في القديم والاستعباد.

2/ تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

3/ منح الجزائر دستورا يضمن لها:[202]

- الحرية والمساواة المطلقة لكل سكانها بدون تمييز عرقي أو ديني.
- إنهاء الملكيات الإقطاعية، وتطبيق إصلاح زراعي، وحق العيش برخاء.

(هذا المطلب مستمد من برنامج حزب الشعب- رسالة مقدمة إلى بيان **1939**).

- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة، وحق الجمعيات.
- التعليم الإجباري لكل الأطفال، ذكورا وإناثا.

[201] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص193.

[202] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص195.

- حرية الديانة لكل السكان، وتطبيق فصل الدين عن الدولة.

4/ المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين، في حكومة بلدهم، مثلما فعلت حكومة بريطانيا وحكومة المارشال ببيان والألمان في تونس، وهذه الحكومة تستطيع في جو من الوحدة المعنوية الواضحة أن تشترك الشعب الجزائري في الكفاح المشترك.

5/ إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين المحكوم عليهم، مهما كانت انتمائهم الغربي وعلى شاكلة ذلك قضية مصالي الحاج منذ **1937**.[203]

كما أن جل هذه المطالب مستوحاة من برنامج الميثاق الأطلسي في **14 أوت 1941** وكذا تأثير مطالب تأسيس الحكومة السورية في عهد الجبهة الشعبية على صياغة المطلب الرابع، إضافة إلى برنامج حزب الشعب الذي كان من بين العوامل التي ساهمت في إعداد البيان، وذلك أن حزب الشعب كان يمارس نشاطه ومواقفه السياسية بشكل سري بعد حل حزب الشعب، إضافة إلى ذلك مشاركة أعضائه في التحضير لتحرير بيان الشعب الجزائري، وقد سلمت هذه الوثيقة في **مارس 1943** إلى الحاكم العام "**بيرتون**" وتم قبولها على اعتبارها قاعدة للإصلاحات وقدمت إلى الممثلين الأنجلو- أمركيين، كما أن الحاكم العام أكد على اقتراحات أكثر واقعية وكون لجنة للإعداد برنامج إصلاحات قابلة للتجسيد حتى خلال الحرب.[204]

اجتمعت هذه اللجنة في يوم **14** أفريل ويوم **23** جوان **1943**، وقدمت الاقتراحات الواقعية على شكل ملحق للبيان من قبل الموفدين الجزائريين إلى الجنرال ديغول والجنرال كاتروكس وقد تم اعتماد البيان في **26** جوان **1943** من قبل لجنة الدراسات بحضور محافظ الحكومة أنطونيو بيركي الذي أعطى موافقته، ويتعلق هذا البيان الذي تم إدخال تغييرات فيه بتقرير الجزائر، ووضع دستور مستقل وضرورة تكوين حكومة مؤقتة نابعة من الشعب، وسلامة القطر الجزائري ووحدته وكذا الاعتراف بالاستقلالية السياسية للجزائر، بوصفها أمة سيدة مع حق فرنسا في الرقابة ومساعدة عسكرية للحلفاء في حالة نشوب نزاع، وكان ينبغي أن تجسد هذه الإصلاحات حكومة جزائرية تتألف من وزارة جزائريين مسلمين متساويين مع عدد الموظفين الفرنسيين.[205]

---

[203] انظر الملحق رقم 6، **الملحق السياسي لبيان فيفري 1943**.

[204] فرحات عباس، المصدر السابق، ص140.

[205] عقيل نمير، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 139، دمشق، 2009، ص265.

ولكن إجمالا لقد خاب أمل النواب الذين علقوا آمالا على اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي تراجعت عن موقفها المساند لمطالب البيان ويظهر ذلك من خلال تصريح الجنرال كاثروكس كحافظ الدولة للشؤون الإسلامية أن "الجزائر جزء ل يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تقبل أن ترى الجزائر مستقلة".[206]

وخلال الدورة الطارئة للوفود المالية في **26** سبتمبر **1943** أعلن هؤلاء النواب وأعضاء الحزب وأصدقائه لأهداف البيان، وكردة فعل على ذلك تم اعتقال فرحات عباس وسايح عبد القادر ووضعها رهن الإقامة الجبرية في الجنوب بتهمة التحريض على العصيان، وتهدف فرنسا وسياسة المعمرين اللذان لم يختلفا قط في طبيعتهما إلى هدف واحد وهو الإبقاء على الجزائر فرنسية، ورغم أن فرحات عباس الذي جاء بفكرة البيان نتيجة لفشل سياسة حكومات الجمهورية الثالثة التي لم تحقق الإصلاحات الملزمة للمطالبة بحكم ذاتي للجزائر، كما أن البيان يعتبر بحق عمل ثوري لمطالبته بالتنديد بالاحتلال وإلغائه ورفضه لسياسة الإدماج والمطالبة بالمواطنة، ولكن سياسة الإصلاحات الفرنسية التي تتميز بالبطء وبأهدافها المحدودة جدا والتي تسير عكس التطلعات الشعبية نظرا لمصالح الدولة الاستعمارية والأقلية الأوروبية جعل من البيان الذي رسمه بيان الشعب لم يتحقق.[207]

وقد سمي بيان المنتخبين المسلمين وهي نفس تسمية ابن جلول ممثل البرجوازية الإسلامية في الجزائر، أما فرحات عباس الذي دخل الكفاح السياسي الوطني سماه " بيان الشعب الجزائري"[208]. كما حاول إنشاء " جبهة دستورية جزائرية" في 5 جوان 1943 لمساندة البيان ومطالبه لكنه فشل، ثم أنشأ حركة أخرى سماها " الجزائر الحرة " بعد التقائه مع الإبراهيمي والدكتور الأمين الدباغين والدكتور فرانسيس لكنه اعتقل وفشل مرة أخرى، وبعد خروجه من السجن فكر في إنشاء حركة أقل جاذبية لكن أكثرها تعبئة سياسية فأنشأ " جمعية أحباب البيان" ثم أصبحت " أحباب البيان والحرية".

وفي 7 مارس 1944 أصدرت اللجنة الفرنسية رفضها لمطالب البيان، وأصدرت قانون المواطنة لبعض فئات الجزائريين من أجل الدعوة إلى الإدماج وكان الرد على هذا القانون بإنشاء " حركة أصدقاء البيان والحرية" في مدينة سطيف وذلك يوم 14 مارس 1944، وقد كانت الظروف السياسية مثالية على الصعيد المحلي والخارجي لإنشاء تجمع وطني كبير بجانب الجماهير الشعبية وحزب الشعب الجزائري والعلماء وأنصار فرحات وكانت هذه الحركة جبهة مؤلفة من

---

[206] أحمد مهساس، نفسه، ص199.

[207] **يوسف بن خدة**، المصدر السابق، ص132.

[208] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 474.

متحالفين أكثر منها حزب سياسي متماسك الإيديولوجية وكان فرحات عباس كاتبها العلم والمسؤول السياسي عن جريدة المساواة الناطقة باللغة الفرنسية[209].

وقد وافق حزب الشعب على إنشاء هذه الحركة من أجل إيجاد الشرعية لحزبه للتدخل وتوحيد القوى السياسية الوطنية لتكوين جمهورية جزائرية مستقلة وبرلمان وطني، كما ضم مناضلين من حزب الشعب المتفقين حول أفكار البيان ومطالبه وبهذا يتضح أن حزب الشعب لم يكن من أنصار كل شيء أو لا شيء[210].

احتوى القانون الأساسي لحركة أحباب البيان التي كان مقرها في سطيف على خمس مواد ترسم سياسة الحركة ومنهجها وأهدافها[211].

إن الهدف من هذا المحتوى هو محاولة المزج بين مطالب كل الاتجاهات الوطنية المنظمة لها والموافقة على أفكارها ومطالبها التي توجهها إلى الحرية والاستقلال للشعب الجزائري عن فرنسا.

بعد إطلاق سراح عباس فرحات من المعتقل بالجنوب الغربي لقطاع وهران مع عبد القادر سايح في 2 ديسمبر 1943 وذلك على إثر وساطة بيار بلو الحاكم العام الفرنسي، وقد ازدادت الدعاية الإعلامية نحوه، أما بالنسبة لموقفه من المنتخبين المسلمين الذي خضعوا للسياسة الإدماجة التي جاء بها الحاكم العام كاترو حيث قال "كان ذلك متوقعا، فمجموعة من المنتخبين المسلمين أصبح تعاونهم مع الاحتلال كطبيعة ثابتة"، ولذلك قام فرحات عباس بكتابة رسالة قدمها إلى الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي في المنسوبيلت المالية، وجاء فيها أنه قدم تصريحا إلى السيد الحاكم العام باسم المندوبين الماليين للأهالي يوم 9 ديسمبر 1943 يتمثل في تغيير مسار سياستنا الجزائرية وأن هذا التصريح مملى ومفروض عليكم من الإدارة الإسلامية وسأبقى وفيا لبيان 10 فيفري 1943 "كما بادرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قانون المواطنة في مارس 1944، حيث رفضه فرحات عباس وقد قال عنه في هذا الشأن ما يلي:

---

[209] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ت. ج عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 149.

[210] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 480.

[211] انظر الملحق 6 القانون الأساسي لحركة أحباب البيان، فرحات عباس

" إن أمر 7 مارس 1744 ليس أمرا جديدا على الساحة السياسية، فقد أعاد مشروع بلوم فيوليت كله لسنة 1936، هذه الإصلاحات قد تجاوزها الزمن، الشعب يدينها مطلقا، ففي قبل كل شيء لا تجمع سوى بعض النواب الخائفين المهمومين من أجل فرنسا والمصلحة الدائمة"[212].

كما سانده في هذا القرار البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين وكذا الحزب الشيوعي الجزائري رغم موقفه المتوقع بعض الشيء. وعلى كل حال لقد أسس فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحرية في مارس 1944 للدفاع عن مطالب المقدمة للحكومة الفرنسية في فيفري 1943 وقد انضمت إليه القوى السياسية كحزب الشعب الذي اعتبره المنعرج الحاسم في اقناع المترددين وفئة المثقفين بصحة مطالبه وجلب اهتمام الجماهير الشعبية، كما استطاع أعضاء حزب الشعب المنخرطين في الاتحاد من جعله قوى سياسية هامة. وقد أسس فرحات عباس جريدة أسبوعية " المساواة " في 15 سبتمبر 1944 ونشر فيها أفكار أحباب البيان والحرية والدفاع عنه كما قام حسين عسلة القيادي في حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية بالإشراف على تكوين هيئة ولجان محليين للحركة، كما كان يتمتع بازدواجية اللغة وموهوب ويجذب الشعب[213].

وتعتبر تشكيل حركة أحباب البيان والحرية بمثابة المحاولة السياسية الثانية بعد فشل المؤتمر الإسلامي وعمدت إلى تجنيد النواب المنتخبين الداعين إلى إقامة دولة جزائر فرانكو – إسلامية وتحييد الحزب الشيوعي الجزائري، كما ساهمت عوامل أخرى في التعبئة الشعبية منها صدور ميثاق الجامعة العربية وأحداث سوريا ولبنان ومؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أفريل 1945.

3.3. تأسيس حزب الشعب

عندما كان مصالي وأعضاء النجم في مدينة ليون الفرنسية، حضروا الخطاب الذي ألقاه رئيس الجبهة الشعبية " ليون بلوم" والذي كانوا يأملون منه أن يعقد بعض الإصلاحات والامتيازات ولكنهم فوجئوا بإصدار المرسوم القاضي بحل

---

[212] أحمد مهساس، **الحركة الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة 1915-1954**، ت. ج الحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 263.

[213] بن يوسف بن خدة، **بذور أول نوفمبر 1954**، تر الحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 134.

حسين عسلة: المولود بطومي إغيل إسيولا – تيزي وزو- المشارك في الكفاح السياسي والعسكري المسلح.

النجم وأصبحوا ملاحقين من قبل الإدارة الفرنسية لذلك أمر مصالي الحاج في إيجاد تغطية مناسبة لإخفاء نشاطهم ومحاولة التعبئة السياسية والجماهرية لذلك أنشئوا جمعية جديدة سميت " جمعية نجم افريقيا الشمالية المجيدة "[214].

لكنهم فشلوا في ذلك وحاولوا مرة أخرى بعد حل النجم سنة 1929 في محاولة إيجاد حركة سياسية قائمة على الشرعية القانونية وثابتة على مبادئها ولم شمل المناضلين المثقفين والمسجونين وكذا تحقيق تنظيم دائم ومستمر وهكذا جاء مصالي الحاج بفكرة تأسيس جمعية أحباب الأمة وأوعز لأعضاء الحزب خلال اجتماع القمة المركزية بأن يستأنفوا نشاطهم تحت هذا الاسم خلال الفترة التي تبعت تاريخ حل النجم في 6 جانفي 1937 وبين تاريخ تأسيس الحزب في 18 مارس 1937 وهي مرحلة انتقالية عرفت بمرحلة أحباب الأمة[215].

أولا: أحباب الأمة

بعد انتقال مصالي الحاج من مدينة ليون إلى باريس اجتمع بقيادة الحزب واتفقوا على الموافقة في تأسيس " جمعية أحباب الأمة" التي تعتبر غطاءا سياسيا قانونيا دون المحاولة لخرق القوانين العامة، كما وجه مصالي الحاج وثائق خطية نحو فرنسا والجزائر وبلجيكا وصدرت طبعة خاصة من جريدة الأمة نسخو منها ألاف النسخ، كما وجهت احتجاجات لكافة جرائد أحزاب الجبهة الشعبية كما لجئت إلى جمعية حقوق الإنسان ونحو لجنة المثقفين اليقظة المعادية الفاشية وإلى أحزاب الجبهة الشعبية وإلى منظمات الشعوب المستعمرة، كما وضع محمد في سبتمبر 1936 تعبيرا عن فكرة أحباب الأمة.

ولعل هذه الفكرة وجهت منذ تأسيس جريدة الأمة سنة 1930 حيث حث الحزب على جمع أعضاء الحزب وأصدقائه على مساندته والاشتراك في قضيته، كما وضعت جريدة الأمة منذ صدورها في العدد الأول شعارا تمثل في " جريدة الأمة تدافع عنكم ... فدافعوا عنها باشتراككم فيها ".

ومن هنا خلقت جماعات من الأصدقاء والأحباب بين أعضاء النجم ومؤيديه، كل هذا يصب في الواجبات الحزبية حيث كانت جريدة الأمة لسان حال النجم ولسان حال الجماعات المحلية التي سميت بأحباب الأمة، كما طلبت الجريدة جمع أعضاء الأحباب أن يظهروا كل ما لديهم في المظاهرات وأن يهتفوا بقول " الأمة في كل مكان" [216]. كما

---

[214] أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 212-215.

[215] **مذكرات مصالي الحاج 1898-1939**، ت .ج : محمد المعراجي، منشرات 2007، ص 176.

[216] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 282.

بادرت الإدارة الفرنسية إلى مراقبة حركة أحباب الأمة التي استمرت إلى ما بعد تأسيس حزب الشعب، حيث في 15 فيفري 1937 وجهت الوزارة الداخلية أوامر إلى مسؤولي المحافظات بمراقبة عمل الجزائريين المقيمين بفرنسا بعد أن علموا بأنهم يحاولون إنشاء حركة سياسية جديدة لكسب الشرعية في تأسيس حزب سياسي، وفي إصدار جديد من عمالة وهران من قبل رئيس لجنة النجم في الجزائر " خليفة بن عمار" في 22 فيفري وضعت لجنة " شؤون أهالي شمال افريقيا" يتبين من خلاله تقريرا ينص على أنهم أسسوا " لجنة الدفاع" لبيع والاشتراك في جريدة الأمة وأن هذه اللجنة وضعت بطاقات تضمنت " أحباب الأمة" وسعر البطاقة الواحدة 3 فرنكات[217].

لقد تمكن " أحباب الأمة" من عقد اجتماع عام في قاعة كوزموس شارع البلدية بتاريخ 11 مارس 1937 وتكلم فيه كل من أحمد صنهاجي رئيس قسمة النجم ومصالي الحاج وغراندي رئيس قسمة الدائرة في باريس وأرزقي كحال أمين المال، وأعلن مصالي خلاله أنه يسعى لتأسيس حزب جديد اسمه " حزب الشعب الجزائري " وبادر بعض أعضاء أحباب الأمة في الجزائر بالدخول إلى الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية كنادي الإيمان في غليزان ونادي الأدب في مستغانم[218].

في 11 مارس 1973 قدم مصالي الحاج وعبد الله فيلالي تقريرا إلى الشرطة بتأسيس حزب الشعب الجزائري وقدموا المستندات من نظام وبرنامج الحزب وأعضائه، وقال مصالي في هذا الشأن:

" مواطني الأعزاء، يسعدني ويشرفني بأن أعلن لكم نبأ تأسيس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937". وقد احتفظ الحزب بأغلب مسؤولي النجم في هيئته الإدارية ما عدا إعياش عمار الذي كان على خلاف مع مصالي حول سياسة النجم، وقد تكون الحزب من:

- مصالي الحاج رئيسا
- بلقاسم راجف
- عمر خيضر
- أرزقي كمال
- سي الجيلالي: المدير المسؤول لجريدة الأمة

---

217 أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 216.

218 أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر، الحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 291.

- أحمد صنهاجي: رئيس سابق لقمة النجم.
- آيت مثقلات: المسؤول السابق لقسمة PATRAISE SURNOMMES
- الأخضر مبارك: المسؤول السابق لقسمة GENNERILLIERS
- صالح شادي: المسؤول الاسبق عن قسمة الدائرة 13
- فراندي: المسؤول الاسبق عن قسمة الدائرة 18 بباريس[219].

وقد صرح بتأسيس الحزب رسميا في 14 أفريل 1937 من قبل محافظة الشرطة بباريس.

1.3.3. تنظيم الحزب

لقد حافظ حزب الشعب على نفس تنظيمه الهيكلي الذي كان متبعا في عهد النجم بدءاً من العاملين إلى الهيئة الإدارية ثم اللجنة المركزية ثم الجمعية العامة، كان حزب الشعب يضم نظامين هما: نظام الحزب الشرقي المصرح به رسميا ونظام الحزب السري. أما من الناحية السياسية فكان يسعى الحزب إلى تحرير المبادئ والتحرير المادي والفكري لمسلمي شمال افريقيا، والاستقلال لشمال افريقيا، كما احتك بتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد بتونس، والحزب أو لجنة العمل المغربي في المغرب عام 1934[220].

لذلك أصدر حزب الشعب بيان في أفريل 1937 ينص على ضرورة الاتصال من أجل تحرير وإصلاح الجزائريين ماديا وفكريا وتنوير الرأي العام بشأن القضية الجزائرية.

2.3.3. برنامج حزب الشعب

إن برنامج مطالب حزب الشعب خلال مرحلة 1937-1939 هو عبارة عن إعادة إحياء لمجموعة من المطالب السياسية والإدارية والاجتماعية التي تقدم بها سابقا النجم في 2 جوان 1936 إلى وزارة الداخلية الفرنسية، ويمكن تقييم هذا البرنامج في ثلاث نقاط:

---

[219] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 221.

[220] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، رويبة الجزائر، 1994، ص 179.

أ. البرنامج السياسي

تمحور برنامج حزب الشعب السياسية حول معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا، ومعارضة مشروع بلوم فيوليت، والنضال من أجل سيادة واستقلال الدولة الجزائرية ومحاربة الاستعمار الفرنسي وسياسته في التسلط بكل أشكاله وصوره. وهذه النقاط أصدرت خلال الانتخابات التي جرت في الجزائر في شهر أكتوبر 1932 وكان حزب الشعب مشاركا فيها، وفي سنة 1938 حددت جريدة الأمة برنامج الحزب تحت عنوان " برنامجنا في المجال السياسي"، وجاء فيه:

- إلغاء القانون الأهلي وقانون الغابات والقوانين الاستثنائية.
- تأمين الحريات الديمقراطية كحرية الصحافة وتكوين الجمعيات وحرية الفكر والعمل النقابي ومساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الخدمة العسكرية واحترام الديانة الإسلامية وعدم محاولة انتهاك أوقافها.
- حرية الصحافة وإنشاء النقابات والمنظمات وتأسيس المؤتمرات.
- إنشاء مجلس جزائري ينتخب عبر الاقتراع العام دون تمييز في العرق والدين.
- التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[221].

كما شمل البيان أيضا:

- تخفيض الضرائب.
- النضال ضد البطالة وإلغاء الاستغلال المفرط من قبل الاستعمار الفرنسي.
- إقامة نظام جمركي يتولى إنقاذ الصناعات المحلية.
- تشجيع موارد الاستثمار للمواطن وظروف الاستقرار.

ب. البرنامج الاجتماعي

كما ورد في البيان الاجتماعي للحزب أيضا:

- تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية.
- اجبارية التعليم العربي للأهالي.
- يعين تطبيق كافة القوانين الاجتماعية في احترام حقوق الإنسان.

[221] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 232.

- تطوير الخدمات الصحية والإسعاف العام[222].

ج. نشاط حزب الشعب

لقد انتقل زخم النشاط السياسي الحزبي من فرنسا إلى الجزائر العاصمة المقر الفعلي لقيادة الحزب، كان من أوائل نشاطاته دعوة الشبان الجزائريين للانخراط في صفوفه عبر جريدة الأمة، كما استطاع أن يضم لصفوفه مناضلين من الشبان أغلبهم من الطبقة الكادحة وهؤلاء الشبان هم من دب فيهم روح الحماس الوطني لتحقيق أهداف حزب الشعب.

أما من ناحية القسمات فكانت موزعة كالآتي:

1 – عمالة الجزائر: 11 قسمة في العاصمة وقسمة كل من حسين داي وبليدة وغيرهم.

2 – عمالة قسنطينة: 6 قسمات وقسمة واحدة لكل من قالمة وعنابة وسطيف.

3 – عمالة وهران: 7 قسمات و2 لبلعباس، وواحدة لمعسكر وتلمسان ومستغانم وسيدو.

وفي عام 1939 امتدت القسمات في الجزائر وامتدت أقدام الحزب لمنطقة القبائل وهي المنطقة الحساسة للإدارة الفرنسية التي لا طالما أرادت عزلها عن الحياة السياسية والثقافية والوطنية في الجزائر وإحاطتها برعاية فرنسية خاصة من أجل تنصيرها وفرنستها[223].

أما في فرنسا فيبدو أن قسمات الحزب تجمعت في ثلاث فيدراليات هي باريس برعاية موسى بوكراوع والثانية في مدينة ليون بقيادة محمد مالك والثالثة في الشمال.

كما كان حزب الشعب يلجأ إلى الاجتماعات والمظاهرات ففي باريس 1937 نظم الحزب حملة لتوزيع شعار جريدة الأمة وتسجيل النشيد الوطني على أسطوانات وبيعها للشعب الجزائري وكذا لأعضاء حزب الشعب، كما اعتمد على وسيلة الاحتجاج وذلك يوم 16 سبتمبر 1937. وكذلك المهرجانات العامة المقامة في مختلف المناسبات بحضور مصالي الحاج وبعض أعضاء الحزب، وكذا المسيرات العامة التي تعتبر من أخطر الأساليب التي انتهجها حزب الشعب والتي تؤكد مدى التفاف الشعب حول نفسه كتلك المسيرة التي نظمها النجم في باريس في 14 جويلية 1935. ثم أعاد الحزب الكّرة مرة أخرى مشاركة مع أحزاب الجبهة الشعبية في مسيرة 14 جويلية 1937 في مدينة الجزائر والتي بلغ عدد

[222] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص 179.

انظر الملحق رقم 7 – بين حزب الشعب.

[223] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 297.

حشود الجماهير إلى 25 ألف مشارك حسب جريدة الأمة وقد سارت المظاهرات نحو شوارع العاصمة بشعارات كتب عليها" البرلمان الجزائري.... الحرية للجميع" كما رفع العلم الوطني الذي رسمه الشعب[224].

4.3. نشاطه السياسي

يعد تاريخ 24 أفريل 1937 أول تجربة انتخابية في نشاط الحزب حيث رشحت قائمة قالمة لأحد أعضائه المسمى عبد القادر بن هرقه لكنه فشل في هذه التجربة بحجة الوقت الغير الكافي للتحضير لها وللقيام بحملة إعلامية. وفي التجربة الثانية خلال انتخابات العاصمة في 27 جوان 1937 رشح الحزب 12 اسما مكونين في ذلك لائحة الحزب الشيوعي ولائحة فيدرالية المنتخبين برئاسة بوضربة وبرئاسة تامازالي، لكنها آلت إلى الفشل بسبب عجزها في تلبية الاستقطاب من ناحية الناخبين الجزائريين. لكن بعد استقال الأعضاء الخمسة من الهيئة الإدارية حاول حزب الشعب اغتنام الفرصة بعد أن تضامن معه الجماهير الشعبية في الجزائر والمغرب وشارك في انتخابات أكتوبر 1937 وكان توزيع مرشحي الحزب كما يلي: مصالي في الجزائر ومحمد مسطول في بليدة وحسين الأحول في المدية وموساوي في تيزي وزو ومفدي زكريا في قسنطينة وأربعة مناطق أخرى. وصاحب الحملة الانتخابية كان جريدة الأمة لسان حال الحزب وجاء فيها: " **الاقتراع لصالح مرشحي الشعب الجزائري يعني الاقتراع ضد الظلم ومن أجل الاتحاد وتحرير الشعب**"[225].

إن أهمية هذه الانتخابات بنظر الحزب لا تتوقف عند النجاح أو العجز وإنما تكمن في نجاح التجربة الانتخابية، لكن موقف الإدارة الفرنسية كان دائما ما يعكس عمليات القمع والاستغلال حيث صادرت كذلك عدد جريدة الأمة في 28 ماي 1938 واضطر الحزب إلى عقد جمعيته في باريس خلال شهر ماي أصدر فيه بيانا يمجد فيه ضحايا الحرب.

يعتبر حزب الشعب الحزب الوطني الوحيد الذي التزم بعقيدة وطنية سياسية واقتصادية متماسكة في إطار الرؤية الثورية البعيدة المدى من خلال نشاطه السياسي والصحفي كجريدة الأمة لسان حال الحزب التي تناولت قضاياه وقضايا عصره، كما قامت بتدويل قضاياه في المجالس الانتخابية وفي الرد على الإدارة الفرنسية التي كانت دائما ما تبادر بعمليات الاعتقال والقمع في حق مناضلي الحزب الذي كان مآله الحل[226].

---

[224] محفوظ قداش، **حزب الشعب 1937-1939 وثائق وشهادات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 38.

[225] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر مسعود حاج مسعود، دار الفاطمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 104.

[226] أحمد الخطيب، ص 261.

كما كانت هناك جرائد أخرى كجريدة الشعب التي كانت تصدر بالجزائر وأول جريدة ناطقة باللغة العربية وكان يشرف على رئاستها مصالي الحاج وعلي بن الأمين صاحب الامتياز والمشرف على تحريرها هو مفدي زكريا، ومحمد مسطول أمين المال، كان مقرها في نهج بوتان رقم 14 – الجزائر صدر منها عددان، العدد الأول في 27 أوت 1937 والعدد الثاني في 20 سبتمبر 1937. بعد توقف إصدارها في 20 سبتمبر 1937 جاءت جريدة باسم صرخة الشعب لرئيسها لكن تم اعتقاله في تلمسان شهر فيفري 1958 أفشل المشروع[227].

5.3. نضاله الإعلامي

1.5.3. جريدة الشعب

تعتبر جريدة الشعب أول جريدة للحزب تصدر في الجزائر بعد انتقال عملها السياسي والإعلامي إلى أرض الوطن، كما أنها تعتبر أول جريدة للحزب تصدر باللغة العربية كاملة، وقد ولدت هذه الجريدة نتيجة رغبة الحزب بتنشيط الإعلام الوطني في الجزائر وأشرفت على جريدة الشعب هيئة مكونة من مصالي الحاج مديرا سياسيا وعلى بن الأمين صاحب الامتياز ومفدي زكريا رئيس قسم التحرير ومحمد مسطول أمين المال وكان مقرها في نهج بوتان – رقم 14 الجزائر[228].

كما تعتبر جريدة الشعب نفسها لسان حال الحركة الوطنية بالجزائر، وصدر منها عددان، العدد الأول في 27 أوت 1937 والعدد الثاني الذي صودر في 20 سبتمبر 1937، تحمل الجريدة في صفحتها الأولى عنوان " **صرخة الشعب مبدؤنا في طريق الجهاد**"، أما الصفحة الثانية تتضمن العناوين الرئيسية " الشعب يتكلم.... مصالي الحاج ينادي الشعب...." وهي تصدر " في شمال افريقيا وفرنسا وفي سائر الأقطار: وهي الجريدة تعتبر نفسها " محكمة الشعب ومتفق في شأنها" وبعد توقف جريدة الشعب عقب اكتشاف أمرها صدر قرار بوقفها يوم 20 سبتمبر 1937[229].

وبادر أعضاء حزب الشعب مرة أخرى إلى التحضير لإصدار جريدة عربية جديدة تحت اسم " صرخة الشعب" لمحررها محمد فنانس من تلمسان، لكن اعتقال هذا الأخير أفشل المهمة، كما تعمل هذه الجريدة في الدفاع عن زعماء الاتجاه الاستقلالي وأولهم مصالي الحاج – حسب وصف الجريدة- "كاد المريب أن يقول: خذوني" ، كما تعمل للدفاع

---

[227] أحمد الخطيب، ص 250 – 253.

[228] أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، المصدر السابق، ص252.

[229] انظر الملحق رقم – جريدة الشعب-

عن الحقوق السياسية لمسلمي شمال افريقيا والدعاية أثناء عقد الاجتماعات وكذا دفع الانتقادات المتواطئين مع الإدارة الفرنسية[230].

2.5.3. جريدة البرلمان الجزائري

صدرت هذه الجريدة ذات الحجم الصغير في 18 ماي 1939 في الجزائر العاصمة وهي جريدة ناطقة باللغة الفرنسية، ويتمثل شعارها في " الدفاع وتحرير الشعب الجزائري" وعلى يمين الجريدة في أعلاها هلال كتب داخله آية قرآنية ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾، وكذلك جاءت صفحتها الأولى بعنوان " الأجنحة... نعم نحن نريد ذلك! لكن مع من! وحول ماذا!" [231].

وبالنسبة للجريدة صدر منها سبعة أعداد، وكان المسؤول عنها أحمد بردة، ولكن رئيس تحريرها الفعلي كان بأقلام أعضاء الحزب المعتقلين في سجن الحراش بالقرب من العاصمة، حاولت الجريدة في البداية تفادي علاقتها بالحزب، بل العمل بشكل سري، ولكن ما كانت تحمله من عناوين فضح علاقتها بالحزب

أ. ضحايا القضية الجزائرية: مصالي الحاج، مفدي زكريا

وتمثلت أهداف الجريدة في إيصال أثير الخبر إلى الشعب الجزائري بصدق وأمانة، والدعوة إلى الشبيبة الجزائرية وإلى الديمقراطيين المخلصين لمساندتهم في قضاياها وفي مواقفها السياسية وفي التنديد بالجرائم الاستعمارية للسعي من أجل إقامة برلمان جزائري ينتخب عن طريق الاقتراع العام، ولكن تم اكتشاف أمر الجريدة، وتم ايقافها من قبل الإدارة الفرنسية في 27 أوت 1939[232].

يعتبر حزب الشعب حلقة هامة من حلقات الصراع ضد الإدارة الفرنسية بصفته حزبا عصريا مهيكلا بطريقة حديثة تفي بالوعود حيث تتجلي في هيئاته ونشاطه السياسي والصحافة الملتزمة، حيث تقول في هذا المنبر " إن أنبل الأفكار وأكثرها سخاء ستظل مجرد أظغاث أحلام، إن لم تجد قيادة محكمة وتنظيما كفيلا بضمان استمرارية النضال وتجاوز عقبات الأساليب القمعية" وبذلك كان حزب الشعب الجزائري، الحزب الوطني الوحيد الذي التزم بعقيدة وطنية سياسية واقتصادية متماسكة، وكان مطلب الاستقلال هو الشغل الشاغل لحزب الشعب الجزائري في إطار من الرؤية

[230] أحمد الخطيب، المصدر السابق، ص 253

[231] انظر الملحق رقم – جريدة البرلمان–

[232] جريدة البرلمان الجزائري، العدد3، 29 جويلية 1939– 19 أوت 1939.

الثورية البعيدة المدى، فناضل ضد تسلط السياسة الاستعمارية والأساليب القمعية لتحقيق نصيبه، ولكن كل ما سعى إليه آل إلى حل الحزب في 26 سبتمبر 1939[233].

ب. حل حزب الشعب

على الرغم من أن الحكومة القائمة في باريس تمثل الجبهة الشعبية بأحزابها اليسارية التي كانت تنادي بحرية ممارسة الديموقراطية، لكن في الواقع أن الجزائر المستعمرة يعتبر فيها الجزائريون رعايا فرنسيون والقوانين الاستثنائية المسلطة عليهم كقانون الأهالي. ففي شهر أوت وسبتمبر 1939 اعتقل مسؤولون حزبيون بتهمة إعادة تأسيس جمعية منحلة ودوهمت مراكز القسمات وعلق الحزب على هذه الحملة قائلا: " إن الحرب قد أعلنت، إنها تعبئة عامة ضد مطالب شعب افريقيا الشمالية، والذي يعوضنا ويسعدنا هو عند كل هجمة استعمارية يقابله نجاخ حزبي"، وفي أواخر شهر أوت 1939 أوقفت الإدارة الفرنسية المظاهرات وصادرت جريدة البرلمان الجزائري وجريدة الأمة. وفي 16 سبتمبر 1939 أصدرت فرنسا من رئيسها الفرنسي ألبير لومران مرسوما يقضي بحل حزب الشعب الجزائري وأعلن اعتقال بعض مسؤوليه ومسؤولي جمعية العلماء والحزب الشيوعي في جوان سنة 1940 في محتشد جنين جنوب القطاع الوهراني[234].

[233] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 103.

[234] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 110.

انظر الملحق رقم 9 – جريدة البرلمان–

الفصل الثالث: النشاط السياسي ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945– 1954

1. التحولات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية

1.1. موقف الحركات السياسية من مجازر 8 ماي 1945

2.1. موقف الإتجاهات السياسية من انتخابات 1946

3.1. رد فعل التيارات السياسية من قانون 20 سبتمبر 1947

4.1. نشأة الجبهة المشتركة وموقف التيارات السياسية منها

2. إنسداد الطريق السياسي

1.2. أزمة حزب الشعب الجزائري –ج.إ.ح.د.أ

2.2. تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل

3.2. اجتماع 22

4.2. بروز جبهة التحرير الوطني

1. التحولات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية

1.1. موقف الحركات السياسية من مجازر 8 ماي 1945

كانت الجزائر على موعد هام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد قرار الإدارة الفرنسية بإصدار قرار مرسوم 8 مارس 1944 الموجه لأصحاب الاتجاه الاندماجي قابله رفض التيارات السياسية المشاركة في انتخابات أكتوبر 1944، الأمر الذي أدى إلى تبلور الوعي السياسي على شكل مظاهرات واحتجاجات وكانت أهمها مظاهرات 8 ماي 1945 التي ارتكب فيها المستعمر الفرنسي أبشع الجرائم في تاريخ الجزائر، وقد كانت منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية والمجتمع الجزائري، حيث تمخضت عنها عدة قرارات وتغييرات على المستوى المحلي، كما أنها كانت سببا في إضفاء حركية جديدة على المستوى السياسي، وفي هذا السياق سنتناول أهم المواقف السياسية من مجازر 8 ماي 1945.[235]

أما فرحات عباس فكتب بصفته رئيس حركة أحباب البيان والحرية في تلك الفترة في شهر أفريل 1945 أن شخصية آبو الاستعماري قد نوّه بحدوث تشويشات في شوارع الجزائر وستقع كارثة [236]!

أما موقف حركة أحباب البيان والسيد عباس فرحات الذي اتهم الإدارة الفرنسية بأنها دبرت المظاهرات كوسيلة للانتقام ومن أجل إفشال مشروع فانون المواطنة 1944، وهو ما يستخلص من قوله: "إن رئيس الدائرة لم يلزم تقديم طلب كتاب كما هو مطلوب قانونا"، ويضيف قائلا إن مسألة حركلة أحباب البيان بصفتها الغطاء الشرعي لنشاطهم وتضم عناصر من حزب الشعب، اتهمتا فرنسا بمحاولة إعادة تأسيس حزب منحل ولم ترضى هذا الائتلاف الوطني الذي أزعجها، كما أنه وفي نفس الوقت قد صدر أمر باعتقاله صباح بوم المظاهرات وقد كتب وهو في السجن براءته من الأحداق ليبرئ نفسه من تدبير تلك الأحداث، كما يظهر ذلك من خلاله نشاطه الصحفي بعد صدور قانون العفو الشامل سنة 1946 حيث بعث من جديد جريدة المساواة وخصص عددها 34 في 23 أوت 1946 وهو العدد الذي تناول أحداث 8 ماي 1945 ثم أصبحت الجريدة تصدر باسم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي 28 جوان 1948 تحولت الجريدة إلى اسم الجمهورية الجزائرية.[237]

---

[235] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945، المرجع السابق، ص 227.

[236] فرحات عباس: مذكرات رجل دولة، المرجع السابق، ص 7.

[237] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 7.

أما موقف جمعية العلماء المسلمين فلم يكن له صدى كبير بسببه اعتقال مصالي وفرحات عباس والشيخ الابراهيمي عقب المظاهرات، ولكن ذلك لم يمنع الابراهيمي من التنديد بهذه المجازر وتأثيرها حيث كتب مقال في جريدة البصائر قائلا: " لك الويل أيها المستعمر أهذا جزاء من استنجدت به في ساعة العسر فأنجدك، واستصرفته حين أيقنت بالعدم فأرجدك ... لله دماء زكية أريقت فيك ولله أعراض طاهرة انتهكت فيك ولله اليتامى فقدوا العائل فيك".[238]

إضافة إلى ذلك حدوث انشقاقات بين جمعية العلماء وحزب الشعب لأن الجمعية حملت مسؤولية ما حدث لحزب الشعب متهمته في نفس الوقت بتقديم بتدبير مظاهرات والتهرب من الاتهامات، وفي نفس الوقت ساندت حزب فرحات عباس الذي أنشأه بعد خروجه من السجن، وهذا الموقف اعتبره حزب الشعب خيانة.[239]

أما بالنسبة للحزب الشيوعي فقد اقتصر من خلال مطالبه بمعاقبة المشاغبين والآمرين بالفتنة وفق ما تنص عليه القوانين، كما حمل هو الآخر مسؤولية ما حدث لحزب الشعب الجزائري وقد اتهمه بالنازية وبأنه امتداد للنازية وهو من دبر المكيدة الناشستية وهو ما جاء على لسان جريدة لوماتيتي في 12 ماي 1956: " لقد تم تحريض أناس جائعين على أيدي موالية للإدارة"، ورغم أن الشيوعيين كان لهم مشاركة في القمع تحت مسؤولية الوزير الشيوعي (تيون) وهذا الحزب هو نفسه الذي طالب ومارس كل الأساليب لتحقيق قانون مارس 1944 ورفض الانضمام لحركة أحباب البيان الجزائري، كما قدمت بيان بعد عام 1945 لتقديم تعويضات لضحايا المجازر ولكن أغلب مطالب هذا البيان كانت في المجال السياسصي والتمثيل النيابي، كما أن الحزب الشيوعي الجزائري شارك في الانتخابات التي جرت صائفة 1945 وتقدن إليها رافعا شعار الوحدة الديمقراطية وقد حاز فيها على عدة مقاعد، وفي نفس السنة من يوم 21 أكتوبر بمناسبة انتخاب المجلس الوطني الفرنسي بعد تحرير فرنسا تحصل الحزب الشيوعي على مقعدين في الجزائر وهذا ما جعله يواصل نشاطاته السياسية ونيته في تجسيد أفكاره على الساحة السياسية كما أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية جريدة ليبرتي الأسبوعية والتي تأسست بشكل سري في 8 ماي 1943 في وقت كانت كفة الحرب لصالح الحلفاء وكانت لسان حال الحزب الشيوعي وتمثل شعارها في "الجزائر في إطار التكوين".[240]

[238] البشير الإبراهيمي: آثار الإمام الابراهيمي، جمع أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج 2، ص 18.

[239] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 227.

[240] محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق جديدة، دار مدني، الجزائر، 2009، ص 178.

أما بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد صدور قانون العفو الشامل والإفراج عن السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج الذي سافر إلى فرنسا كخطوة أولية لاستعادة قواعده ثم عاد إلى الجزائر وحدد منطقة إقامته في بوزريعة، وبعد رفض الإدارة الفرسنية ترشح حزب الشعب في الانتخابات، تقدم مصالي باسم جديد وهو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 2-11-1946"[241]، وهو بمثابة تغطية شرعية لحزب الشعب الجزائري وظهر نتيجة الخلاف بين مصالي وأنصاره الذين طالبو بالعمل العسكري.

إن أحداث 8 ماي 1945 والمجازر التي تبعتها وإخفاق محاولة الانتفاضة الشعبية جعلت القادة أكثر تحفظا في مواقفهم بعد اتهام الأطراف السياسية حزب الشعب بتدبير أحداق 8 ماي 1945، فبعضهم كانت يترقب لاندلاع الكفاح المسلح ولكن أغلبهم كانوا ميالين لفكرة الثورة السياسية وإثارة الشعب، بعدها اتضحت ملامح الاتجاه السياسي المتطرف في صفوف اللجنة المركزية وممثلوا الحزب حول السياسية الانتخابية وقضية تحرير الوطن وإجلاء الجيش الفرنسي، وعلى أية حال كان الموقف يقتضي ضبط الاسترتيجية الثورية وتعيين الوسائل الدعائية لتحقيق هدفهم، وكان ردة فعل المندوبين الذين حضروا النقاش وكانوا يمثلوا في التنظيم الاقليمي للحزب وعلى اتصال دائم بالجماهير الشعبية والتأثر بتجربتهم النضالية واحتكاكهم بالإطارات الشابة المتحمسة أدى ذلك إلى تحول حقيقي للحزب على المستوى الداخلي.[242]

وعلى المستوى الصحفي تم تأسيس صحيفة العمل الجزائري في جانفي 1944 ومحل صحيفة شهرية لحزب الشعب تصدر بشكل سري كانت تصدر بورقة ثم بورقتين ثم ب 4 أوراق، تميزت بلهجتها الوطنية في مواجهة الاستعمار وعملت على جمع شمل التيارات الوطنية كجمعية العلماء والحزب الشيوعي وحركة أسباب البيان والحرية، وقد أصدرت عدد في 13 ماي 1945 ردا على المجازر ثم اختفت بعدها إلى الأبد، كذلك نجد صحيفة الأمة الجزائرية وهي صحيفة شهرية أصدرت أعداد خاصة في ذكر 8 ماي 1945 وذكرى تأسيس حزب الشعب والانتخابات، وفي حادثة 8 ماي قالت: "إن ذكرى 8 ماي 1945 كفاح شعب من أجل أمانيه الوطنية، ودماء برئية رحت ضحية خيانة أهل سموا

[241] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 291.

[242] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 362.

أنفسهم مناضلين من أجل الشعب"، ففي الصحيفة انتقدت فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب وتوجهاها وإيديولوجياتهم واستمرت إلى فترة الخمسينات 1952.[243]

أما بالنسبة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فبعد مجزرة 8 ماي 1945 وعلى إثر انتصار الحلفاء، أقدمت السلطات الفرنسية على حل حركة أحباب البيان والحرية في 10 مارس 1945 وألقت القبض على فرحات عباس ومناضليه، ومع تاريخ إصدار العفو العام في 16 مارس 1946 أطلق سراح فرحات عباس الذي استجاب لنداءات الشباب الجزائري ومن أجل تأسيس تنظيمات سياسية واجتماعية جديدة والاستفادة من معطيات الحرب العالمية الثانية وتداعياتها، فأسس فرحات عباس في أفريل 1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والذي استلم خطه السياسي والإيديولوجي من بيان حزب الشعب، فالحالة الذهنية والوضع العام في تلك الفترة كانا يوحيان إلى إمكانية تمكن الإنسان الأهلي من إدارة الشأن وتسييره العام في ظل وجود مؤسسات الدولة.[244]

لقد لعب القمع الذي صاحبه حوادث 8 ماي 1945 دورًا بارزًا في تغيير مفهوم وأهمية الوحدة بين التشكيلات السياسية الوطنية، فقد دعا فرحات عباس إلى الثورة بالقانون مع إثبات التوافق الإسلامي الفرنسي وأعلن عن هذه السياسة بشعار "لا إدماج ولا سيد جديد ولا انفصال" والغاية من ذلك إبراز شعب فتي مكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا مشتركا مع دولة قوية تدعم الفكر والحريات الديمقراطية في إطار فيدرالي تسوده العدالة والديمقراطية.

أما نشاطه الصحفي، فتعد جريدة المساواة من أطول الجرائد خلال مسار الحركة الوطنية بحيث صدرت 1944 – 1956 وقد تأسست عقب تأسيس فرحات عباس لحركة أحباب البيان والحرية، ومن أهم ما نادت به في إطار الإصلاح هو رفض قانون المواطنة والمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج والمعتقلين السياسيين ومجازر 8 ماي 1945 ثم توقفت بسبب اعتقال فرحات عباس التي اسسها يوم 15 سبتمبر 1944 وعنوانها الفرعي "مساواة الناس والأعراق والشعوب" وقد عانت من مضايقات سياسة "كاترو التهجمية" لتعود إلى الواجهة يوم 24 أوت 1946 تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ثم تحولت في أفريل 1948 إلى جريدة باسم الجمهورية الجزائرية.

[243] عبد السلام عكاش، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية 1945، 1954، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2016، ص 108.

[244] نور الدين بنيو، المرجع السابق، ص 514.

2.1. موقف الاتجاهات السياسية من انتخابات 1946

كانت مجازر 8 ماي 1945 الحد الفاصل بين مرحلتين تاريخيتين لدى فرحات عباس حيث دخل مرحلة جديدة من الوسطية والاعتدال بعد قرار العفو الشامل في سبتمبر 1946 حاملا قناعات جديدة تمحورت حول فكرة "الثورة بالقانون" استأنف بها نشاطها السياسي حيث قال: "رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيثما تركناه".[245]

ولذلك شرع فرحات عباس في 8 ماي 1946 في توزيع نداءات للشباب الجزائري بعنوان: "نداء إلى الشباب الجزائري الفرنسي والاسلامي، ومن خلاله طرح أفكاره الديمقراطية وذكر بأن جل تفكيره ينصب حول تحقيق التضامن الفرنسي الإسلامي، ومن منطلق آخر يبدوا أن فرحات عباس تبنى هذا الفكر من أجل مسايرة الوضع الذي يتطلب في اعتقاده تجنب العمل المسلح كوسيلة للتخلص من الاستعمار، بل تبنى العمل السياسي في نطاق الانضباط والشرعية واحترام مبدأ القوميات وبناء تاريخ يمكنه من الاندماج إلى الديمقراطية العالمية الحرة، وبعد أن أظهر فرحات عباس اعتداله واتحاده مع فرنسا سمحت له السلطات الفرنسية بالمشاركة في الانتخابات التي جرت في 2 جوان 1946 لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد، حيث سمح قانون 5 أكتوبر 1946 للجزائريين المسلمين بأن ينتخبوا 15 نائبا لتمثيلهم فيه و6 نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي وقد نال فرحات عباس 11 مقعدا.[246]

ولكن بعد عزل الحاكم العام "إيف شاينيو وتعيين مارسال إدموندنا يجلان" يوم 11 فيفري 1948 أي قبل الانتخابات، وكان اشتراكيا في مذهبه السياسي ويمينيا متطرفا وعليه شرع في تزوير الانتخابات واعتقال المرشحين الوطنيين لإضفاء الشرعية على الغش الانتخابي، وذلك ما أدى إلى فوز قائمة المستقلين من عملاء الإدارة الفرنسية، وبعد انعقاد مؤتمر الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في 25 سبتمبر 1948 بمدينة سطيف حيث جاء فيها:

- إن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يندد بظلم التعسف الفرنسي.
- العمل على تحقيق أهداف الشعب وطموحاته الوطنية.
- الحفاظ على البعد المغاربي وذلك لارتباطات الوحدة بيننا.
- الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائر يرفض نتائج الانتخابات ويطالب بإلغائها.

[245] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 119.

[246] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 170.

- المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين.[247]

وكان رد الفعل هذا نتيجة للاتجاه الإدماجي الذي سلكه فرحات عباس في نشاطه السياسي في إطار فيدرالية المنتخبين الجزائريين أو حركة أحباب البيان أو الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وذلك عمل إلى محاولة أكثر للتقرب من المطالب الشعبية ولقد استنكرت صحف الاتحاد للقمع الممارس على الحركة الوطنية بأن حكم نايجلان ونشط نواب الحزب لإلغاء الانتخابات وإرسال لجنة تحقيق وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعتبرت جريدة "ريبوبليك ألجيريان" أن ما حدث في الانتخابات يعد انتصارًا وضربة موجعة للاستعمار وجماعة بني وي وي.[248]

أما بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديموقراطية وعلى الرغم من النجاح الذي حققته هذه الحركة، وافقت الإدارة الفرنسية على انتخاب خمسة مرشحين عن الحركة وهم أحمد مزغنة ومحمد خيضر ولمين دباغين ومسعود بوقادوم وجمال دردوز، وهذه الانتخابات قد دفعت بمناضلي الحزب خلال مؤتمر 15 فيفري 1947 إلى مواصلة النشاط السري في إطار حزب الشعب الجزائري وتشكيل تنظيم جديد هو حركة انتصار الحريات الديموقراطية كغطاء قانوني وتأسيس المنظمة الخاصة كجناح للعمل السري واكتساب دعم الجماهير الشعبية من أجل تحقيق أهداف حركة انتصار الحريات.[249]

كما عرفت الصحف الوطنية الحجز والامتناع عن الإصدار ونخص بالذكر جريدة المغرب العربي وريبوبليك ألجيريان، ولكن جريدة المغرب العربي كتبت بشكل سري بيانا جاء فيه "إن الاستعمار الفرنسي يريد أن يفرض صمتا وسكونا ضد الحقيقة"، كما علقت جريدة الأمة الجزائرية على نتائج الانتخابات حيث قالت "مرة أخرى يفرض الفرنسيون سياستهم المخزية على الجزائريين وهو أمر ليس ببعيد علينا".[250]

أما موقف جمعية العلماء المسلمين فلم يختلف عن باقي المواقف السياسية الأخرى وكان أول رد من جريدة البصائر التي عبرت عن استنكارها لحملة الاستعماريين التعسفية خلال الانتخابات والاعتقالات التي طالت الوطنيين الجزائريين، أما الابراهيمي فقد وجه خطابا مفتوحا لأعضاء المجلس الجزائري المسلمين الذين لم يعتبرهم نوابا بل أعضاء معينين

[247] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، حقوق الطبعة محفوظة، 1984، ص 77.

[248] عبد الكريم عكاش، المرجع السابق، ص 215.

[249] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 169.

[250] عبد الكريم عكاش، المرجع السابق، ص 216.

وخاطبهم قائلا: "أنتم الموظفون لكم من النيابة لفظها حروفها ولكم من الوظيفة معناها وحقيقتها، وما دامت الانتخابات بالعصا فأبشروا بطول العمر في هذه الكراسي."

فالأوربي يدخل إلى مكتب التصويت حر التصرف مطلق الإرادة والاختيار وفق مصلحته وضميره، أما العربي يدخل خائفا مسلوب الإرادة والحرية، كما خاطب الابراهيمي ضمائر النواب الذين يمثلون الشعب الجزائري، وذكرهم بحالة الشعائر الاسلامية وضرورة فصلها عن الإدارة الفرنسية وبحالة القضاء الإسلامي، وبوضع اللغة العربية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[251]

أما موقف الحزب الشيوعي، فبعد الحرب العالمية الثانية وعلى إثر القمع الذي أصاب الحركة الوطنية باستثناء الحزب الشيوعي الذي وقف ضد تطلعات الشعب الجزائري وطموحاته، كما شارك الحزب الشيوعي في الحكومة الفرنسية المشكلة منتصف 1945 وهذا ما ساعد الحزب الشيوعي على توسيع نشاطاته في الجزائر من أجل تحقيق أهدافه حيث أصبح الحزب الوحيد المسموح له بالنشاط في الجزائر، وكذا جريدة الجزائر الجمهورية التي كانت لسان حال الحزب، وقد سبق للحزب أن شارك في الانتخابات التي جرت صائفة 1945 ورفع شعار الوحدة الديموقراطية وقد حاز فيها على 21 مقعد.

وفي إطار مواصلة نشاطاته السياسية أعلن الحزب في 12جويلية 1946 عن نيته في تشكيل "جبهة وطنية ديموقراطية جزائرية"، رغم عزوف القوى السياسية والشعب الجزائري المشاركة في الانتخابات، كما رفضوا سياسة الإدماج والذوبان في إطار المجتمع الجزائري، وهذا الأمر جعله يقوم بتعديلات في مواقف وأصبح يطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين كمصالي الحاج وفرحات عباس وأصبح يقترب أكثر من الأواسط الشعبية، وطرح لأول مرة فكرة الجمهورية الجزائرية، كما قام الحزب بضم بعناصر قريبة من الجزائريين أمثال العربي بوهالي وبوعلام بوخالفة وصادق هجرس.[252]

كما تقدم نواب الحزب الشيوعي الجزائري بمشروع قانون للبرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947 جاء فيه ما يلي:

- اعتبار الجزائر قطرا مشتركا مع الاتحاد الفرنسي.

[251] عبد الكريم عكاش، المرجع السابق، ص 217.

[252] صادق هجري: من مواليد 1928 في قرية ناث إيراثن بالأربعاء بتيزي وزو، وهو شيوعي جزائري ورئيس جمعية الطلاب المسلمين في شمال إفريقيا، لا يزال على قيد الحياة في سن 93 سنة وهو حاليا بفرنسا... أنظر: يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 311.

- تطبيق المساواة الخاصة في الحقوق والواجبات بين الأوربيين والمسلمين.
- فصل الدين عن الدولة، وترسيم اللغة العربية وتعميقها.
- انتخاب مجلس وزاري يتكون من 120 عضوا بينهم أوربيون ومسلمون.
- إنشاء حكومة جزائرية مستقلة ذاتيا وداخليا.[253]

3.1. رد فعل التيارات السياسية من قانون 20 سبتمبر 1947

بعد المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري في 8 ماي 1945، اسودت صورتها في الخارج، وبهدف تلميع هذه الصورة عملت السلطات الفرنسية على إصدار مجموعة من القرارات ولعل من أبرزها إصدار قانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة النشاط السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك إصدار قانون خاص بالجزائر والذي صدر في 20 سبتمبر 1947 بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي، وقد اشتهر أكثر هذا القانون في الصحافة الفرنسية باسم الدستور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق الإدماج الكامل على الجزائريين، كما أنه تم مناقشة هذا القانون بعين اعتبار رأي الكولون الأوربي دون اعتبار لرأي الجزائريين المسلمين وممثليهم لتطبيق محتواه.[254]

كانت تتواجد على الساحة السياسية قوتان أساسيتان هما قوة الإدارة الفرنسية التي أصدرت قانون 1947 ومشروع الاتحاد الفرنسي الإدماجي، وقوة الحركة الوطنية المتمثلة في حركة انتصار الحريات الديموقراطية والمنظمة الخاصة التي تمثل الإرادة الواسعة لدى الشعب ولقد أصبحت هذه الوضعية السائدة شبيهة بتلك التي سبقت أحداث 8 ماي 1945، ولكنها برزت كقوة متجانسة وتميزت بفكر سياسي أكثر نضجا وبهيكلة تنظيمية أحسن ترتيبا ولقد انجلى الغموض الذي ساد حركة أحباب البيان التي ادعت تبني القضية الوطنية، ولقد جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية فانسان أويول ورئيس الحكومة بول رمادي والحاكم العام للجزائر إيف شتانيو واستبدل فيما بعد بمارسال إدموند نايجلان وقد نوقش هذا القانون في إطار مشروع إصلاحات سياسية في الجزائر.[255]

إن هذا الدستور جاء من أجل ظروف قد سبقته والتي حضرت البيئة اللازمة لإصدار هذا القانون ويتمثل في:

- الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945.

[253] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 297.

[254] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ديوان الاتحاد للكتاب العربي، 1999، ص 117.

[255] عباس فرحات، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 130.

- ضغط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية وصدور بيان فيفري 1943.
- نجاح فرحات عباس في نشاطاه السياسي داخل تيارات الحركة الوطنية والتنديد بالقضية الجزائري في المنظمات الدولية بحق الشعوب في تقرير المصير.
- الاختلافات السياسية في فرنسا بين اليمين المتطرف المتحفظ واليسار المعتدل، كان له الأثر الواضح في الجزائر في البحث عن فكرة التوافق التي طرحها دوغول في خطاب له ببرازافيل جانفي 1944 وذلك لجعل المستعمرات تحكم نفسها بنفسها.
- هذا القانون هو خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية ولكن بشروط الإدارة الاستعمارية، وبذلك يصبح من المشاريع الإصلاحية المزعومة السابقة.[256]

استغل فرحات عباس مواهبه السياسية فكثف جهده من أجل الترويج لمشروع الجمهورية الجزائرية المرتبطة فيدرليا بفرنسا معتمد بذلك على جريدة المساواة لسان حال حزبه، كما وجه قوله للوطنيين "إن مشروعنا كفيل بالقضاء على تلك سياسة الإدماج إذ بفضله يمكن للمسلمين والأوربين أن يصبحوا مواطنين جزائريين حتى يتسنى لكلتا الطائفتين التمتع بالنيابة في جميع المجالس المنتخبة وجميع المرافق الإدارية والتنفيذية"

وعلى إثر ذلك صادق المجلس العام لولاية قسنطينة في أفريل 1947 على نص مذكرة استمدت أفكارها من طرح فرحات الفيدرالي من أجل ضمان احترام الشخصيات الجزائرية وحق الاستقلال وتسيير الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي، لقد تمت المصادقة على القانون العضوي للجزائر في 20سبتمبر 1947 في المجلس الوطني الفرنسي ب 325 صوت مقابل 86 صوت وامتناع 163 صوت وقد اشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة، بحيث جاء هذا القانون جامعا لمحتويات والقوانين الاستثنائية الاستعمارية، كما يهدف إلى محاولة فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة عن بقية الشعب.[257]

وقد كان ذلك خيبة أمل صادمة لفرحات عباس ومشروعه في بناء دستور الجمهورية الجزائرية وتمثل رد فعل فرحات عباس في الاستقالة هو ومستشاريه من مجلس الجمهورية من خلال رسالة في 31 أوت 1947 جاء فيها: "إننا نحتج

[256] سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947 – 1956، ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 52.

[257] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 124.

ضد هذا القانون الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية وبدون الالحاح على المساومات التي قامت بها الأحزاب الأخرى".

حيث اعتبرها فرحات عباس لا تعدوا عن كونها صفقة كانت بين فرنسا وفرنسي الجزائر وبانه كان دستور مجحف في حق الجزائريين ولم يأتي بجديد.[258]

أما حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فكان موقفه من القانون الأساسي ضمن رسالة وجهت إلى المجلس الفرنسي في 24 أوت 1947 والذي عبر فيه عن رفضه ومعارضته لمواد القانون، كما تحدث الدكتور سعدان في مجلس الجمهورية عن القانون التنظيمي ووصفه باللعب الصبياني وتحطيم الحرية والديموقراطية التي تمناها الشعب الجزائري، كما رفض في ذلك سياسة الإدماج والانفصال، إنا تضمنه القانون في نظر الحزب لا يعد أن يكون طغيان فئة على فئة أخرى، فالحزب يحبب أن يمارسها مجلس واحد وهو البرلمان الجزائري وينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر السري من كل طرف كل المواطنين الجزائريين وليس كما اقترحته الإدارة الفرنسية من الجانب التشريعي الذي تضمنه القانون واعتبره قدور ساطور أنه لا يعد سوى استنشاقا لقانون الاستقلال المالي سنة 1900 فالمادة 34 منه تبين أن الجمعية الجزائرية ليس لها دخل في إلغاء الحاكم العام كما نصت المادة 35 على أن الحاكم العام له سلطة حل أي جمعية أو حزب جزائري، وبذلك يعبر هذا القانون عن مدى انتهاك الشخصيات الجزائرية والحريات السياسية.[259]

أما بالنسبة لموقف حركة انتصار الحريات الديموقراطية فكان الرفض لكل الإصلاحات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الفرنسية خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، ومن هذا المنطلق رفض المشاركة في مناقشات البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي، حيث اعتبر هذا القانون ضد استقلال وإرادة الشعب الجزائري، بل تبقي على السيادة الفرنسية في شكل الاتحاد الفرنسي الذي يمثل استعمار مقنع والسيادة المزدوجة على الشؤون الخارجية، فقبل التصويت على القانون نشرت جريدة الأمة الجزائرية الصحيفة السرية لحزب الشعب عددا خاصا حول موقف حزب الشعب من القوانين التنظيمية المقترحة من بعض الأطراف عددا خاصا حول موقف حزب الشعب من القوانين التنظيمية المقترحة من بعض الأطراف، تحت عنون "قانون ديموقراطي" وانتقدت مشروع الوصايا الأبوية للسيادة الفرنسية على حساب

[258] عبد الكريم عكاش، مرجع سابق، ص 185.

[259] عبد الحفيظ بوعبد الله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1889–1962. شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 154.

السيادة الجزائرية، كما انتقدت تشكيل جمعية جزائرية مشكلة بالتساوي بين الجزائريين والفرنسيين التي ليست لها أية علاقة بالمسائل الجزائرية، فحسب جريدة الأمة فإن هذه المشاريع تضمن الحفاظ على امتيازات الأقلية الأوربية الاستعمارية، كما أدلى مصالي الحاج بتصريح حول المشاريع الدستورية حيث قال: "من السخافة أن تنعت نفسها بالديموقراطية وفي محل فحص وتنيب لا نهاية له، فهي لا تصرف عنايتها إلى بما يتعلق بامتيازات الأوربيين، ويعني هذا أن واحدا أوربيا مهما كانت جنسيته يساوي 10 من الأهالي في عقر دارهم، هذه هي المناورة الاستعمارية الخطيرة."[260]

أما فيما يخص موقف جمعية العلماء المسلمين، فقد تجسد من خلال قول البشير الإبراهيمي: "إن الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شي، واتفقت على احتقارنا وعدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا، وهو دستور الجزائر" فقد قابلت جمعية العلماء المسلمين هذا القانون بالرفض، وقد أكد البشير الإبراهيمي الذي اتهم الإدارة الفرنسية بكونها لم تراعي مطالب الجزائريين الأساسية وأطلق عليه اسم الدستور الأعرج لأنه نفاق المساواة، فمن جهة تناول استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية وترسيم اللغة العربية لكنها لم تحقق بسبب العقبات التي أقامتها المواد الكابحة لأي إنجاز إصلاحي لصالح الجزائريين، أما فيما يخص صحافة جمعية العلماء المسلمين فقد كتبت جريدة "الشعلة" بشكل عام حول الدستور ووصفته بالحامي من جور الرئيس الأعلى واستبداده، ومنقذه من جور الحاكم وفجوره، أما النائب فهو ذلك الإنسان الحر الذي كرس حياته في خدمة الشعب، المنكر لذاته عن الوطن لا مصلحة له إلا مصلحة الجموع، ولا فائدة إلا ما يفيد الأمة، جاءت فرنسا وقررت أن تعطي الجزائر دستورا، ول خير في دستور لم تضعه الأمة بنفسها، ولا يستند نوابها، فكيف بدستور يضعه لصوص الحريات وفجار الاستعمار أن يفرضوه على الضحية ويكرهونه عليه كرها.[261]

أما موقف الحزب الشيوعي،، فقد كان موقفه من دستور 1947 هو الترحيب ببعض مواده وخاصة فيما تعلق بالانتخابات وتشكيل مجلس جزائري وحكومة جزائرية، كما تحفظ في موقفه من بعض المسائل تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية كاللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، أما مسألة التمثيل فحرص على تطبيق موادها، حيث صرح عمر أوزقان حيث قال: "إن القانون الأساسي يمكنه أن يخلصنا ويخلص الجزائر من نظام المستعمرات" كما نشرت جريدة الحرية لسان حال الحزب الشيوعي مقال أشير فيه إلى أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري وافقت على مشروع

[260] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 170.

[261] عبد السلام عكاش، المرجع السابق، ص 149.

قانون الجزائر المنجز من الحزب وعبرت عن رأيها في الكفاح من أجل الحرية، الأرض، والخبز، كما شهد الحزب الشيوعي تغييرا اتجاه القانون الأساسي والمجلس الجزائري بعد 1951 وذلك بسبب قيام فرنسا بتزوير الانتخابات 1948-1951.

ومن الملاحظ أن كل التيارات السياسية رفضت هذا القانون الذي يهدف إلى الاندماج التدريجي داخل فرنسا ولا يختلف في أهدافه عن إصلاحات 1919 ولا عن مشروع فيوليت ولا عن المشاريع الجغرافية الأخرى، بينما نجد طبقة النخبة التي رحبت به كما رحبت بقانون المواطنة في مارس 1944 وكذا الحزب الشيوعي الذي ساند بعض مواد الدستور، وتبقى هذه هي سياسية الإرهاب التي تبنتها الإدارة الفرنسية من أجل ضرب نشاط الحركة الوطنية والإبقاء على سلطتها.[262]

4.1. نشأة الجبهة المشتركة وموقف التيارات السياسية منها

إن توسيع هذه الجبهة الجزائرية لبرنامجها إلى الاستقلال القومي يمكن من إقامة هذه المنظمة على أسس أشد متانة وكفاح أنجع من التسلط الاستعماري كما أن الشعب الجزائري يعتقد اعتقادا جازما بأن الاستقلال وحده هو الوسيلة الوحيدة للخروج من محنته، كما تدعوا الجبهة إلى الامتداد أكثر نحو الأقطار العربية لإنشاء "الجبهة المغربية في سبيل التحرر".[263]

وهكذا تبدأ الجبهة باجتماع شعبي يوم الأحد 17 ذو القعدة 1370هـ - 19 أوت 1951 بالملعب البلدي في حسين داي، حيث تصفه "جريدة المنابر" بأنه اجتماع هائل في يوم تاريخي، حيث تقول الجريدة: "أما الخطب التي ألقيت من طرف ممثلي الجبهة في الاجتماع العام فإنها لا تختلف عن خطابات العقد الثالث من القرن العشرين، وكلها تحوم حول ظروف نشأة الجبهة وضرورة توحيد الجهود"

كما نشر الإبراهيمي مقال في جريدة البصائر بعنوان "الأحزاب السياسية وتمددها" بيت شعري حول الجبهة المشتركة ووصفها بأنها الدواء لكل داء، أما حزب الاتحاد الديموقراطي رحب بهذه الفكرة, أما الحزب الشيوعي انتهز الفرصة وتجاهل استفتاء جريدة المنار وأعلن يوم فاتح نوفمبر 1953 لتأسيس "جبهة وطنية ديموقراطية جزائرية" ولكن سياسة الحزب الشيوعي لم تتغير، فذلك لأن الأحداث الوطنية والظروف الداخلية لم تحركه، ولم يحرك هو ساكنا اتجاهها،

[262] براهمة بولذراع، نظرة على الجزائر بين 1946 - 1962. ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، ى2015، ص 21.

[263] نفسه، ص22.

فسياسة الشيوعية العالمية ضد الرأسمالية هي التي تحركه وربط مستقبل الشعب الجزائري بالقضاء على الرأسمالية والعمل على إعلان برنامج الجبهة الشيوعية وهي نفس المبادئ التي قامت عليها الجبهة المشتركة.[264]

إن فشل تجربة البرلمان والانتخابات التي خاضتها الأحزاب الوطنية وعلى رأسها حزب فرحات عباس منذ سنة 1946 يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة التسلط الاستعماري الذي مارسته فرنسا على الأحزاب السياسية إلى غاية إصدار قانون العفو العام الذي شمل زعماء الحركة الوطنية، أما بالدرجة الثانية عدم تحقيق التقارب المنشود بين الأحزاب الوطنية، بحيث ذهب فرحات عباس لحد بعيد بالتسليم بفرنسا الديموقراطية وفكرة الثورة بالقانون والعدالة، وفي المقابل انتهج مصالي نهجت لم تحمد عقباه في احتكار الحركة الوطنية والاتجاه الاستقلالي المطلق.[265]

ووعيا منهم في محاولة الحركات الجزائرية لمواجهة مختلف أشكال القمع والاضطهاد تعرض له أعضاء التشكيلات السياسية الوطنية عامة ومناضلي حركة انتصار الحريات الديموقراطية خاصة، كان التفكير منصبا على ضرورة إيجاد إيطار تنظيمي موحد لتوحيد الموقف الجزائري من ممارسات الإدارة الفرنسية وإجراءاتها المصادرة للحقوق والحريات الأساسية للمواطن الجزائري كما أن الدافع الأساسي للتفكير في إنشاء هذه الجبهة هو ما آلت إليه حالة الحركة الوطنية من شلل نتيجة تطبيق الخناق عليها في المجال الإعلامي والدعائي، وكذا ما عرفته الانتخابات التي جرت من 1945 إلى 1947 من تزوير مع استعمال القوة ضد الرافضين لهذه القرارات.

وهكذا فإنه بعد اتصالات ومشاورات عديدة بين مختلف تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية، أعلن في شهر جوان 1951 عن تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها والتي ضمت في صفوفها كل التنظيمات الجزائرية التي كانت موجودة وهي حركة انتصار الحريات الديموقراطية والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري، وبعد لقاءات واتصالات بين قيادات الحركات المذكورة تم الاتفاق على تكوين صفة لهذه الجبهة، تعد بمثابة هيئة سياسية تمثل فيها كل حركة بعضوين.[266]

[264] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 133.

[265] يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة – ط 2، دار تالة، الجزائر، 2010، ص 179.

[266] عامر رخيلة، 8 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 129، 130.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يمثلها الشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين حركة انتصار الحريات الديموقراطية يمثلها أحمد مزغنة ومصطفى قروفي، الاتحاد الديموقراطية للبيان الجزائري يمثل الدكتور أحمد فرانسيس وقدور ساطور الحزب الشيوعي يمثله بول كباليرو وأحمد محمودي.[267]

وكانت الغاية من التقاء الحركات السياسية وتكوينها للجبهة رغم التباين السياسي الإيديولوجي وتبدد الرؤية المستقبلية بالنسبة للصراع الجزائري الفرنسي تبنى مجموعة من المطالب أهمها:

- إطلاق سراح أحمد مصالي الذي كان محل الإقامة الجبرية ببوزريعة
- إلغاء الانتخابات السابقة وإجراء انتخابات جديدة بدون تدخل الحكومة فيها.
- حرية الصحافة والمؤسسات.
- تحرير الدين الإسلاني من سياسة الاستعمار الفرنسي
- رفع الظلم وأشكاله على المعتقلين السياسيين وإلغاء الإجراءات والقوانين الاستثنائية.

أما من جانب صحيفة البصائر في أحد أعدادها فكتبت تقول: "مرحى فلقد توحدت صفوفنا، مرحى للخلافات التي تمخضت عن طفل سعيد فكان هو جبهتنا ... شعب يريد أن يعطي أغلال العبودية وأحزاب تريد أن تجمع شتات نفسها وتوحد صفوفها لأن العصر يقتضي ذلك".

وبذلك فلقد وجدت الجبهة تجاوبا متقطع النظير عن الجماهير الجزائرية، كما أن الجبهة عملت على توحيد موقف الحركات السياسية من مقاطعة الانتخابات التي جرت في جوان 1953 والتي عرفت عدم تقيد الحزب الشيوعي الجزائري بموقف المقاطعة وعدم المشاركة بحجة تمثيل صوت الشعب الجزائري وكان هذا مؤشر على عدم صلابة هذه الجبهة إذ حسب توفيق المدني: أن مشاركة الحزب الشيوعي الجزائري في انتخابات 1953فقدت الجبهة هيبتها واستاء حزب البيان من ذلك فانسحب وفقدت الجبهة حماسها وتجانسها، أما من جهة الشعب الذي رأى في الجبهة الإطار الموحد لصفوفه والمعبر عن آماله في الوحدة والعمل، واجهته الإدارة الفرنسية والمستوطنين الأوربيين من خلال الضغط على أطراف الجبهة نتيجة اختلال توازنها وبذلك لم تعمر طويلا.[268]

[267] عامر رخيلة، المصدر السابق، ص 133.

[268] بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات 1947 – 1954، ج 3، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 38.

شأنها شأن غيرها من الحركات السياسية الأخرى، ورغم الفشل الذي آلت إليه هذه الجبهة ونفور الجماهير الشعبية عنها فإن إنشائها في حد ذاته يعكس مدى التوق للوحدة في أواسط المناضلين والمواطنين الجزائريين على اختلاف توجهاتهم الاجتماعية وتصوراتهم السياسية ومدلولها في سياق الوحدة بين مكونات الحركة السياسية الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي يمثل مدلول ذو أهمية كبيرة في مسار الحركة الوطنية.[269]

2. انسداد الطريق السياسي

1.2. أزمة حزب الشعب الجزائري – ج.إ.ح.د.أ

يشير بن خدة رحمه الله في كتابه جذور أول نوفمبر أن الأساطير تعد من أهم عوامل التعبئة الجماهيرية من حيث أنهاتهيج الحماس في النفوس، وتشحذ الانفعالات، وتثير مخيلة الشعوب، فتدفعها للتحرك، ثم أن قادة الأحزاب "الكاريزماتيين" الذين يرتدون وشاح الزعامة والعظمة مقتنعين أنهم يجسدون "العناية الإلهية فوق الأرض، هؤلاء دائما ما ينتهي بهم الأمر، إلى السقوط في محاذير الحكم الفردي المطلق.[270]

وفق هذه المعطيات ترجع جذور الأزمة إلى بداية شهر مارس 1950، ففي ذلك التاريخ اجتمعت اللجنة المركزية بمدينة الأربعاء بضواحي الجزائر العاصمة في ضيعة أحد صغار المزارعين المكنى بمصطفى صحراوي، وكانت تلك هي المرة الأولى التي اشتغلت فيها اللجنة المركزية بطريقة منهجية، وفي هذه المناسبة كان مصالي – بصفته رئيسا للحزب – يأمل في تعزيز زعامته الشخصية والحصول على الرئاسة مدى الحياة مما يتيح له حرية المبادرة متى أراد بإلغاء قرارات اللجنة المركزية إلا أن هذه الأخيرة تمكنت من إحباط محاولة مصالي وحرصت على التمسك بمبدأ القيادة الجماعية وحرية التشاور بأغلبية الأصوات.[271]

وهنا بدأت الأزمة بين مصالي الحاج والمركزيون عندما رفضت هذه الأخيرة صيغة الرئاسة الدائمة مدى الحياة لشخص مصالي، أما سبتمبر 1950، وبعد سوء تفاهم بشأن مبالغ مالية وضعت تحت تصرف رئيس الحزب مصال

[269] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت.ج: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون، رغاية، الجزائر، 1994، ص 140.

[270] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 265.

[271] يؤكد بن خدة أن اللجنة المركزية قررت إثر ذلك تأجيل مناقشة مشروع يتعلق بتحديد دور وصلاحيات رئيس الحزب والأجهزة القيادية، فخرج مصال من الاجتماع غضبان أسافا، وقد أسر في نفسه مرارة إخفاقه.

نشب أول حادث بين مصالي وحسين لحول[272]، علما أن هذا الأخير كان يعتبر بمثابة الرجل الثاني في الحزب، فاستئثار مصالي بجميع الصلاحيات لنفسه أدت لاستقالة حسين لحول من منصبه في مارس 1951 كأمين عام للحزب، وبهذا يكون قد قدم استقالتين الأولى في سبتمبر والثانية في مارس بنفس العام، فيقول بن خدة في هذا الصدد: استقال حسين لحول ساخطا من كونه بمثابة "كبش فداء" لأخطاء الزعيم ومتذمرًا من تحميله في كل مرة مسؤولية المحن التي تلم بالحزب."[273]

وبعد شهرين من ذلك خرج من الحزب "شوقي مصطفى" بعد أن تشاجر مع مصالي بشأن مشروع لتصريح مشترك حول الاتحاد المقترح من طرف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، ونزيف الحزب لم يتوقف عند هذا الحد بل واصل في السيلان فعقب هذا الخروج من الحزب، تبعهم كل من عمراني وشنتوف.[274]

وتجدر الإشارة إلى أن إبداء شوقي مصطفاي[275] وجهة نظره الشخصية أثناء انعقاد دورة اللجنة المركزية في ماي 1951 حول قضية الوحدة مع البيانيين وجمعية العلماء وكذا إدانته لجميع أشكال النشاط السياسي غير الشرعي، هي القطرة التي أفاضت الكأس عجلت بتلقيه رد عنيف من رئيس الحزب الذي انفجر صارخا وهو في قمة الغضب مرددًا على مسامع الجميع: "يراد اغتيالنا، يراد اغتيال الحزب"[276]

إثر ذلك بدأت صفوف اللجنة المركزية تتقلص وبدأ اضمحلال أعضائها يلوح في الأفق، فتم الاتفاق على توسيعها عن طريق الاختيار المشترك توفي شهر جويلية 1951، اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت لجنة مكلفة بقيادة الحزب برئاسة مزغنة وعضوية السادة: عبد الحميد وبن يوسف بن خدة وأحمد بودة وكيوان وح لحول، حينها قرر مصالي الذهاب

[272] صاري الجيلالي، قداش محفوظ، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900– 1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 110.

[273] بن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص 268.

[274] صاري الجيلالي، قداش محفوظ، المرجع السابق، ص 110.

[275] تختلف الروايات حول تسمية شوقي فهناك فمن يلقبه بمصطفى وهناك من يلقبه بمصطفاوي.

[276] بن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص 270.

إلى فرنسا للاستجمام، كما لم تعمر اللجنة طويلا وعاشت شهر ونصف فقط إلا أنها تميزت بمشاركتها في تأسيس الجبهة الجزائرية للوحدة واحترام الحريات العامة.[277]

ويروي أحمد بن خدة هذه الوقائع بصفته أحد الفاعلين فيها فيقول: " عندما توليت منصب الأمين العام في أوت 1951، كان الوهن قد نال من قيادة الحزب... وكنت أعول عليه[278]، وعلى هيبته لمحاولة ترتيب الأوضاع بمساعدة بقية الأعضاء بطبيعة الحال، لكن يا للأسف، فكلما اقتضت مني مهمتي الجديدة التحاكم مع مصالي بصورة مباشرة إلا وازددت يقينا بالتباين الكبير بين الأسطورة والواقعة."

وهذه الشهادة توحي بأن صاحبها أراد أن يوحي بأن رئيس الحزب لم يرد تقبل أي انتقاد، أي أن تصرفاته كانت توحي بأن الحزب ملكيته الخاصة، وفي هذه النقطة بالذات يطرأ علينا تساؤل مفاده أ– هل كل الأعضاء الذين تصارعوا مع مصالي كان على خطأ؟ وهو الذي يمتلك الصواب؟ أم أن جوهر الإشكال يكمن في عدم وضوح إيديولوجية الحزب؟ لأن عقلية العقد الخامس للقرن العشرين ليست كعقلية العقد الثاني أو الثالث للقرن نفسه، فإما أن تتجاوب مع مقتضيات الفترة أو يتجاوزك الزمن.

في منتصف مارس 1952 اجتمعت اللجنة المركزية مرة أخرى بمدينة الأربعاء في نفس مزرعة المناضل مصطفى صحراوي، فكانت هذه الدورة برئاسة بلقاسم راحف بحضور مصالي، حيث بدأ الاجتماع بعرض قدمه مصالي عن رحلته إلى الشرق الأوسط[279]، مركزا حديثه على مسائل جزئية لا علاقة لها بجدول أعمال الدورة، فتسبب في ضجر مستمعيه لأن مسائل استقباله من طرف عاهل المملكة السعودية لا تكتسي أي أهمية بالنسبة للجنة المركزية، فهي كان يهمها لب الموضوع أي هدف السفرية إلى المشرق.

ولهذا تفطن بلقاسم راحف رئيس الدورة إلى هذا الأمر، وبالرغم أنه يعد رفيق مصالي في النضال منذ عهد شمال إفريقيا، إلا أنه لم يقع في الحرج أمام شخصية مصالي فقاطعه قائلا: "هذا كلام فارغ! إنه كلام فارغ"

[277] بن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص ص 272– 273.

[278] يقصد مصالي الحاج.

[279] للاستزادة حول الموضوع أكثر، عد إلى صاري الجيلالي، قداش محفوظ، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900–1954. ص 110.

ثم انتقل مباشرة إلى نقاط جدول الأعمال الذي تضمن نقطتين اثنتين إحداهما كانت دراسة موضوع الوحدة الوطنية، أما الثانية فتتمثل في تحديد موعد انعقاد مؤتمر الحزب.[280]

وبالرغم من توصيات اللجنة المركزية بضرورة توسيع برنامج الجبهة الجزائرية بإضافة نقطة المطالبة بالاستقلال، إلا أن مصالي عارض فكرة الوحدة اطلاقا كما نجح في جر أغلبية المركزيين لتبني موقفه، وبسبب هذه المعارضة تأجل نداء اللجنة المركزية المطالب بعقد مؤتمر وطني جزائري، فلم يصدر إلا بعد سنتين من ذلك أي في ديسمبر 1953.[281]

ومن هذا وذاك ينعقد المؤتمر في أفريل 1953 بالجزائر، ولقد أرسل مصالي الحاج خطابا للمؤتمر يقول فيه: "لكي تكون حزبا قويا، حسن التنظيم، ولكي نعلم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف، ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا اليومي، يجب أن يكون لدينا سياسية خارجية، وصحافة جيدة، وتمثيل جيد في البلاد الأجنبية".[282]

ولم تظهر المشاكل إلا بعد أيام بخصوص قضية تعيين القادة طبقا للقوانين الجديدة، فثارت ثائرة مصالي، وهكذا ظهرت الأزمة بشكل صارخ، ففي سبتمبر 1953 قدم مصالي الحاج مذكرة ينتقد فيها السياسة الإصلاحية للقيادة ويعلن عن سحب ثقته من الأمين العام ويطلب السلطة المطلقة قصد تقويم الوضع، فما كان على اللجنة المركزية إلا أن ترفض هذا الطلب وأبقت ثقتها للقيادة ولأمينها العام، ثم بعثت اللجنة المركزية وفد مصالحة في أكتوبر 1953 يتكون من أربعة أعضاء لشرح أسباب رفض الطلب ولم يحصل الوفد على شيء، فرد مصالي عليهم مرسلا رسالة جديدة يوم 1 جانفي 1954 مفادها سحب الثقة من أعضاء القيادة جميعا ومجددا لطلب السلطة المطلقة.[283]

وعلى إثر هذه الأحداث المتتالية قام الفريقين بعقد مؤتمرات استثنائية، حيث حضرت جماعة مصالي مؤتمرها الاستثنائي وفي هذا السياق قدموا دعوات الحضور لجماعة المركزيين خلال اجتماعها يوم 27 نوفمبر 1954، لكن المركزيون اعتبروا هذه الدعوة لحضور المؤتمر بمثابة دعوة لمحاكمتهم.[284]

---

[280] بن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص 277.

[281] المصدر نفسه، ص ص 277، 278.

[282] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962– 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص ص 41، 42.

[283] الجيلالي صاري، قداش محفوظ، مرجع سابق، ص 112.

[284] جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق، دار الألمعية، الجزائر، 2001، ص 313.

ومن بين أهم النقاط التي خرج بها المؤتمر المنعقد في مدينة هورنو Hornu ببلجيكا أيام 13، 14و15 جويلية 1954 ما يلي:

- تقديم المؤتمر لتقرير عام يتضمن توصية فيها انتقادات خاصة ضد حسين لحول وعبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد من المركزيين.
- حل اللجنة المركزية إقصاء المسؤولين "ح.إ.ح.د" المتورطين والمتعاونين مع الإدارة.
- إرجاع أملاك وأموال الحزب التي بحوزة القيادة السابقة.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة إلى مصالي الحاج رئيس الحزب مدى الحياة.
- التأكيد على ضرورة عودة الحزب إلى مبادئه الثورية الأصيلة والموجودة منذ عهد "نجم شمال إفريقيا" و"حزب الشعب الجزائري" وإنهاء كل أشكال البيروقراطية.[285]

ومن خلال جملة من القرارات يتضح أن مصالي الحاج قد اتخذ قرارا بشأن كل من "بن يوسف بن خدة، حسن لحول، عبد الرحمن كيوان، عبد الحميد سيد علي، مصطفى فروخي، محمد يزيد، الونشي محمد وأحمد بودة"، بتحميلهم مسؤولية الانقسام السياسي، والخروج عن الانضباط ونظام الطاعة، وعدم إرجاع أموال الحزب وأملاكه، كما أعلن عن نفيهم النهائي من ح.إ.ح.د فلربما كان الحاج على ما يبدو يتصور من خلال قطعه رؤوس قاطعي حبل الطاعة له، وأنه بتوجيه نداء للمناضلين لتنفيذ قرارات مؤتمر هورنو، فإنه بذلك سيتمكن من استعادة قبضته على الحزب، لكن الواقع كان مختلف عما يتصوره مصالي[286]، وإنما الصراع على الزعامة والكرسي كان في أبهى حلته.

أما اللجنة المركزية فاعتبرت مؤتمر هورنو جمعية فئوية تفريقية، فاقدة للشرعية وحسب تقرير اللجنة فإن مصالي حينما دعا لمؤتمره، لم يأخذ بعين الاعتبار وحدة الحزب ولا قوانينه، مؤكدة على عدم ثقة مصالي في المناضلين، فحسبها أراد أن يقوم بمؤتمر إلى المقاس لأنه رفض مؤتمرا استثنائيا ديمقراطيا، وفي إطار شقاق، وكذا أنه أحد خاطب قلوب المناضلين ولم يخاطب عقولهم.[287]

[285] عبد السلام عكاش، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية، مرجع سابق، ص 456.

[286] نفسه، 451.

[287] عبد السلام عكاش، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية، مرجع سابق، ص ص 457، 458.

وتبعا لذلك عقد المركزيون مؤتمرهم في بلكور بالجزائر العاصمة منتصف أوت 1954، وعلى إثرها أصدروا صحيفة ناطقة باسمهم، تحمل عنوان: ناصيو ألجيريان، صدر منها 10 أعداد، أولها في 3 سبتمبر 1954، وآخرها في 4 نوفمبر 1954، وتسائل حسين لحول في هذه الجريدة قائلا: "لماذا مصالي بدل أن يعرض انشغالاته أمام المؤتمر النظامي والديمقراطي؟ اختار التوجه للقاعدة، ونقل النزاع إلى الشارع ؟[288]

فتضمن مؤتمر المركزيين عدة مبادئ وقرارات وعلى رأس تلك المبادئ، مبدأ القيادة الجماعية وتعد هذه النقطة محاولة من المركزيين لسحب البساط من تحت أرجل مصالي، وكذا:

- إلغاء منصب الرئيس
- تغطية الحزب من قبل ل.م على أساس المبادئ التالية:

1. المركزية القيادية.
2. المرونة في سلم المسؤوليات وفي مجال الاتصالات بين المناضلين والمسيرين.
3. تخصيص المهام داخل كل تنظيم انطلاقا من الخلية ..... القاعدية للحزب.[289]

وهذا رد صارخ وواضح من طرف المركزيين إلى جماعة مصالي فأضحى يوجد طريق يرى ضرورة تطهير الحزب أولوية قصوى وإعطاء مصالي الرئاسة مدى الحياة هو الحل للرجوع بالحزب للسكة الصحيحة وبين من يرى أن القيادة الجماعية هي أساس سيران الحزب لا بتنزيل الرؤوس للزعيم.

ولعل النقطة الإيجابية للحزب هي أنه: في أواخر 1953 أضحى في وضعية أفضل من ذي قبل، لأن عدد المناضلين أصبح في تزايد مستمر وكذلك الإيرادات المالية، أضحت في تحسين جيد، ولقد درّت عطية الاكتئاب التي بادرت بها صحيفة "الجزائر الحرة " إيرادا معتبرا يقارب عشرة ملايين فرنك في غضون شهر واحد، ثم أصبحت الصحيفة ابتداء من جويلية 1953 أسبوعية، بعد كانت نصف شهرية كما أصبحت تمتلك مطبعتها الخاصة.[290]

[288] عبد السلام عكاش، المرجع السابق، ص 459.

[289] للاستزادة حول الموضع أكثر راجع بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر

[290] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 321.

يدلي بن يوسف بن خدة بشهادته حول هذا الموضوع فيقول "تخلصنا بذلك من هيمنى المطابع السائرة في ركاب الإدارة الاستعمارية والحزب الشيوعي من الضغوط[291] التي كان يمارسها هذا الأخير على صحافتنا إذا ما نشرت مقالات لا تروقه".

فصحافة هذا الحزب تدلنا على أن الحزب قد كبر ونضج وأضحى تنظيما سياسيا مهيكلا ومتأصلا في جميع أنحاء الجزائر، ولم يعد نشاطه يقتصر على التحريض والدعاية فقط، ومع وقع الصدع داخل الحزب وتجزأه لكتلتين وبروز الصراع ما بين المصاليين والمركزيين يكون الحزب وصحافته قد وصلا إلى المرحلة النهائية التي تسبق المعركة الحاسمة لطرد المستعمر، رغم هذا فسنرى أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد حاولت إعادة لم شمل بين رفقاء الأمس في إطار سعيها على التوفيق بين المنتخبين.

2.2. تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، بحيث لم تكن حزبا ولا تنظيما سياسيا، بل كانت كما يدل عليها اسمها، لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل الحزب – ح.إ.ج.د – فرسمت لنفسها هدفا واضحا يتمكمن في بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام يكون باستطاعتها لم الشمل بين الفريقين المتنازعين، ولتفرض فكرة عقد مؤتمر وجدوى لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق.[292]

وعلى إثر الاجتماع التأسيسي الذي جرى بإحدى أعرق مدارس الحزب هي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 02، ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من خلال اجتماع الثلاثي سيد علي عبد الحميد ومحمد بوضياف، وحسين لحول في بيت هذا الأخير بالقصبة، وكان هدفها الرسمي العلني هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات، قصد إعداد الثورة وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات.[293]

[291] يشير المؤلف إلى المقالات التي تطرق فيها عيسات إيدير لفضح الوضعية التي آلت إليهت النقابات الواقعة تحت سيطرة الكونفيدرالية العامة للشغل الخائرة القوى.

[292] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص 335.

[293] نفسه، ص 335.

كما سعت اللجنة إلى وحدة الحزب عن طريق مؤتمر موسع ديمقراطي لكي تضمن الانسجام الداخلي ويمنح الحزب قيادة ثورية، وفق هذا الطرح تكون اللجنة قد بادرت في تجنيد الطاقات لتصحيح المسار النضالي للحزب في وقت كان المصاليون والمركزيون غارقون في بحر نزاعاتهم العقيمة.[294]

أما عن الجانب الإعلامي فبعد اللقاء الثلاثي السابق ذكره، تقرر إصدار صحيفة تحمل عنوان "الوطني" "Le Patroite" حيث صدرت منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر وزعت على مسؤولي الدعاية والإعلام في جميع قسمات الحزب بالجزائر وفرنسا، حيث اعتمد سيد علي عبد الحميد على مقر "الكشافة الإسلامية للجزائرية" [295]، فبدأ هذا الأخير رفقة محمد بوضياف في إعداد أوراق العدد الافتتاحي لهذه الصحيفة، وكانت تمول من طرف صندوق اللجنة المركزية، كما أشرف حسين لحول على تحرير افتتاحيتها.[296]

وبعد أن ربط حسين لحول اتصالاته مع رمضان بوشبوبة ومصطفى بن بولعيد التحقا هذين العضوين، وكان لحول يقوم بعمله على أساس أنه كان مقتنعا بأنه بصدد المساهمة في مهمة جيدة قد تنجح حسبه في الحيلولة دون انشقاق في صفوف الحزب، وفي هذا الأثناء كان بوضياف يعمل جاهدا لكي يعيد حشد قدماء المنظمة الخاصة، لكن المصاليون لم يكونوا يطيقون رؤية أي مبادرة من شأنها أن تثير الشك في أحقية موقفهم، كما استاؤوا كثيرا من تأسيس هذه اللجنة واغتاظوا لإصدار صحيفة الوطن، فأخرجوا إشاعات ترمي إلى أن هناك تآمر وتواطؤ بين المركزيين واللجنة الثورية ضد طرف ثالث.[297]

الأمر لم يتوقف هنا بل وصل إلى حد اعتداء أنصار مصالي على بوضياف وبيطاط في شارع الديوان بحي القصبة السفلى، ليأتي الرد وهذه المرة من حي القبة حيث أقدم كل من نذير قصاب، محمود بوجعطيط، محمد داب، وغيرهن وقاموا بإغارة على مقر الحزب في ساحة عمار القامة، إثر ذلك تغير طابع اللجنة التنظيمي فأضحى توجهها السياسي راديكاليا أكثر من ذي قبل، فضاعف بوضياف جهوده بالاتصال بعناصر المنظمة الخاصة فالتحقوا باللجنة الثورية في

[294] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص

[295] كان مقرها يوجد تحت أقواس حي المسمكة (لابيشكري) ومحمد الصالح الرانشي أحد قادة الحركة الكشفية والعفو في اللجنة المركزية هو من سلم مفاتيح المقر للسيد سيد علي عبد الحميد.

[296] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 336.

[297] أي ضد المصاليين.

شاكلة عبد الحفيظ بوصوف رئيس دائرة تلمسان، محمد العربي بن مهيدي رئيس دائرة وهران، رمضان بن عبد المالك رئيس دائرة مستغانم، وكذلك من منطقة قسنطينة يوسف زيغود، لخضر بن طوبال، ومصطفى بن عودة، وبشير شيهاني رئيس دائرة الهروب، كما اتصال بوضياف بأعضاء الوفد الخارجي، آيت أحمد، بن بلة وخيضر، وأوعز إلى اللجنة تجميد أموال الحزب.[298]

وعلى ضوء هذه المعطيات يرتأ لنا أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل أتت لكي تضمد جراح حزب الشعب ح.إ.ج.د هادفة إلى لملمة شمل وجهود المناضلين من كلا الكتلتين: كتلة مصالي وكتلة اللجنة المركزية ومحاولة الاتصال بين هذا وذاك بغية إعادة الحزب لمساره ونهجه الثوري المعهود وتتجلى هذه الفكرة في المبادرة الشخصية التي كانت من طرف أحمد بن بكية وخيضر بدعوتهم أعضاء من اللجنة المركزية هم حسين لحول ومحمد يزيد، وطلبا منهما الحضور إلى "بيرن" في لقاء لا يمكن وصفه بالحلقة أو الفرصة الأخيرة لمحاولة المجتمعون التوصل كل وسطي ينهي الخلاف بين المصاليين والمركزيين، لكنهم فشلوا مما جعل أعضاء اللجنة الثورية يصرفون نظرهم عن هذه القضية ولينتقلوا إلى موعد التحضير والإعداد لانطلاق الكفاح المسلح وهذا ما سيُعرف باجتماع مجموعة 22 الشهير.[299]

3.2. إجتماع 22

بعد أن ألحق جيش "هوشي منه" في 8 ماي 1954 هزيمة نكراء بالقوات الاستعمارية الفرنسية المتواجدة بفيتنام في معركة "ديان بيان فو" تركت أثرا بالغا في النفوس وكانت بمثابة رسالة ربانية لأولئك الذين يفكرون أن الانتقال إلى الثورة المسلحة في الأمر القريب هو العلاج الفريد والاستراتيجية الأنجع لتجاوز أزمة حزب الشعب الجزائري، ومن نتائج هزيمة فرنسا أنها شحنت تصميم وعزيمة مناضلي اللجنة الثورية للوحدة والعمل التواقين لخوض المعركة، فابتعد أعضاء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم بوضياف عن بقية الأعضاء المركزيين مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل معلنين أنهم أحرار في تصرفاتهم.[300]

[298] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 338.

[299] غربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958. غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 92.

[300] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 339.

وتسارعت الأحداث ففي شهر جوان 1954، في حي المدينة (كلو ملامبيي سابقا) وقع اجتماع ال22 وجميعهم أعضاء قدامى في المنظمة الخاصة حيث شكلوا كتلة طلائعية بهدف الشروع في الثورة المسلحة دون انتظار فترأس الاجتماع بن بولعيد في حين أن محمد بوضياف قدم تقريرا واسعا عن الوضعية السائدة وعن أزمة الحزب المريرة والجهود المبذولة التي قامت بها كل من المنظمة السرية واللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى غاية عقد هذا الاجتماع.[301]

ولقد تناول التقرير ما يلي: – تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها، حصيلة القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب، والعمل الذي أداه قدامى المنظمة الخاصة في فترة 1950 – 1954، شرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل تجاه الأزمة والمركزيين، وختم التقرير بقوله: "نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا القرار في التشاور وتقرير المستقبل".[302]

وقد خصصت فترة الظهيرة لمناقشة التقرير واتضح موقفان منه، الأول حبذ أصحابه التريث قبل إعلان الثورة المسلحة بحجة أن الوقت لم يحن بعد، أما الثاني فيرى أصحابه ضرورة الإسراع في إعلان الثورة لتجاوز الوضعية الصعبة التي عاشها الحزب، وكان تبادل الحجج شديدا جدا.

وحسب رواية المناضل عبد السلام حباشي في كتابه "من الحركة الوطنية إلى الاستقلال" روى أن التدخل التاريخي الذي قام به المناضل بوجمعة سويداني قد حسم الأمر، فقال ما يلي: "ألسنا بثوريين، نعم أو لا؟ ... إذا كنا نزهاء وأوفياء مع أنفسنا فما الذي ننتظره إذن لإعلان المعركة الآن ؟"[303] فكان تدخله بمثابة استفتاء علني لتفجير الثورة.

واختتم الاجتماع باتخاذ القرارات التالية: إدانة الانقسام الحاصل في الحزب والجهات المتسببة فيه، والالتزام بمحو الآثار المترتبة عن الأزمة، ولتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية.[304]

ولتنفيذ هذه القرارات تم الاتفاق على انتخاب المسؤول الوطني وبالأحرى المنسق الوطني فقط بأغلبية الثلثين[305]، وهو من يختار بقية أعضاء اللجنة ويكون الوحيد الذي يعرفهم.

---

[301] عبد الله ميقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 19954– 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 14.

[302] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 84.

[303] عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال (مسار مناضل)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 215.

[304] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 84.

[305] أي يجب على الفائز أن يتحصل على 4/3 من إجمالي الكتلة المصوتة وهناك من امتنع عن التصويت بشهادة المناضل عثمان حدائو.

وبهذا الشكل يكون هذا الاجتماع فكرة مفادها أن وقت الحسم قد حان، وأن تقرير مصيرنا بأيدينا وهذا عبر تفجيرنا للثورة في أقرب وقت ممكن، وبعد محاولتهم بكل الطرق السلمية، مفاوضات انتخابات، وسائل قانونية لإيصال صوتهم، فرنسا دائما ما ترد عليهم بالقمع، والحركات الوطنية أثبتت فشلها فلم تقدر على تجميع المواطنين حول فكرة العمل المسلح بأنه السبيل الوحيد لدحر المحتل، ولابد من جمع كل القوى الوطنية حول فكرة وهدف العمل المسلح، وهذا ما سنراه في صورة جبهة التحرير الوطني.

4.2. بروز جبهة التحرير الوطني

بعد أن أضحى محمد بوضياف منسقا وطنيا نتيجة الاقتراع الحاصل في اجتماع 22 في منزل المناضل إلياس دريش، تمخض هذا الاجتماع عن تكوين نخبة خماسية تتكون من: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، رابع بيطاط، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، وكان أول اجتماع لهم في مدينة الجزائر بمنزل المناضل عيسى كشدية الواقع بشارع بربروس القصبة، ومن القرارات التي خرجت بها لجنة الخمس في اجتماعها هذا على ما يلي:

- هيكلة وضم الأعضاء السابقين في المنظمة السرية إلى التنظيم الثوري المستحدث.
- استئناف التكوين العسكري وتكثيفه اعتمادا على كتيبات المنظمة التي أعيد طبعها.
- إقامة تربصات تكوينية للمناضلين لصناعة القنابل والمتفجرات.[306]

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضاء اللجنة وكلف ديدوش مراد بمهمة إقناع منطقة القبائل[307]، ممثلة في شخص كريم بلقاسم فأضحت تسمى بلجنة الستة ثم لجنة التسعة بعد انضمام جماعة القاهرة. [308]

على جانب آخر كانت الصحافة الفرنسية تتحدث في تلك الآونة عن تصفية الحسابات بين مختلف فصائل ح.إ.ح.د عكفت جماعة الستة على استكمال التحضيرات في كنف السرية المطلقة، ويقول بن خدة في هذا السياق: "..... وكانت مصالح البوليس الفرنسي تتفرج مبتهجة على ما يحدث من صراعات ومشاحنات تنخر جسم الحزب من

[306] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 85.

[307] يرجع بن يوسف بن خدة سبب تأخر كريم بلقاسم بجماعة 05 هو أن التنظيم السياسي في منطقة القبائل كان مصاليا، فكريم وأوعمران كان يريان أن مصالي هو من سيعلن الكفاح المسلح لكن بعد أن أيقنا أنه أبعد ما يكون عن هذا الخيار، عدلا عن رأيهما وأنضما للجنة 22 ووقع الاختيار على بلقاسم عضو في لجنة الستة.

[308] الغالي غربي، نفسه، ص 85.

الداخل، ولكن غاب عنها أن ما يجري أمام أعينها ما هو إلا ستار كثيف يخفي وراءه نشاطا دءوبا لأعضاء اللجنة ث.و.ع."[309]

ففي 10 أكتوبر 1954، اجتمعت لأول مرة لجنة الستة بالعاصمة لوضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جيش التحرير الوطني، جبهة التحرير الوطني، وإعداد نصوص التصريحات، وتحديد اليوم الموعود "1 نوفمبر 1954 على الساعة صفر" وحسب شهادة بن خدة فقد تم تحديده مرتين لكن ألغي، وفي العشر الأواخر من أكتوبر[310] اجتمع الأعضاء الستة "بن بولعيد بن مهيدي بيطاط بوضياف ديدوش وكريم" الذين تتكون منهم القيادة التي عينتها "لجنة 22"، اجتمعوا لآخر مرة بالعاصمة وحددوا بصورة نهائية تاريخ اندلاع الثورة، وكان الاجتماع في منزل الإسكافي مراد بوكشورة بحي الريس حميد ولضبط تفاصيل رؤساء المناطق، وأعضاء الخارج، كما أقرت لجنة الستة من جهة أخرى مبادئ الثورة المسلحة وإستراتيجيتها في آن واحد فأكدت بصفة خاصة على مبدأين أساسين ألا وهما:

1- أولوية الداخل النابعة من ضرورة إعطاء أهمية خاصة في البداية للعمل العسكري.

2- اللامركزية نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري وانعدام وسائل الاتصال الملائمة.[311]

وبهذا الشكل يتضح هدف جبهة التحرير في تحرير الأرض الجزائرية من أيادي الاستدمار الفرنسي عبر إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية.[312]

وعلى العموم يتضح لنا أن تلك المجموعة من الشباب الوطنيين المؤمنة بالمنهج الثوري كسبيل وحيد لإنقاذ البلد من الورطة التي وقع فيها الحزب باعثين برسالة واضحة الأفكار والأهداف تختزل في فكرة واحدة ألا وهي: دواء الحركة الوطنية يكمن في الثورة، فمصير الأمم لا يقرر إلا بأيديها، ولا حل في الجزائر المستعمرة إلا بالثورة.

[309] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 349.

[310] تختلف الروايات التاريخية بين من يقول أنه تم الاجتماع يوم 23 وبين من يؤكد أن الاجتماع كان في 24 أكتوبر.

[311] للاستزادة أكثر حول الموضوع أكثر، أنظر: محمد عباس، نصر بلا ثمن، (الثورة الجزائرية 1954-1962)

[312] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 350.

الخـــــاتـــــمـــــة

وفي الأخير ومن كل هذا النشاط السياسي للحركة الوطنية وذاك النشاط الإعلامي الممتد من 1919الى غاية 1954 استطعنا الخروج بما يلي :

أولا : تجربة الأمير خالد خالدة لسببين رئيسيين ألا وهما:

- تمكنه من كسر حاجز الرعونة السياسية داخل الجزائر، فبعد أن فتح "شارل جونار" نافذة لممارسة النشاط الإعلامي وما يترتب عنه بمناخ سياسي مقبول، أتى الأمير خالد ليفتح الباب على مصراعيه لباقي النخبة حتى تبوح بكلمتها ورأيها حتى وان كانت ضد توجهات خالد السياسية فمباشرة بعد نفيه برزت فدرالية النواب في الساحة السياسية مما يؤكد كلامنا.
- تنديده ومطالبته ومراسلته صناع القرار في العالم أمثال الرئيس الأمريكي ويلسون مناديا بحق تقرير المصير، فبعمله هذا يكون قد حاول إيصال صوت الجزائريين الذين لا حول ولا قوة لهم أمام الاستعمار الفرنسي.

إلا أن مطالبه الإصلاحية كان يشوبها نوع من الرقة والمداعبة السياسية، وكأنها كانت بمثابة جس نبض للإدارة الفرنسية لا أكثر ولا أقل.

ثانيا : كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين أرادت عبر نضالها السياسي والإعلامي الوصول إلى ما يلي:

- تكوين مجتمع مشابه لحدّ ما المجتمع الفرنسي، أو حتى قريب منه بسبب تأثر قادتها بالثقافة الفرنسية نتيجة نشأتهم وترعرعهم في المدارس الفرنسية وأن الخلاص يكمن في التشبث بالتقاليد الفرنسية- حسبهم- الحاملة للحضارة.
- محاولة دمج الشعب الجزائري مع الكولون ومن زاوية أخرى دمج النخبة الجزائرية المتفرنسة مع الفرنسيين وبالتالي حصولهم على نفس الحقوق، مسخرة في ذلك كل صحافتها صوب هذه الفكرة.

مما يتأكد لنا أن منذ تأسيس الفدرالية إلى غاية انقسامها كانت فيها هذه الحركة عبارة عن محافظ سياسي لصالح فرنسا لأنها اختزلت مطالب الجزائريين الحقيقية في فكرة واحدة مفادها التمثيل في المجالس النيابية والمالية بكراسي أكثر.

ثالثا: لعبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وصحافتها دورا جما في الحركة الوطنية وهذا كان لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- تأسيس صحافة الجمعية كان بقصد محاربة أصحاب الزوايا والطرق الصوفية، ففي نظر علماء الجمعية كانت الطرقية هي علة العلل في الفساد.
- مكافحتها عبر صحافتها من لأجل الإصلاح الديني والعقائدي، كما كان لها دور حاسم في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية التي جاهد المستعمر على تقويضها والقضاء عليها. فالذي ينظر إلى نشاطاتها ومواقفها في إطارها الصحيح سيجد أنها لعبت دورا محترما في المجال السياسي، لأن نشاطاتها الثقافية والدينية والاجتماعية كلها عبارة عن نضال بدون ضجيج ضد الاستعمار.

رابعا : من خلال نشاط الحزب الشيوعي الجزائري لاحظنا أنه تبنى فكرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، راسما فكرة الصراع الطبقي فاعتمد على ما يلي:

- تصوير صحافته أزمات الجزائر من جوع ونقص في المواد الغذائية إلى تحكم الإقطاعيين والمستثمرين الكبار في دواليب المال العام وأنهم هم فقط المسئولون عن مشاكل الجزائر لا الدولة الفرنسية.
- تفسير صحافة هذا الاتجاه مجازر 8ماي1945 تفسيرا اقتصاديا لا سياسيا وأن الظروف الاقتصادية المزرية هي التي أخرجت الشارع.
- ادعائه أن الجزائر أمة قيد التكوين تحتاج من اجل نضوجها مساعدة الجمهورية الفرنسية وفي هذه الحالة تضحي فرنسا هي أمهم.

وهكذا يتضح لنا أن الشيوعيين الجزائريين وبالرغم من مساعدتهم عبر منحهم مطابعهم لمناضلي حزب الشعب أحيانا إلا أنهم استبعدوا فكرة الاستقلال واعتبروها انفصالا داخليا، لكن الأحداث المتوالية أثبتت أن هذا الحزب ومن خلال تحركاته الإعلامية لم يستطع أن يكون لنفسه قاعدة شعبية باحثا عن نفسه وسط التيارات الأخرى كما رأينا أنه دائما ما يلعب مع الفريق المنتصر فغتارة هو سوفياتي وتارة هو نازي وفقا لميثاق الاتحاد السوفياتي النازي وتارة هو فرنسي محظ، فيغير جلده حسب ما تقتضيه الظروف. وبقي يسْبح في فلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها أن تحدث في أي لحظة اضطرابات لكن ليس بحجم الثورة فلا جزائرهم الجديدة _والتي لم نفهم مغزاها فهل بإنشائهم لهذه الجريدة كانوا يقصدون الجزائر أم فرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة هي أمهم؟ ولا حتى هي مكنتهم من استقراء حلول جذرية لمشاكل البلد .

خامسا : تحركات التيار الاستقلالي كانت واضحة فهو اعتمد على ما تعلمه على الشيوعيين الفرنسيين معتمدا على :

- بلائه الجيد في مضمار الدعاية الإعلامية عبر المناشير وتحريض العمال ضد الإدارة ودعوتهم إلى توحدهم ضد الامبريالية.
- مهاجمته للاستعمار الفرنسي من خلال الدعوة إلى شن الإضرابات بواسطة النقابات وهكذا يكون قد استثمر في الشباب عبر بثه فيهم روح النضال المنظم، وهكذا يتمكن من ضرب عمق النظام الاستعماري.

لكنه تحول رويدا رويدا إلى تيار وطني محض فعمل على :

- استعمال للنشاط السياسي الشرعي والمحظور مثل تأسيس حزب الشعب للمنظمة الخاصة، وشتى محاولات الكفاح المسلح إلى غاية اندلاع الثورة أعطى لمناضلي هذا التيار حس ثوري أكثر من التيارات السياسية الباقية.
- كما كانت صحافة النجم وحزب الشعب ثم ح.ا.ح.د. رغم افتقارها للمال وخاصة المطابع إلا أنها كانت متطورة وسايرت الأحداث والظروف الزمنية وتفاعلت معها أفكارا وأساليب.
- أزمة حزب الشعب ح.ا.ح.د. نرى بأنها كانت نعمة لا نقمة على مسار الحركة الوطنية، لأنها لعبت دورا حاسما في إعادة إحياء القوى التي تسببت في تفجير الثورة، "فلا توجد نار بدون دخان" لأن تلك الصراعات وفرت جو ملائم للعمل على تفجير الثورة من طرف الثوريين بعيدا عن كل الأضواء السياسية والإعلامية.

وعندما تحول الكفاح من سياسي إلى تحرري سنة 1954 بيّن للجميع عقم العمل السياسي الذي واجهت الأحزاب به الواقع الاستعماري، وهذا الواقع ظروف الاستعمار هي من فرضته لأن إدارة الاحتلال هي التي كانت تسمح بوجود شيء من المعارضة السياسية، وهي من كانت تتركها تعمل وفي نفس الوقت تمتلك القوة والقانون المكيف لإيقافها، فتجهضها عبر قمع صحافة الأحزاب وحلّ التشكيلات السياسية، والزج بقيادتها في السجون ونفيهم ...الخ، وخير دليل ما حدث قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

إذا دواء النشاط السياسي والاعلامي للحركة الوطنية كان يكمن في اندلاع حرب التحرير لا غير.

الملاحق

الملحق رقم 01

رسالة وجهها خالد في 1924 إلى السيد إيدوار هيريو، رئيس مجلس الوزراء، باريس

سيدي الرئيس

يرى المسلمون الجزائريون في ارتقائكم للسلطة بشير خير وعهدا جديدا لدخولهم في طريق الانعتاق وبصفتي أحد وأبسط المدافعين على قضية الأهالي الجزائريين، وأنا منفي لأنني أخذت الدفاع مباشرة عن مصالحهم الحيوية، يشرفني أن أضع بين يدي رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا :

1- التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية مع الأوربيين الجزائريين.

2- الإلغاء الكامل والشامل لقوانين وإجراءات الاستثناء والمحاكم القمعية والغرف الجنائية والمراقبة الإدارية مع العودة البسيطة إلى قانون الحق العام.

3- نفس الواجبات ونفس الحقوق فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.

محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1836 -1954، ت - ج : محمد العربي ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ص 280 .

جزائر الجزائريين

4 – ارتقاء الأهالي الجزائريين إلى كل الرتب المدنية والعسكرية دون أي تمييز ماعدا الاستحقاق والكفاءات الشخصية.

5– التطبيق الكامل على الأهالي لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم.

6 – حرية الصحافة والجمعيات.

7– أن يطبق على الدين الإسلامي قانون عزل الكنائس عن الدولة.

8 – العفو العام.

9 – أن تطبق على الأهالي القوانين الاجتماعية والعمالية.

10– الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كل الأصناف في السفر إلى فرنسا.

علما بأننا لسنا في تناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم ولحزبكم، فإن أملنا ثابت بأن رغباتنا الشرعية المذكورة أعلاه قد تؤخذ في اعتباركم السامي.

التوقيع : الأمير خالد في المنفى.

محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1836 –1954، ت – ج : محمد العرابي ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ص 280 .

الملحق رقم 02

مقتطفات من لائحة وجهها الأمير خالد
إلى الرئيس ويلسون (1919)

"في حرب غير متكافئة ولكنها كانت مع ذلك تضاعف شرف آبائنا، حارب الجزائريون مدة 17 سنة بطاقة وإصرار لا مثيل لهما لردّ المعتدي وللعيش في الاستقلال. إلا أن مصير السلاح لم يكن لصالح أجدادي.

منذ 89 سنة ونحن تحت الهيمنة الفرنسية، فإن الفقر لا يتوقف عن الارتفاع عندنا، بينما لا يعرف ثراء المنتصرين حدّا للزيادة على حسابنا...

وبالفعل ومثل ما فعله الرومان في عهدهم، فإن الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدريج المنهزمين ويستولون على السهول الخصبة والمناطق الأكثر ثراء.

مازال الأهلي طيلة 89 سنة يرزح تحت وطأة الضرائب: ضرائب فرنسية وضرائب عربية سابقة للاحتلال والتي تم إقرارها من طرف الفاتحين الجدد...

في نظام يعتبر نفسه جمهوريا، مازالت أغلبية السكان تسيرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم. والشيء الذي يعتبر خاصا هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس لهذه المحاكم الاستثنائية (محاكم قمعية ومجالس جنائية) يعود تاريخها إلى 29 مارس 1902 و30 ديسمبر 1902.

محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1836 -1954، ت - ج: محمد العربي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، ص 265.

الملحق رقم 03



الاقدام

من كلام جان ميليا مدير مكتب الولي العام
كل قانون خصوصي أتيه والبقين بان
القوانين الخصوصية ناهي الاهايا حيثه
ناشئة من فكر حقود وسوء الظن

والسيو بوجيجا مدير ناحية سن الدوحة
الاولى الدكتاتور
تحت رعاية القانون الفرنساوي تجري
قوانين خصوصية بخالفة لناموس فرانسا

خسسرات فسرانسا

وعدا عن الصعوبات العديدة التي كابدناها منذ
صدور العدد الاول من جريدتنا قد
تحملنا طبع الاقدام حتى لشهر جويليت
المنصرم بقصد اتمام الاشتراكات
وحده تعطيل شهر بسبب تأسيس تام قد
ظهرنا اليوم على اساس جديد مع وسائل
عديدة

جريدتنا اسبوعيه تظهر على ثلاث طبعات
طبعة باريزية وطبعة جزائرية وطبعة باللغة
العربية

وسترسل موقتا لمشتركينا جريدتين احداهما
بالفرانساويه والاخرى بالعربيه ولكن عند
حلول شهر اكتوبر تظهر جريدتنا بالطبعتين
مرتين في الاسبوع فالمشتركين ان يختاروا
احدى الجريدتين ويخبرونا بذلك

ومع هذا فاننا مجتهدون لاحداث جريدة
يوميه اخبارية في جمل الشتاء القادم ونكون
بازاء الاقدام مدافعة عن مصالحنا

ان تاسيسنا الجديد الرمنا على اضافة
مساعدين الى جانبه الفاضل حمود العروف
عندكم صاحب الدراية والالمام في المسائل
الوطنيه هو مدير جديد مع الحاج عمار
وصديقنا السيد بهلول العرس الممتاز من
كلية باريز هو رأس القلم الفرانساوي
ويكون كذلك العروة الواصلة مع اهل
السياسة والمحامين في فرانسا والامير خالد
هو رأس القلم العربي

ومن جهة اخرى نعزنا عدد غير من
اعيان الفرنساويين واعضاء مجلس الشيوخ
واصحاب معارف كمحامين فهم يدرجون
مقالات متتابعة في جريدتنا ونهائيا ان جريدة
الاقدام توسس محلا لائقا بفسرعها يحتوي
على جميع الاصلاحات اللازمة لاصدار
ترتيب وفنون اتني توضح
بمثل هذه الوسائل يسوغ لنا اوضاع حاظر
كل من ورد منا ذلك

ان الاقدام سيكون له نوبة مظيمة في تأديب
الاهالي السياسي ويجب ان يكون الجريدة
المطبعي في القطر الجزائري الفرنساوي
مرشدة للاتحاف والوداد بين العنصرين من
سكان الوطن الجزائري

وسنجتهد بالسعي في هذا الوارد وما غاية
قصدنا اليوم كعدا الا الاتحاف والاتحاد
بين فرانسا والاسلام

الحاج عمار

الحالة الحاضرة

السياسة الخارجيه

ان الوعد الشفهي واليف على الصلح التبرم
مع الخلفاء في ٩٠ لوت المنصرم وقد ساد رأي
الكثيرا رغما عن مساعي فرانسا المعهودة
التخفيف حالة الازمات التي هدد الصلح
هو بالغرب عطف ملك محمد الثاني القديم
لقد اضمحلت سياسة الشيخ التركيه والغوا
وظنهم في غاصب الحب بتعزيزهم ابروس
الاقصاء ومعاضدة سعر اضعفت قوة الدولة
العثمانيه وعادت بالذيها على الكثيرا
واليونان

ان ترمرف راية فرانسا في سوريا ولبنان
لايكون مانع لعقد امتيازاتها القديمة في
تلك البلاد

ماذا يحل في سوريا بالمدارس العلوية التي
كانت ناشرة لغة الفرانساويه وبالتبعة حب
فرانسا كان المسلمون متفقين مع
الكاثوليكيه كما صرح بذلك مجلة البابانيه
المحمدي رأس البعثة الهندية عمل يبقى الشيء
على ما كان عليه مع اليونان الارثوذكس
الغارب جهارا الكاثوليكيه في الشرق

قد خرجت جريدة الاخبار الجزائرية بقلم
مديرها باروكان مائصه فيما هو متعلق بهذا
هذا سيهر وجعل عنوانها
مع الاسلام المزين — انها العقدت معاهدة
حربية وسخرية مع تركيا وجه الصلح صار
الاسلام في حزن والخف الذي يوافقه على
كآبته وقد وقعت مظاهرات بالصوم والصلاة
في الهند وخلافها

وكل من هولاس ممن يتعصب حروب
صليبية او بسراب تجارة خالفه قد اخذ
نصيبه من الاهانة مساعي مبادئ الخلفاء ردعا
عن معارضات فرانسا الباطنه

ليس يمكن ان يكون هذا الصلح بنا تحت
قانون من تحت هذا الاجحاف بل الممكن
عاليا يكون سولم وبعده ذلك يحدث
مايحدث لان الاشياء لها ايضا بديهيتها ان
قسم المملكة العثمانيه على حسب طلب
الكثيرا مامر الاهلك الزاية الكائنة بين
الشعوب ولمايليين لانظيهم باسم ذهوا
ضحايا لحساب ميوالد الكثيرا المتناظمة
حينئذ ترفع الاصوات بالمظاهرات وتعيد
هي بكر السموم مدى الاجيال والنعم
المسعوك بالذي عند الظلم

بقلم مظفر

تشريعيا للاشتراك بهلول

لقد انتهى شهر مولد الاصنام الموعد
التي سعتها لها زيارة صديقنا الاستاذ احمد
بهلول فالذي لاجل تعريفه اعتقادا ايضا
دعته الى مساعدتها للصعود بكورس الاتاني
وربما لا يعدو فتاول الكف الكسوس واذا
بواس الاصفاد عدم من عارات تتاني
لزيارتها الوروس نهائيه الاوقات فرحا بردا
الصيف الجليل • وقسام الصيف الجميل
والقي تعطيه من تلك الاحقاب التي لس
لسواد اسوار بلادنها

ايها الاصوان الاحرار في قلوبكم الاحقاب
تحفيف نالماس الشراع فاصون الاعلاء
بالاعتصام والمعارضة ما . ولانكم الكم تتاني
مثل فرنسا م وشنا التي اعترضت با ملاسكم
وليس لن الفول بعجد تم تركت نفسها حتى
تغلب عليها اعدا الاسلف عندا الضرورة —
وعسا ساداتي بحسب الزعامة للوجيب على
الاحقاد — كتبي مع صديقي الجوزي السيد
عابد مميز استعفا ماتي فرانسا لعدم مساعدة
مجلس الامة مالي شوح عند الفاشي
والاصل فاصابه التي تعتبر اكثر بالعمال وما
زعزعته امداد العدل والانصاف وقطعت بنه
جرائدهم واصارضع مشروع الثاني بمجلس
النواب ميولات الى الوقوف مالي الالا مطالب
التي يتبين عليه — ورالصحيح — مالي عدا

بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، ص 313.

الملحق رقم 4: مقطع من القانون الأساسي لنجم شمال إفريقيا الذي تبنته الجمعية العامة في 20جوان1926

المادة 1: يؤسس بباريس تنظيم يحمل التسمية "نجم شمال إفريقيا" جمعية المسلمين من الجزائر، تونس، المغرب، فرع من اتحاد ما بين المستعمرات.

المادة 2: يوجد مقرها المؤقت ب 3 شارع مارشي دي باتريارك (المقاطعة الإدارية الخامسة).

المادة 3: تضع الجمعية لنفسها هدفا يتمثل في الدفاع عن المصالح المادية، المعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا وكذا التثقيف الاجتماعي والسياسي لكل أعضائها.

المادة 4: تعمل الجمعية طبقا للقانون الأساسي في إطار اتحاد ما بين المستعمرات، تفرض على نفسها تلقين مسلمي شمال إفريقيا أساليب الحياة في فرنسا وإبراز كافة تظلمات سكان شمال إفريقيا للرأي العام.

المادة 5: تعد دفتر مطالبات مستعجلة، مشتركة بين الجزائر، المغرب، تونس، وستتابع تحقيقها باستخدام كافة الوسائل المتوفرة لديها.

المادة 6: لا يتبع نجم شمال إفريقيا لأي حزب سياسي، ومع ذلك فانه سيساند ويعلن دعمه لأي حزب أو رجل سياسة، يسعى بنشاطه العمومي لدعم تنفيذ برنامجه المطالبي.

المادة 7: ينادي بتوحيد العمل مع المجموعات المؤسسة من طرف الطبقات العمالية والريفية والشعوب المضطهدة.

المادة 8: تؤسس لجنة تتكون من 35عضوا إلى غاية المؤتمر الأول، الذي سيكون عليه إما أن يقرها أو يستبدلها للسنة المقبلة.

المصدر: محفوظ قداش، محمد قنانش: نجم شمال افريقيا 1926.1937وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري. تر :خليل أوذاينية.

الملحق رقم 5: جدول يبين تأسيس اللجنة المركزية للنجم في 2جويلية 1926

الاسم	المهنة	المدينة	الانتساب
الرئيس:الحاج علي عبد القادر	تاجر	غليزان	شيوعي
الكاتب العام:مصالي الحاج	بائع متجول	تلمسان	
أمين المال:شابيلة الجيلالي	إصلاح المعارج	البليدة	شيوعي
الأعضاء: سي الجيلاني محمد السعيد	عامل	لاربعا نايت ايراثن	شيوعي
أكلي بانون	عامل وخضار	سيدي عيش	
معروف محمد	مسئول نقابي	الأصنام	
قدور فار	معطوب حرب	الاغواط	
سعدون	عامل	بني عباس	شيوعي
مقروش	عامل	بني عباس	
عبد الرحمن السبتي	طالب كتاب	العلمة أو الخروب	
ايت طودرت	معطوب حرب	عين الحمام	
ايفور محمد	معطوب عمل	لاربعا نايت ايراثن	
قاندي صالح	عامل	بوسعادة	
رزقي	عامل	خنشلة	
بوطويل	مصنع مترو	جيجل	شيوعي

المصدر: محفوظ قداش، محمد قنانش: نجم شمال افريقيا 1926.1937وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري. تر :خليل أوذاينية.

الملحق رقم 6

القانون الأساسي
لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

القسم الأول: الجمعية

الفصل الأول: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» مركزها الاجتماعي بنادي الترقي الكائن ببطحاء الحكومة عدد ٩ بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني: هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسوي المؤرخ بغرة جويلية سنة ١٩٠١.

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية.

القسم الثاني: غاية الجمعية

الفصل الرابع: القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحـرمه صريح الشرع وينكره العقـل وتحجره القـوانين الجاري بهـا العمل.

الفصل الخامس: تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحاً نافعاً لها غير مخالف للقوانين المعمول بها ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس: للجمعية أن تؤسس شعباً في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

القسم الثالث: أعضاء الجمعية

الفصل السابع: أعضاء الجمعية على ثلاثة أقسام:
مؤيدون وقيمة اشتراكهم عشرون فرنكاً.
عاملون وقيمة اشتراكهم عشرة فرنكات.
مساعدون وقيمة اشتراكهم خمسة فرنكات.

الفصل الثامن: يتألف المجلس الإداري من الأعضاء العاملين فقط.

الفصل التاسع: الأعضاء العاملون فقط هم الذين ينتخبون كل سنة أعضاء المجلس الإداري المتألف من رئيس ونائب له وكاتب

عام ونائب له وأمين مال ونائب له ومراقب وأحد عشر عضواً مستشاراً.

الفصل العاشر: للجمعية أن تنشىء بمركزها بالجزائر مكتباً يكون على رأسه مدير مكلف بإدارة شؤونها ومصالحها.

الفصل الحادي عشر: وللجمعية أيضاً أن تحدث مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث وعلى رأس كل مكتب منها كاتب مكلف بإدارة شؤون الجمعية وهذه المكاتب كلها تكون مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي.

الفصل الثاني عشر: الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطبق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى.

الفصل الثالث عشر: الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية.

القسم الرابع: مالية الجمعية

الفصل الرابع عشر: مالية الجمعية تتألف من معلوم اشتراكات الأعضاء بكافة أنواعهم المبينة في الفصول المتقدمة.

الفصل الخامس عشر: للجمعية أن تلتمس وتقبل من الحكام المحليين إعانات مالية.

الفصل السادس عشر: مبلغ الاشتراكات والإعانات يقبضه أمين المال ويسلم فيه وصلاً.

الفصل السابع عشر: مال الجمعية يوضع باسمها في إحدى البنوك المحلية ولا يبقي أمين المال منه تحت يده أكثر من خمسمائة فرنك.

الفصل الثامن عشر: لا يجوز إخراج شيء من المال بقصد صرفه إلّا بأمر كتابي ممضي من الرئيس والكاتب العام وأمين المال، وذلك تنفيذاً لما يقرره المجلس الإداري.

الفصل التاسع عشر: يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها ويوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

القسم الخامس: الاجتماعات الإدارية والعامة

الفصل العشرون: المجلس الإداري يجتمع في الأوقات التي يراها مناسبة ويجب أن تكون جلساته كلها مسجلة في دفتر محاضر الجلسات وكل قرار يقرره المجلس ولا يكون مسجلاً بالدفتر المعد لذلك يعتبر لغواً لا عمل عليه ويجب أن يمضي المحضر رئيس الجلسة وكاتبها.

الفصل الحادي والعشرون: ينعقد الاجتماع العام لسائر

الأعضاء مرة في السنة وينعقد هذا الاجتماع بمدينة الجزائر إثر استدعاء من الرئيس وزيادة على هذا الاجتماع السنوي يجوز عقد اجتماع آخر في أثناء السنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما الرئيس وبعد أن يتفاوض أعضـاء الجمعية في أثنـاء الاجتماع العمومي العادي في برنامج الجمعية وتعرض عليهم أعمال الجمعية في السنة السابقة تنعقد جلسة ثانية يحضرها الأعضـاء العاملون والمؤيـدون والمساعـدون ويعلمون بحـالة الجمعية الأدبية والمالية ثم يباشر الأعضاء العاملون فقط انتخاب الهيأة الإدارية.

الفصل الثاني والعشرون: إذا شجر خلاف بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجمعية أو تغيرت سيرة أحد الأعضاء بما تراه الجمعية ماساً بحياتها فلمجلس الإدارة أن يعين لجنة بحث وتحكيم تشمل خمسة من الأعضاء العاملين وخمسة من الأعضاء المؤيدين وهذه اللجنة تعرض نتيجة بحثها وما تراه في القضية على المجلس الإداري وهذا الأخير يطبق العقوبات والأحكام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية التي ستوضع للجمعية.

الفصل الثالث والعشرون: لا ينظر في طلب متعلق بحل الجمعية إلّا إذا كان صادراً من ثلث الأعضاء على الأقل ولا يعمل به ولا ينفذ إلّا إذا صادق عليه أربعة أخماس الأعضاء العاملين وإذا انحلت الجمعية ـ لا قدّر الله ـ يسلم أثاثها ومالها إلى جمعية خيرية إسلامية يعينها المجلس الإداري.

صلاح مازن مطبقاني ، عبد الحميد إبن باديس العالم الرباني و الزعيم السياسي ص 197

الملحق رقم 7


البصائر
المؤتمر الاسلامي الجزائري العام
حول عقد الجمعة



N° 51 — ثمن النسخة ٥ سانتيما — السنة الثانية عدد ٥١

البصائر

المراسلات
باسم مدير الجريدة و رئيس تحريرها
الطيب العقبي
بـ(نادي الترقي)
رقم ٩ بطحاء الحكومة (الجزائر)
صاحب الامتياز
الشيخ البشير الابراهيمي
DIRECTEUR-RÉDACTEUR EN CHEF
Tayeb El-Okbi

الاشتراكات
من سنة ٢٥ ف
من نصف سنة ٢٥ ف
للأسرة ٢٥ ف
«El-Bassaïr»
Journal Religieux
9, Place du Gouvernement
ALGER
GÉRANT
KHEIRADDINE Mohamed

« لقد جاءكم بصائر من ربكم فمن ابصر فلنفسه ومن عمي فعليها و ما انا عليكم بحفيظ » (قرآن كريم)

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

الجزائر في غرة ذي القعدة ١٣٥٥ — تصدر يوم الجمعة من كل اسبوع — الواقق ليوم ١٥ جانفي ١٩٣٧

فاتحة السنة الثانية

لجريدة البصائر

في ظل الدين الحنيف

« إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ، ويهديك صراطا مستقيما ، وينصرك الله نصرا عزيزا »

(قرآن كريم)

اللهم لك الحمد ان فتحت بيننا وبين حضرتنا بالحق وانت خير الفاتحين ، ونصرتنا نصرك الذي على الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون من اوليائك الانقياء المؤمنين ، يا هادينا اليه من سلوك صراطك المستقيم صراط الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وبما انعمت علينا من نعمة انت المشكور عليها وحمدك لا شريك لك ، وانت ولي المؤمنين ، وافضل الصلاة الكاملة ، الطيبة الزاكية النامية ، على امام المسلمين ، وسيد العالمين ، و محمد ، النبي الكريم ، الرؤوف الرحيم ، الداعي الى الله بالحجة ، والصادع بالحق المبين ، صلى الله عليه وعلى آله الاكرمين ، وصحابته الطاهرين الطيبين الى يوم الدين .

اما بعد فانا بهذا العدد نروح سنة جريدتنا الاولى ونستقبل السنة الثانية بما عرف القراء من سيرتها ، وما قامت من عنائها في ميدان الجد والعمل — وجعلتنا جمعية العلماء مرتعة قرأس مواخرة الكرامة ، مطية الرجاء في الله ، قرينة الامل ، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتزن العادل الحق من جهال ضاعه واضاله وتشكره ، كما تعنى على المسيء اساءته ، وتذكر المحسن بجدواه الذي به يذكر ، وليس اذا من غاية سرى اسعاد هذه الامة المسلمة وتطهير هذا الوطن الجزائري من الآفات الاجتماعية التي حرمها صريح الشرع والحكما العقل السليم والقوانين التي بها يعمل ، كما هو نص الفصل الرابع من قانون الجمعية التي تتكلم هذه الجريدة بلسانها وتعرب عما تحتكنه قلوب قرائها ورجالها ، وان كانت من البعض منهم في السنة الماضية تقصير ما من هذه الناحية ، فان الواجب يحتم تحكيمه ما سلف وتلافي ما فرط في هذه السنة المجيدة بجريدتهم حتى يثير القوم ما بأنفسهم او يأتي الله بالفتح او امر من عنده فيصبحوا على ما اضروا في انفسهم نادمين . على على الفلاح بالاصلاح ايها المؤمنون ! وحي على الفلاح بخير العمل ايها المسلمون ! ، ولا تعتوا ولا تغتروا واعلم الآخرون ان كنتم مؤمنين .

(قلم التحرير)

« البصائر »

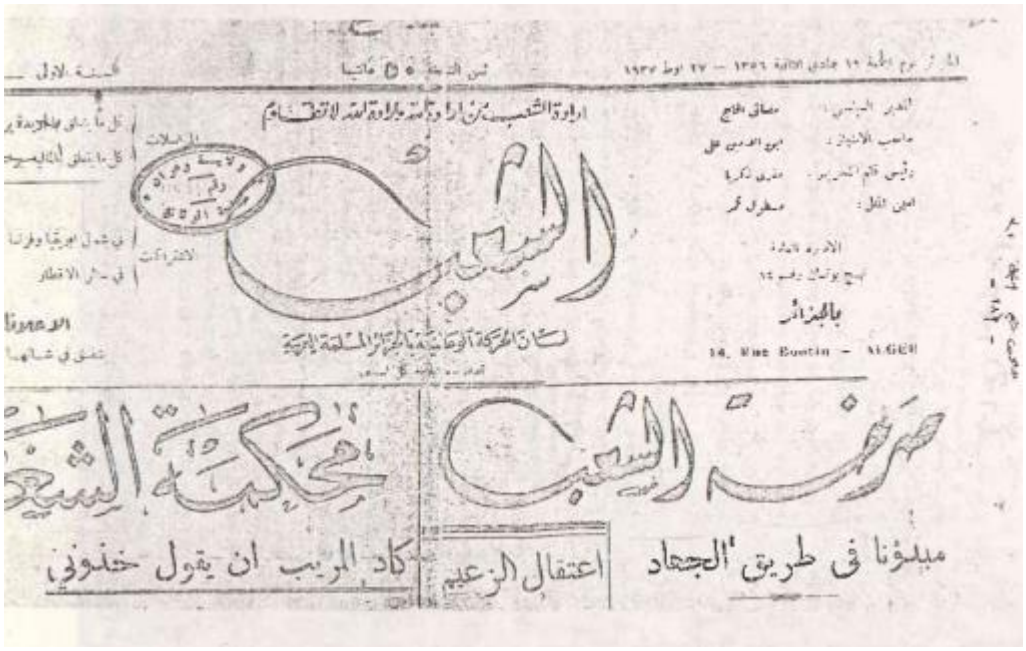
تحيي قراءها الكرام

بمناسبة دخولها في سنتها الثانية

أيها القارئون حيناكم الله
به راحتاكم أمر الجهاد
من عدام على اراحتكم الله
ج واعدتكم سبيل الرشاد
والاتي لاعلمكم كل صعب
في جهادي فهل رضيتم جهادي ؟
رب عظم طلبته بيراعي
وبحبل خطبته يبدأني
وكتبهدي سأبت في ماضي ؟
في على السير ، والتقى بعض زادي
اجتني اليسر فالجزائر والا
ام فيها ملمة بي العناد
ربما تظفر الجزائر بالبيد
و وان كان عظيما في المنداد
والى الحق وجهتي واليه
وعلى الله قصدي وارتيادي
بلسوى الحق ، البصائر ، مرشد
د وما غير ليله من مراد
فتشبثوا بدعوة الحق يا قو
مي وهبي لاتحدة يا بلادي !
، البصائر ،

بوسعيد سامية ، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء لمسلمين الجزائريين ص 536 .

الملحق رقم 8


مجلة الشعب
مبدؤنا في طريق الجهاد
اعتقال الزعيم
كاد المريب ان يقول خذوني

أحمد الخطيب ، حزب الشعب الجزائري ص 322.


EL OUMA
Organe National de Défense des Intérêts des Travailleurs Algériens Marocains et Tunisiens
جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي شمالي افريقيا
Directeur Politique : MESSALI HADJ
ABONNEMENTS
Commission d'enquête parlementaire
Rassemblement Populaire
va partir pour l'Algérie
Un grand Meeting
à la Grange-aux-Belles

أحمد الخطيب ، حزب الشعب الجزائري ص 324 .



Le Parlement Algérien

ORGANE DE DÉFENSE ET D'ÉMANCIPATION DU PEUPLE ALGÉRIEN

ABONNEMENTS

RÉFLEXIONS SUR LE PROBLÈME ALGÉRIEN

L'UNION !.. oui, nous la voulons, mais avec qui ? et autour de quoi ?...

La Lutte contre la Corruption est une nécessité et un devoir

أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري ص 325.

المصادر والمراجع

المصادر

- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985
- الإبراهيمي، محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940.1929، ج2، ت . ج: احمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الخطيب احمد، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- بن خدة، بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ت . ج: مسعود الحاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012.
- بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفاس، بيروت، 1984.
- بن العقون، عبد الرحمن ابن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى 1936.1920. ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- بن العقون، عبد الرحمن ابن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى 1945.1936. ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حمّاد، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961
- حربي، محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت . ج: نجيب عباد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال (مسار مناضل)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- عباس، فرحات، ليل الاستعمار والثورة الجزائرية، ت . ج: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- عباس فرحات، ليل الاستعمار، ت.ج عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- فرحات عباس، الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007.
- محفوظ قداش محمد قنانش، نجم شمال افريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر، أوذاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- مذكرات مصالي الحاج 1889.1938، ت . ج: محمد ألمعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
- مهساس، احمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ت . ج: مسعود الحاج مسعود، درا القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

المراجع

- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، اتحاد كتابات العرب، دمشق، 1999.
- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، اتحاد كتابات العرب، دمشق، 1999.
- الزبيري العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث للطباعة، دمشق، 1984.
- العمري، مومن الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى ج ت و (1926-1945)، دار الطليعة، الجزائر، 2003
- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958. غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- العسلي بسام، منهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، بيروت لبنان، ط1، 1982
- الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- الجيلالي صاري، قداش محفوظ، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.1987
- البلاسي نبيل محمد، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د ن)، (د ط).
- بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق جديدة، دار مدني، الجزائر، 2009
- بورنان سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط2، دار الهوية، الجزائر، 2001
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- بوصفصاف، عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 دراسة تاريخية أيديولوجية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1996
- براهمة بولذراع، نظرة على الجزائر بين 1946 - 1962. ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015
- تابليت، علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2009.
- ثنيو، نور الدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2015.
- جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق، دار الألمعية، الجزائر، 2001
- رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س
- رخيلة عامر، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- رابح وبلاح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010
- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900.1930، ج2، ط4، درا الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930.1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947 - 1956، ط 1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012
- علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الإصلاحي السياسي، ت . ج: محمد يحياتن، ط1، دار الحكمة، مصر، 2007.

- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985
- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة الجزائر، 1994
- مهساس أحمد، الحركة الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة 1915-1954، ت. ج الحاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003
- مطبقاني مازن صلاح، عبد الحميد ابن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القلم، دمشق، 1999.
- ناصر محمد، الصحف العربية الجزائرية 1939.1847، الديوان للنشر، الجزائر، 1988.
- محمد، ناصر: المقالة الصحفية "نشأتها وتطورها وأعلامها" 1903-1931، المجلد الأول، (د، ن)، (د، ب)، (د، س)
- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1998.
- محفوظ قداش، حزب الشعب 1937-1939 وثائق وشهادات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
- ملاح علي، محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
- مرتاض عبد الله، نشأة الصحافة العربية وتطورها في الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 33، وزارة الثقافة، السنة السادسة، جوان1996.
- ميقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 19954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939.1919، ج1، ت . ج: أحمد ابن ألباز، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية مصر. 2011
- نايت قاسمي الياس :مئوية الاحتلال الفرنسي وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013

- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة – ط 2، دار تالة، الجزائر، 2010

الجرائد

- La voie des humbles, Avril 1931
- جريدة الشعب، عدد يوم الجمعة 27 أوت 1937.
- جريدة البرلمان الجزائري، العدد 3، 29 جويلية 1939- 19 أوت 1939

المجلات العلمية

- بوزير عمار بن محمد، الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الاستعمار الفرنسي، عدد 16 . فيفري 2016.
- سعدوني بشير، مجازر 8 ماي 1945 الخلفيات والانعكاسات، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد2، جوان 2013، الجزائر.
- عقيل تمير، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945، مجلة الدراسات التاريخية، عدد39، 2019.
- عكاش عبد السلام، تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب انتفاضة 08 ماي 1945، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21.
-
- مهديد إبراهيم، جريدة الإقدام.. لسان حال الحركة الخالدية، عصور الجديدة . العدد 23 عدد خاص، صيف أوت 1437هـ2016م.

الرسائل الجامعية

- بن رابح سليمان، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار،2007-2008 ص65.

- بكار محمد، نواب الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1919-1956، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس 2013-2014، ص70.
- بن حسين كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة من 1930-1939، رسالة ماجستير للحصول على دبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة،1984
- بوسعيد سامية، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015.
- بهناس عادل، البصائر ودورها في الإصلاح، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006.2007.
- عكاش عبد السلام، الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية 1945.1954، دراسة تحليلية مقارناتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2016.2017.
- معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاحتلال 1899.1985، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2004.2005.
- نور الدين فليلة، النشاط الصحفي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير في قسم الدعوة والإعلام والاتصال، قسنطينة،2002
- نعيجي خديجة: إسهامات كتلة النواب المنتخبين في تفعيل النشاط السياسي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

المواقع الالكترونية

- الزبير بن بردي :الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 تقرير إعلامي 23نوفمبر 2020 رابط الفيديو https://youtu.be/9IGrjMhQ7Cs

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان.....III
إهداء..... IV
قائمة المختصرات VI
المقدمة.....1
مدخل تمهيدي: من العمل المسلح إلى الكفاح السياسي 8
الفصل الأول: تشكل النشاط السياسي والإعلامي بعد الحرب العالمية الأولى 1919–1930 12
1. تيار المساواة 13
1.1. الإرهاصات الأولى في نشأة حركة الأمير خالد.....13
2.1. رسالة الامير الى الرئيس الامريكي ويلسون.....17
3.1. نشاطه السياسي.....18
4.1. وسائل الأمير خالد الإعلامية.....20
5.1. مواقف الأمير خالد من القضايا الجزائرية عبر جريدته 24
2. التيار الإدماجي.....28
1.2. ظروف تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين 28
2.2. نشاطها السياسي.....31
3. التيار الاستقلالي 41
1.3. ظروف تأسيس نجم شمال إفريقيا 41
2.3. أولى نشاطات النجم السياسية 43
3.3. النشاط الإعلامي للنجم.....49
الفصل الثاني: تصاعد النشاط السياسي والإعلامي 1931–1945 56
1. النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين وأثرها السياسي والصحفي.....58
1.1. الإرهاصات الأولى في تأسيس جمعية العلماء المسلمين 58
2.1. النشاط السياسي للحركة الإصلاحية مطلع العقد الثالث 61
3.1. النضال الإعلامي لجمعية العلماء المسلمين.....69
2. اسهامات الشيوعيين في تطور النضال السياسي.....74
1.2. تأسيس الحزب.....74

2.2. تحركاته السياسية.....74
3.2. دوره الإعلامي 77
3. تطور النضال السياسي والإعلامي للنواب وللاستقلاليين.....80
1.3. أسباب انقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين.....80
2.3. بيان الشعب الجزائري فيفري 1943.....80
3.3. تأسيس حزب الشعب 86
4.3. نشاطه السياسي.....92
5.3. نضاله الإعلامي 93
الفصل الثالث: النشاط السياسي ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945– 1954.....96
1. التحولات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية 97
1.1. موقف الحركات السياسية من مجازر 8 ماي 1945 97
2.1. موقف الاتجاهات السياسية من انتخابات 1946.....101
3.1. رد فعل التيارات السياسية من قانون 20 سبتمبر 1947 104
4.1. نشأة الجبهة المشتركة وموقف التيارات السياسية منها 108
2. انسداد الطريق السياسي 111
1.2. أزمة حزب الشعب الجزائري – ج.إ.ح.د.أ.....111
2.2. تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل 117
3.2. إجتماع 22.....119
4.2. بروز جبهة التحرير الوطني 121
الخـــاتـــمـــة.....123
المـــلاحـــق.....127
المصادر والمراجع.....143
الفهرس.....150